

حق الصدارة في الندو العربي

بين النظرية والتطبيق



الدكتور

عزمي محمد عيال سلمان



www.daralhamed.net

حق الصَّادرة
في النَّحو الْعَرَبِيِّ
بَيْن النَّظُرِيَّةِ وَالْتَّطْبِيقِ

الدكتور
عزّمٰي محمد عيال سلمان

الطبعة الأولى

2011م



مَحْفُوظٌ جَمِيعُ الْحَقُوقِ

للمملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/7/2611)

415

- ♦ سلمان، عزمي محمد عيال.
- ♦ حق الصدارة في النسخ العربي بين النظرية والتطبيق/عزمي محمد عيال سلمان.
- عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010
- () ص .
- ♦ ر. ١ : (2010/7/2611) .
- ♦ الواصلات : قواعد اللغة // اللغة العربية
- ♦ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يغير هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

♦ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الهرسة والتصنيف الأولية .

* (ردمك) 978-9957-32-516-9



دار الحامد المصري والترجمة

شفا برمان - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 00962-5231081 فاكس: 00962-5235594

ص.ب . (366) الرمز البريدي : (11941) عمان - الأردن

Site : www.daralhamed.net

E-mail : info@daralhamed.net

E-mail : dar.alhamed@yahoo.com

E-mail : dar_alhamed@hotmail.com

لا يجوز نشر أو تكبير أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وسيلة، أو بآي طريقة أكملت بالبيكرونية، لم ميكرونية، لم بالتصوير، لم التسجيل، لم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن للناشر الخطري، وبخلاف ذلك يتعرض للخطر للتعامل للملائمة للبيكرونية.

الإذاعة

إلى والدي الكريمين، وأخوتي الأعزاء...
إلى شيخ العربية وأستاذها الكبير محمود محمد شاكر أبي فهْر،
في رحاب الله...

عزمی محمد سلمان



المحتويات

الصفحة	الموضوع
11	تقدير
15	تمهيد
17	الفصل الأول الصَّدَارَةُ، وِبِنَاءُ الجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ
19	1.1 مفهوم الصَّدَارَةُ
22	2.1 بِنَاءُ الجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ
37	الفصل الثاني الاسماء التي تها الصَّدَارَةُ
39	1.2 ضمير الشأن
46	2.2 أسماء الاستفهام
52	1.2.2 (بله) بمعنى: (كنت) و(لمن)
55	2.2.2 (كي) الاستفهامية
57	3.2 أدوات الشرط
67	4.2 (ما) التَّعْجِيبَية
69	5.2 (بننا) و(بنثنا) للظرفية
72	6.2 كنایات العدد

77	الفصل الثالث
	الأفعال التي لها الصدارة
79	1.3 الفعل المتصل بـ(قد) الحرفية
83	2.3 الفعل المتصل بأحد حرف الامتناب: السنين و(سوف)
87	3.3 الفعل المتصل بإحدى نوافن التوكيد
92	4.3 الفعل المتصل بـ(ما) الكلفة
94	5.3 الفعل الجامد
95	1.5.3 (ليس)
99	2.5.3 أفعال المقاربة
102	3.5.3 (نعم) و(بشن) وما جرّى مجرّاهما
108	4.5.3 فعل التعبّج (ال فعل)
111	الفصل الرابع
	الحروف التي لها الصدارة
114	1.4 حرف الاستفهام: للهمزة و(هل)
118	2.4 حرف للتبيه
121	3.4 حرف التخصيص
123	4.4 حرف الذي
125	1.4.4 (ما) النافية
127	2.4.4 (لا) النافية
131	3.4.4 (إن) النافية
132	5.4 (إن) وأخواتها
136	6.4 لام الابتداء
144	7.4 لام القسم

147	8.4 اللام الموطئة للقسم
148	9.4 أحرف النداء
151	10.4 أحرف التصديق والإيجاب
153	11.4 حرف الرذع (كلاً)
154	12.4 (رب)
161	13.4 ((إن)) الناصبة
167	المراجع

تقديم

بتكلم: د. أحمد عطيه السعدي

أحمد الله الذي أنزل أذنَّكَ لِلْكَلْمِ، وجعلَ للبيانَ بِلْغَةً ورُوَاءً، وأصلَى علىَّ منْ
مَنْتَ عَلَيْهِ لِلْفَصَاحَةِ رِوَاَهَا، وشَدَّتْ بِهِ الْبِلَاغَةَ بِطَاقَهَا، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، وَعَلَىَّ اللهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدَ،

فَلَقَدْ لَمَنَّ اللَّهُ عَلَىَّ الْإِنْسَانَ بِالْبَيْانِ؛ إِذْ جَعَلَهُ مَفْتَاحًا لِلْحَيَاةِ وَالْحَضَارَةِ، وَجَعَلَ
اِخْتِلَافَ الْسَّنَةِ لِلْخَلْقِ آيَةً مِنْ أَعْظَمِ الدَّلَائِلِ الْبَاهِرَةِ عَلَىَّ قَدْرِهِ، تَلَكَ الْقَدْرَةُ الَّتِي لَا
يُدْرِكُ أَثْرَاهَا، وَلَا يُسْتَطِيبُ ثَمَارَهَا إِلَّا الرُّسُخُونُ فِي الْطَّمِنَاتِ الْمُتَأْمِلُونُ فِي صَفَحَاتِ
الْكَوْنِ الْمُنْظَوِرِ؛ أَوْ مِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ الْمُمَوَّاتِ وَالْأَرْضِ وَاحْتِفَافُ النَّبِيِّكُمْ وَالْأُولَئِكُمْ إِنَّ
فِي ذَلِكَ نَذِيَّاتٍ لِلْعَالَمِينَ.

وَالْعَالَمُونَ وَحْدَهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَقْتُرُونَ الْبَيْانَ وَسِخْرَهُ حَقُّ فَكْرِهِ، تَلَكَ الْمُنْتَرِ
الْحَلَالُ الَّذِي يَخْلُبُ الْأَلْبَابَ، وَيَمْتَعُ الْأَسْمَاعُ، وَيَهْزُّ الْأَفْئَدَةَ، وَيُحَدِّثُ فِي النُّفُوسِ لِثَرَأَ
قَدْ لَا يَمْحَى أَبْدَ الدَّهْرِ، وَلَا غَرَوْ تَفَلِّنُ مِنَ الشِّعْرِ لِحَكْمَةِ، وَلَمَّا مِنَ الْبَيْانِ لِسْحَرَأَ.

وَلَا سَبِيلٌ إِلَىَّ الْبَيْانِ، سِخْرَهُ وَحِكْمَتِهِ إِلَّا بِالْلُّغَةِ، وَمَا قَوَيَتْ لَامَةُ هَنَاءَ، وَلَا
لَشَنَّتْ لَهَا عَرِيَّةٌ إِلَّا بِهَا، تَلَكَ لَأَنَّ لِلْلُّغَةِ هِيَ صُورَةُ وَجُودِ الْأَمَّةِ، وَلَمَّا زَرَهَا لَوْ
لَحْطَاطَهَا، فَكِمْ لَمَّا قَدْ سَادَتْ، ثُمَّ مَا لَبَثَتْ لَنْ بَادَتْ حِينَ اخْتَلَ مَيْزَانُهَا، وَلَنْ قُصَمَ
مَسَكُّهَا.

وَلَا سَبِيلٌ إِلَىَّ هَذَا الْمِيزَانُ الْلُّغُوِيُّ إِلَّا بِالنَّحْوِ الَّذِي يَعْصُمُ لِلْمَسَانَ مِنَ الْخَطَا،
وَالْفَكَرَ مِنَ الْخَطْلِ، وَالنَّفْسَ مِنَ الْزُّلُلِ:

وَمَنْ حَوَىَ النَّحْوَ صَارَ لِلْفَهْمِ فِي يَدِهِ طَوْعًا بِحُلُّ بِهِ مَا ضَمَّنَتِ الْكِتَبُ

وَلَقَدْ تَفَرَّغَ لِهَذَا الْطَّمِنَ الْجَلِيلِ الْعَبَاقِرَةُ مِنْ لِسَانِهَا - كَمَا يَقُولُ عَلَمَةُ النَّحْوِ
عَبَاسُ حَمْنَ - فَجَمِعُوا لِصُولَهُ، وَرَفَعُوا بَنِيَّاهُ فِي إِخْلَاصٍ نَلَرُ، وَصَبَرَ لَا يَنْفَدِ،

حتى إذا جاء أحدهم الموت فلا يقع عليه إلا في حلقة درس، أو جلسة تأليف، أو ميدان مناظرة، أو رحلة في طلب العلم، وعلى هذا النهج الرهيب تعاقبت مطاف النهاة، وتوالت زمرة في ميدانه، وتلقى الرالية نابغ عن نابغ، وللمعي في إثر لمعي، وتعابقو مخلصين دلبيين، فرادى وزرائف في إقامة صرحة، وتشيد أركانه، فأقاموه سامق للبناء، وطiped الأعماة، مكين الأساس، حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التي يسمونها "عصور النهضة" راسخاً قوياً، من فرط ما اعنى به الأسلاف، ووجهوا إليه من بالغ العذية، فاستحقوا مما عظيم التقدير، وخالد الثناء، وحملوا كثيراً من علماء اللغة الأجانب على الاعتراف بفضلهم، والإشادة ببراعتهم! وعلى خطى هؤلاء سار الأستاذ عزمي محمد، فشرع يجول في صحائفهم، وأروقة نحائركم، يقتطف منها باباً طريفاً من أبواب النحو هو حق الصدارة في النحو العربي.

وقد معنى إلى جمع آراء النحاة الأولين من لدن سيبويه حتى الخضري، ورصده أحكامهم عن كل لفظ من الألفاظ التي لها حق الصدارة، وعد ابن السراج صاحب الأصول لعيق من أشار إلى هذا المصطلح.

وتتعاون الصدارة لسماء وأفعال وحراف، فمن الأسماء: ضمير الشأن، ولسماء الاستفهام، وأدوات الشرط، ومن الأفعال: الأفعال المتصلة بقد والمتين وسوف، والأفعال الجامدة.

ومن الحراف: حرفا الاستفهام الهمزة وهل، وأحرف النفي، وإن وأخواتها، وأحرف النداء.

وقارئ هذا الكتاب سيجد نحائراً كثيرة، فلنْ كان من أهل الصناعة - صناعة النحو - فعلى الخير وقع، ومن المعين نهل، وسيدهشه أن تعاور الصدارة بشي بنسق العربية البديع، وستندها الرصين في دقة التعبير، وحسن الأداء، ومررتها في إمداد المستكمل بألوان من الصور للفظية، وفي اختزال المعنى الأسطوبي، وإبراز المستوى الصوتي كما بين "إن" و"إن".

وما لحوج أبناء العربية اليوم إلى مثل هذا المصنف الذي يربط للظاهره
الموقعيه بالقيمه الدلالية للعنوان، ويظهر ما آل إليه نظام الجملة في العربية
المعاصرة، ويهدي إلى نفوسنا عملاً جميلاً جاداً قد استوى مرتبأ أحسن ترتيب،
أخذنا بحظوظ الترجم والإمتاع مع توسيع الشواهد، وتعذر لغولاند، والله للهادي إلى
سواء العُبُل.

تحديد

تُعد الموقعيّة إحدى الظواهر التي درسَتْ من النحاة والبلغيين دراسةٌ مُستفيضة، والبلغيون في ذلك تبعُ النحاة، لذا فهم النحاة الرُّببة إلى محفوظة وغير محفوظة، فارتكضي البلغيون هذا التقسيم، وتجنبوا الحديث في الرُّببة المحفوظة؛ لحفظها وثبات وضعها، فلا تختلف عليها الأساليب، وعمدوا إلى الرُّببة غير المحفوظة فمنحوها دراسةً أصلويّة، وأفردو لها باباً سُمِّوه: التقديم والتأخير.

وقد جامت دراسة النحاة للظواهر الموقعيّة دراسةً عامةً غير منتظمة بالامتناع والحصر والتصنيف، وغير مبوءة في باب واحد أو أبواب خاصة، ولأنه ذلك أن نكرها جاء في أعمالهم متبايناً مُنفراً، وكان على الباحث في رصده للفاظ الصدّارة، أن يستوعب معظم ما صنف في التراث النحوي، لعله يجد ضلالته مبئوثة في شرح أو حاشية أو تعليق.

ولم تزل الفاظ الصدّارة دراسةً مستقلةً من النحاة القدماء ولا المحذفين فيما اطلع عليه الباحث من المصادر والمراجع، سوى ما أورده ابن السراج (316هـ) في أصوله من فصل سمّاه: (الحروف التي لها صدور الكلام)، ولم يأت في حديث عنها على كلّ ما له صدر الكلام.

ولهذا سعيت إلى جمع آراء النحاة القدماء من لدن صبيويه (180هـ) حتى الخضري (1286هـ)، ورصد أحکامهم حول كلّ لفظ من الألفاظ التي لها حق الصدّارة، ونظرأً لتفاوت النحاة وتتوّع اهتماماتهم في تحديد هذه الظاهرة فقد جامت نصوصهم متبااعدةً زمنياً، فإذا ما وردت إشارة من نحوي سابق ونقلها عنه نحوي لاحق اكتفى الباحث بما قاله السابق رغبةً في نسبة الآراء إلى أصحابها، آخذنا في ذلك كلّه الواقع للغة، وما نطق به العرب، مبتعداً عن التمارين الافتراضية والتقديرات العقلية التي لا تتولّق مع الأنماط اللغوية المستعملة، مؤثراً للوصف والتحليل أداتين من أدوات البحث والدراسة.

أما تقسيم الكتاب فجاء في لربعة فصول وخاتمة، تناولت في الفصل الأول مصطلح الصدارة، ويره صفات ظهوره في الدراسات التحوية، وما يرافقه من مصطلحات أخرى استعملها النحاة الأولياء، وكذلك تناولت معابر الحكم على صداراة عناصر اللغة في الكلام والجمل، وتناولت بناء الجملة العربية من حيث ترتيب أجزائها، واختلاف الباحثين فيها أطبيعة هي أم قاسية في ترتيبها، وما تمتاز به من سمات كخصية الإعراب، وتحتلت عن الرتبة في النحو العربي ولنقسامها إلى محفوظة وغير محفوظة وموقع لفاظ الصدارة في الرتبتين.

وتناولت في الفصل الثاني الأسماء التي لها حق الصدارة، ومن أبرزها: ضمير الشأن، وأسماء الاستفهام وأنواع الشرط، و(ما) التعجبية، و(بينا) و(بينما) وكنايات العدد.

وتناولت في الفصل الثالث الأفعال التي لها حق الصدارة، وهي صدارة تكتسب بطريقتين إحداهما: أن يتصل بها لحرف تكون مسوقة أو لواحق، أما السوابق فهي: (قد) و(السين وسون)، وأما اللواحق فهي: نونا التوكيد و(ما) الكافة، ورأيت أن أنساب الصدارة للأفعال وليس لها، لنزولها من الأفعال منزلة الجزء، والطريقة الأخرى في لكتساب الأفعال للصدارة هي: أن تكون جامدة، إما جموداً لشقاقياً وإما جموداً مياقياً.

وتناولت في الفصل الرابع للعرف التي لها الصدارة، ومن أبرزها: حرف الاستفهام، وأحرف التبيه، وأحرف التحضيض، وأحرف النفي، و(إن) وأخواتها، ولام الاستداء، ولام القسم، وأحرف النداء، وأحرف التصديق والإيجاب، وحرف الردع، و(رب)، و(إن) العاملة.

وأمل أن يكون هذا الكتاب إسهاماً جديداً في رفد المكتبة العربية بدراسة تُهم في إغناء الدرس النحوي، بما تناولته من ظاهرة موقعية لم تُطرق من قبل إلا بعثاماً، سائل الله الصواب والسداد، وهو ولني التوفيق.

الفصل الأول
مفهوم الصدارة
وبناء الجملة العربية

الفصل الأول

مفهوم الصدارة وبناء الجملة العربية

1.1 مفهوم الصدارة:

تتألف الجملة من عناصر يرتبط بعضها ببعض، ويأتي كل واحد منها إثر الآخر في ترتيب معين، وبما أنه لا يمكن أن ينطوي بعناصر في آن واحد، فذلك يبرهن على أن الجملة ذات طبيعة خطية،⁽¹⁾ وبما أن الجملة ذات طبيعة خطية، فذلك يقتضي أن تكون هنالك عناصر تأتي في أوّل الكلام والجمل، وأخرى تأتي في حشو التراكيب وأخرها.

ولذا تبين أن هذا العنصر لا يقع إلا أوّل للجمل، ولم يرد له جاء في حشو التراكيب وأخرها من خلل الاستقراء واستخدام أصل الاستصحاب، فإنه يحكم عليه بأنه من لفاظ الصدارة.

والصدارة لغة: للقدم، وهي مأخوذة من الصدر، والصدر: أعلى مقام كل شيء وأوله، وهو مفرد جمعه: الصدور.⁽²⁾

والصدارة عند النحو: اختصاص الكلمة بوقوعها في أوّل الكلام، كأسماء الاستفهام.⁽³⁾

1. انظر: طحان: ريمون، الأسمية العربية، 1981م، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، ص: 49.

2. انظر: الأزهري: محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، معجم تهذيب اللغة، 2001م، ت: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، 2: 1986، ابن منظور: محمد بن مكرم (ت: 711هـ)، لسان العرب، 2000م، دار صادر، بيروت، 8: 209، الزبيدي: محمد مرتضى (ت: 1205هـ)، تساج للعروض من جواهر القاموس، 1973م، ت: مصطفى حجازي، وزارة الإعلام في الكويت، (د.ط)، 12: 293.

3. انظر: مصطفى: (إبراهيم)، والزيات: (أحمد حسن)، وعد القادر: (حامد)، النجار: (محمد علي)، المعجم الوسيط، 1972م، المكتبة الإسلامية، إسطنبول، ط2، ص: 509.

وعند الأسترابادي (686هـ) أن الكلمة صدر الكلام؛ لأنها تقع في أول الجملة، فلا يقتضى عليها ركن من أركانها، ولا ما هو من تمامها.⁽¹⁾
ولم أجده عند سيبويه (180هـ) لاستخداماً لمصطلح (الصدارة)، وإنما يقابل هذا المصطلح عنده مصطلح (الابتداء)، ففي حديثه عن اسم الاستفهام (يُؤْمِنُهم) يقول: «ولا تدخل عليه الألف، وإنما تُرْكَت لاستغناه، فصارت بمنزلة الابتداء».⁽²⁾ وفي حديثه عن معلى (إِنْ) و(كَيْفَ) يقول: «وهذا لا يكون إلا مبسوطاً به، لأنها من حروف الاستفهام».⁽³⁾ وفي حديثه عن (إِنْ) يقول: «إِذْنٌ إِذَا كَانَتْ جَوَابًا، وَكَانَتْ مبتدأً عَمِلَتْ فِي الْفَعْلِ».⁽⁴⁾

ولم أجده لاستخداماً لهذا المصطلح عند المبرد (285هـ) في كتابه المقتصب، بل إنه يبتعد عن الاصطلاح مستخدماً للعبارات الموضحة له، ففي حديثه عن (رَبُّ) يقول: «ولا تكون (رَبُّ) إلا في أول الكلام».⁽⁵⁾

ولما كان مصطلح (الابتداء) عند النحاة الأولي يرتبط بالعامل التحوي المعنوي الذي يعمل في الأسماء الرفع كانت هذه الازدواجية في الاصطلاح مِظنة الخلاف والإلابس، «وبيني أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى للمراد، ويُحرّز عن الألفاظ المشتركة»،⁽⁶⁾ فكان من المقرر على نحاة القرن الرابع

1. لنظر: الأسترابادي: محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، *شرح كافية ابن الحاجب*، (دمت)، ت: أحمد العبيد لأحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ط)، 1: 232.

2. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: 180هـ)، الكتاب ، 2004م، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الفانجي، القاهرة، ط4، 1: 126.

3. المصدر نفسه 2: 128.

4. المصدر نفسه 3: 12.

5. المبرد: محمد بن يزيد (ت: 285هـ)، المقتصب، 1963م، ت: محمد عبد الخالق عصيمية، عالم الكتاب، القاهرة، (د.ط)، 4: 139.

6. الأسترابادي: *شرح كافية* 1: 40.

الهجري أن يستبعضاً عن مصطلح (الابتداء) بمصطلح (الصدارة)، فبطالعنا ابن السراج (316هـ) في أصوله بباب *يُسمّيه* (الحروف التي تكون صدر الكلام).⁽¹⁾ ولا يشترط أن تقع ألفاظ الصدارة في أول الكلام، ولكن لا بد أن تقع في أول الجملة أكانت الجملة أول الكلام لم وسطه، فتقول: (محمد أخوه خير منه)، حيث وقعت لام الابتداء هنا في صدر الكلام، وتقول: (محمد لأخوه خير منه)، فووقة في صدر جملة الخبر، وتقول: (محمد هل حضر أخوه؟)، فووقة (هل) في صدر جملة الخبر،⁽²⁾ وجملة الخبر جملة مستقلة بحسب أصولها، وإن قيل: خبر المبتدأ إذا كان جملة بصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد، وهذا المفرد من حيث المعنى يقع بعد المبتدأ فتنتهي الصدارة؟!

وعن هذه المسألة يجيب الأستاذ باذى (686هـ) بقوله: "لا نسلم، وما للدليل على ذلك؟ فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقواها بلا برهان عليها قطعي، سوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرها بالمفرد، وهم مطالبون بأن أصل خبر المبتدأ الإفراد، بل لو ادعى أن الأصل فيه الجملة لم يبعد، لأن الاخبار في الجمل أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد، بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه".⁽³⁾

وبناء على ما سبق ليس هناك حاجة إلى تقدير جملة الخبر بالمفرد، فهي جملة من حيث الشكل التركيبي، "فإن أهم صفة للنحو الحديث أنه يبتعد كثيراً من الأصول الفلسفية القديمة، يستبعد التقديرات العقلية وما إليها من تأويل وتصير، إن أهم ما يوصف به النحو الحديث أنه شكلي (Formal) أو صوري، إنه ينظر إلى

1. انظر: ابن السراج: محمد بن سهل (ت: 316هـ)، *الأصول في النحو*، 1999م، ت: عبد للحسين الفتلي، مذكرة رسالة، بيروت، ط 4، 2: 234.

2. انظر: السامرائي: فاضل صالح، *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*، 1998م، مشورات المجمع للعلمي، بغداد، (د.ط)، ص: 76.

3. الأستاذ باذى: *شرح كافية ابن الحجاج* 4: 108 – 109.

الصور للفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ثم يصنفها على أساس معينة،
ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعياً.⁽¹⁾

وقد سار نحاة العربية القدماء وفق هذا المنهج الشكلي في جوابه من دراساتهم، وأيّة ذلك أن الأسترابادي لا يرى في العوامل التي تُقْدِر قبل الألفاظ الصدارية مخرجة لها عن موضع الصدارية، وهذا ما نصّ عليه في حديثه عن (كم) الاستفهامية والعامل فيها، حيث يقول: «والأولى أن يُقْدِر الناصب بعد (كم) ومُمِيزه؛ لحفظ التصدير على (كم)، ولا منع من تغير الناصب قبل (كم)؛ لأن المقتدر معده لفظاً، والتصدير اللفظي هو المقصود».⁽²⁾

1.2 بناء الجملة العربية:

لاتسيير اللغات على طريقة واحدة في تأليف الألفاظ وتركيبها للتعبير عن معنى من المعاني ودلالة من الدلالات؛ إذ لكل لغة طريقتها في نظم الكلام وهذئته، فتختضع لنظام معين في ترتيب كلماتها، ويلتزم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات، فإذا لخّل هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يُحقق الكلام الغرض منه، وهو الإفهام، ولا تمثل مفردات اللغة إلا ناحية جامدة هامدة من تلك اللغة، فإذا نظمت ورتبت ذلك الترتيب المعيّن سرت فيها الحياة، وغيّرت عن مكنون الفكر، وما يدور في الأذهان.⁽³⁾

ويرى إبراهيم ليس أنه «ليس من البسيط تعليل مثل هذا المسار اللغوي في ترتيب الكلمات وتنظيمها، بل ليس من الهين أن يقال: لم تأخذ هذه اللغة النظام المعيّن الذي قد يخالف ما جرت عليه لغة أخرى شقيقة لها؟، وذلك؛ لأن ترتيب الكلمات في كل لغة ليس إلا وليد تطور طويل المدى، ونتيجة مرور قرون كثيرة

1. المصادر: محمود، علم اللغة مقدمة لقارئ العربي، (دمت)، دار النهضة لل العربية، بيروت، (دط)، ص: 207.

2. الأسترابادي: شرح الكافية 3: 240.

3. أنس: إبراهيم، من أسرار اللغة، 2003م، مكتبة الأنجلو، القاهرة، حلقة 8، ص: 251.

على هذه اللغة، ومن الصعب الوقوف على كل الظروف اللغوية أو الاجتماعية التي مساحت في مثل هذا التطور حتى صار نظام الجملة على ما ناله، وفهمه في كل لغة.⁽¹⁾

وبناءً على ما سبق لا يقبل سمن وجهة نظر المناهج العلمية في دراسة اللغة - قول "بعض الغربيين من أصحاب نزعة التصوف والتحليل النفسي الحديث الذين يردون تأثير الفاعل في لغتنا - اللغة العربية - إلى نوع من القدريّة⁽²⁾ للشرقية التي تحيل كل شيء إلى الغيب، ومنهم من يقول: إن الاختلاف بين الأوروبيين ولبناء اللغة العربية في مسألة الجملة الأسمية، إنما هو اختلاف في درجة الشعور بالثبوت الشخصي الإنساني، فإن ثبوت هذه الشخصية ملازم للتفكير الأوروبي، ولكنه ضعيف عند الشرقيين،⁽³⁾ يصرى ضعفه من الفكر إلى للسان كما يظهر من خلبة

1. المصدر نفسه ص: 252.

2. القدريّة: قوم يذكرون لقدر، ويقولون إن كلّ بقىٰ خلق لفطه، وهو مصطلح قديم استخدمه الناس بعد عصر الرواية، وهو بهذا المعنى يناقض المعيى الذي يراه العقاد: بأنّهم يحيطون بكل شيء إلى الغيب، ولعلّ الذين قصدتهم العقاد هم المترجمة.(المعجم الوسيط من: 718).

3. هذا الرأي مردود لقيمه على الجنس لو الغتصب، فمسألة الأجناس كلها لا تستطيع أن تصدر على نفسها حكمًا على مكانة الشعوب المختلفة، ويحدثنا التاريخ أن الهجرات الجماعية قد كانت مستمرة منذ عصر ما قبل التاريخ وفي التاريخ القديم، مما أدى إلى تداخل الأجناس على نحو لا يسمح بلن نزاع أن هناك اليوم جنساً خالصاً، ففي كل شعب نجد أنماطاً مختلفة من البشر بحكم الاختلاط التاريخي بين الأجناس والشعوب، وبذلك يصبح من التسفيه للزعم بلن هذا الجنس أو ذلك يتبع بملكات خاصة به، ومع ذلك فلن المستشرقين لا يزالون يلحوظون على هذا الرأي الذي أبداه (ريدان) في أواخر القرن التاسع عشر، وقد عاد لرأي نفسه إلى الظهور في القرن العشرين محوراً بعض الشيء عند المستشرق (هولمان) الذي يقول: إن العقلية العربية عقلية تجميع لا تركيب، ويستدلُّ على ذلك بكثرة استخدام الكاتب العربي لحرف اللطف (واو) بينما اللغات الأوروبية تستخدم نقط الانتهاء. (انظر: الأدب وفنونه من:

**الجملة الاسمية على المتن الأوروبيين، وغلبة الجملة الفعلية على المتن الناطقين
بالضاد:** (1)

وليس أدلًّ على رفض قول هؤلاء ما ألمَّ إليه نظام الجملة في عربية اليوم
لأنَّ اختلاف نظام الجملة العربية إلى حدٍ ما باختلاف الفصوص، ففي عصرنا الحديث
مثلاً قد تأثر بنظام اللغات الأوروبية في مواضع كثيرة، وأصبح الآن بعض ما كان
يُعدُّ غريباً على نظمتها في العصور الإسلامية الأولى، ملائغاً مقبولاً بين جمهرة
المتعلمين، نقرؤه في الصحف وبعض المؤلفات الحديثة: (2)

ويرى كمال بشر أنَّ الموقفية في عربية اليوم متأثرة إلى حدٍ ما بالأسماء
الأجنبية حتى ليمستطع الوارد مثلاً أن يرُدُّ الجملة لو العبارة لو الفقرة كلُّها من حيث
ترتيب الكلمة فيها إلى لصلِّي أجنبي: (3)

ومن مظاهر هذا الاختلاف ما حلت في اللهجات للغة الحديثة، فلن جملة:
(ضربَ محمدَ علياً) مثلاً أصبحت في اللهجات الحديثة: (محمد ضرب على)، بتقديم
الفاعل، وللتثنية بالفعل، ثم الإتيان بالمفعول به. (4)

وال فعل في لغة الفصاحة يتصدر الجملة في معظم الأحوال العادية؛ لأنَّ
الفعل أو الحدث هو موضوع اهتمام المتكلمين باللغة. (5) فهو يحق لنا بعد هذا
للتطور في الجملة العربية أن نقول: إن الشخصية العربية كانت متزعزة، ولم ينفر
بها الأمر إلى الثبات؟!

1. العقاد: عباس محمود، ثematics مجتمعت في اللغة والأدب، 1988م، دار المعرفة، القاهرة، ط 6، ص: 56 - 57.

2. نجيب: من أسرار اللغة ص: 258.

3. بشر: كمال، دراسات في علم اللغة، 1998م، دار عرب، القاهرة، (دطب)، ص: 292.

4. لنظر: عبد السواب: رمضان، للتطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوائمه، 1997م، مكتبة
الخانجي، القاهرة، ط3، ص: 208.

5. انظر: طحان: الألسنة العربية ص: 54.

وتنقسم اللغات في ترتيب عناصرها إلى قسمين:

القسم الأول: تلك اللغات لغرة في ترتيب كلماتها كالإغريقية واللاتينية، ففي هاتين اللغتين القوميتين يبدو للوهلة الأولى أنهما لا تكادان تخضعان لنظام معين في ترتيب الكلمات.

والقسم الثاني: تلك اللغات الحديثة كالفرنسية والإنجليزية للتيين يضرب بهما المثل على استقرار الجملة استقراراً يكاد يقرب من الجمود، فليس للمتكلم بإحدى هاتين اللغتين أن ينتقل بالكلمة من مكانها المعين في الجملة.⁽¹⁾

ولما اللغة العربية الفصيحة، فقد اختلف علماء اللغة في شأنها، فمنهم من يرى أنها جامدة في تركيبها، ومنهم من يرى أنها مرنّة مطّواعة، ومن أنصار الاتجاه الأول (برجشتراسر) حيث يرى أن "اللغات تختلف تختالفاً ظاهراً في هذا الباب، فترتيب الكلمات في الجملة مقيّد في بعضها، واختياري في بعضها، مثل النوع الأول: للغة الفرنسية، فترى فيها لكل جزء من الجملة موضعًا، لا يمكن نقله عنه إلا في القليل من الحالات، ومثال النوع الثاني: الألمانية، فقواعد ترتيب الكلمات فيها قليل، والشواذ منها كثير، والعربية متوسطة بين النوعين المنكوريين من اللغات، فقيّد فيها ترتيب الكلمات في كثير من الحالات، كتقديم الموصوف على الصفة، والمضاف على المضاف إليه... إلى آخره، وهو اختياري في بعضها كما ورد من تقديم الفاعل على الفعل، ولمثال هذا أقل بكثير من أمثل ذلك في العربية".⁽²⁾

ثم يُغلب بعد ذلك جانب القساوة في التركيب على جانب الوسطية فينص على أن "قواعد الترتيب قاسية فيها، فالعربية أقرب إلى الفرنسية في ذلك منها إلى الألمانية، وهي أشد اللغات المعاصرة تقييداً لترتيب الكلمات، والحبشية أكثرها اختياراً،

1. لنظر: ليس: من أسرار اللغة ص: 253.

2. برجشتراسر: النطور النحوي، 2003م، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ص: 134.

والعربية متوسطة بين الضدين، وربما كانت لغة العامية الأم على مثل ما تكون عليه العربية في هذا المعنى، فالعربية تبعاً لطبيعتها، لكنّ من قواعد الترتيب ولقستها، والجشية تبعاً لطبيعتها قللتها، وأرختها.⁽¹⁾

ويرى ميشال زكريا أن بعض الباحثين يزعمون أن ترتيب الجملة العربية من فعل وفاعل ومحض به ترتيب حرّ، ويرون ذلك إلى أن الحركات الإعرابية التي تظهر في آخر الكلمات تميّز بين الكلمات من حيث موقعها الإعرابي، فإذا لفترض في الوقت نفسه متولفه للبني التالية:

- فعل + فاعل + مفعول به.
- فعل + مفعول به + فاعل.
- فاعل + فعل + مفعول به.
- فاعل + مفعول به + فعل.
- مفعول به + فاعل + فعل.

فإذنا لا نحتاج إلى وقت طويـل، لكي نلاحظ أن هذه البنـى غير متولفة في الواقع اللغة مما يدل على وجود ضوابط في الجملـة تحدـ من حرية ترتـيب عـاذـرـها الأساسية، فليس بإمكان الفعل أن يقع في آخر الجملـة، ولـ الجملـة التي يقعـ فيها المفعـولـ بهـ قبلـ الفاعـلـ جـملـةـ مشـكـوكـ حالـياـ فيـ وـرـودـهاـ فيـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ،ـ وـعـلـىـ هـذـاـ فـلـيـنـ التـرـتـيبـ المـقـبـولـ هوـ أـحـدـ التـرـتـيبـيـنـ التـالـيـيـنـ:

- فعل + فاعل + مفعول به.
- فاعل + فعل + مفعول به.

وهـذاـ التـرـتـيبـ المـقـبـولـ يـلـاتـمـ فـيـ الـظـاهـرـ لـتمـيـزـ بـيـنـ الـجـملـةـ الفـعلـيـةـ،ـ وـالـجـملـةـ الـأـسـمـيـةـ الـتـيـ يـشـيرـ إـلـيـهـ لـلـغـوـيـوـنـ.

1. المصدر نفسه ص: 134.

مما تقدم يتبين — من وجهة نظر ميشال زكريا — أن ترتيب عناصر الجملة في اللغة العربية ليس ترتيباً حرّاً، بل هو ترتيب محدد بصورة أساسية.⁽¹⁾

ومن أنصار الاتجاه الثاني الذين يرون في الجملة العربية جملة مرنّة مطوّعة فؤاد الترزي، فيرى أنَّ «الجملة العربية بمفهوم الجملة الحديث مرنة مطوّعة تستطيع أن تُقْتَلْ فيها، وتُؤْخَرْ إلى حد بعيد، فالخبر قد يُقْتَلْ على المبتدأ، والمفعول على الفاعل، والفاعل على الفعل، ليس هذا فحسب، بل قد تُقْتَلْ الفضلات على غيرها، غير أنها رغم هذه المرونة قد تشمل وحدات صغيرة متصلة يندر أن يفصل بينها فاصل في الغالب، كالصفة والموصوف، والمضاف والمضاف إليه، ويُتَّبع في ترتيبها نظام عقلي خاص يقوم على تقديم الأهم على ما هو دونه في الأهمية؛ لاستجلاب الصورة الذهنية التي تعكسها بشكل يتلاءم، ومقتضي الحال».⁽²⁾ ويرى أحمد مطلوب «أن التقديم في العربية لون من ألوان حريتها، وخاصية من خصائصها، وهو من سفن العرب في كلامها لما له من أهمية في دقة التعبير وحسن الأداء».⁽³⁾

ويذهب محمد حماسة إلى أنَّ «الجملة العربية مرنة في الترتيب طيّعة، فلا تلزم أحد للركنين موضعًا ولحده».⁽⁴⁾

ويعزّز كمال بشر هذه الحرية في ترتيب العناصر إلى وجود خاصية الإعراب، ويرى أنَّ «العربية بهذه الخاصية تميّز من غيرها من اللغات، إذ هي تتصرف بالمرونة في قواعد ترتيب الكلام وتنظيمه من حيث التقديم والتأخير».⁽⁵⁾

1. انظر: زكريا: ميشال، الأصناف التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، 1983م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص: 26 – 28.

2. الترزي: فؤاد هنا، في أصول اللغة والدحو، (د.ت)، دار الكتب، بيروت، (د.ط)، ص: 212.

3. مطلوب: أحمد، بحوث لغوية، 1987م، دار الفكر، عمان، ص: 41.

4. عبد الطيف: محمد حماسة، بناء الجملة العربية، 2003م، دار عرب، القاهرة، ص: 47.

5. بشر: دراسات في علم اللغة ص: 267.

ويذهب رمضان عبد التواب إلى أنه " تختلف - في ترتيب الكلمات داخل الجملة - تلك اللغات التي تتحقق بكلماتها علامة معينة مورفيم (Morphem)؛ للدلالة على وظيفتها في الجملة، وهي تلك العلامة التي نسمّيها الإعراب - عن اللغات التي لا تستخدم مثل هذه العلامة، والنوع الأول تمتاز الكلمات فيه بحرية للحركة داخل الجمل":⁽¹⁾

وفي ذلك يقول أنطوان ميه: إن "وجود إعراب غني بالحالات، بحيث يكفي للعبارة عمّا هو ضروري لبناء الجملة ... يعني من الاعتماد على قواعد الترتيب، وعلى العكس من ذلك، يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات، عندما لا يوجد أي عنصر من عناصر الإعراب، كما هو الحال في اللغة الصينية، أو عندما لا يوجد إلا عدد محدود، كما هي الحال في الفرنسيّة".⁽²⁾ والإعراب في ذلك من الوسائل التي تعمل على ترابط أجزاء الجملة، وإحكام بذاتها.⁽³⁾

وبسبب فقدان خاصية الإعراب في اللهجات العربية للحديثة انحصرت أشكال الجملة العربية من حيث ترتيب العناصر "فقد كانت الجملة العربية تظفر بحرية كبيرة إلى حد ما في ترتيب أجزائها، بسبب وجود الإعراب في الفصحي، والاكتفاء به في كثير من الأحيان؛ للدلالة على وظيفة الكلمة في الجملة، ومن هنا تعدد أشكال الجملة العربية من ناحية موقع كل جزء منها تبعاً لاختلاف المقصود من الكلام، والجزء الذي يعني للمتحدث إيرازه، والاهتمام به أكثر من غيره، وقد ساعد على هذه الحرية في بناء الجملة العربية وجود الإعراب، فلما فقد هذا الإعراب كان الواجب أن يلزم بناء الجملة نظاماً واحداً، وهو ما حدث في اللهجات العربية الحديثة".⁽⁴⁾

1. عبد التواب: التطور اللغوي ص: 206.

2. نقلًا عن: عبد التواب: التطور اللغوي ص: 208.

3. انظر: عبد للطيف: بناء الجملة للعربية ص: 88.

4. عبد التواب: التطور اللغوي ص: 208.

ولعل ثبات وضع العنصر في الجملة العربية في الهمجات الحديثة كان سبباً لفقدان خاصية الإعراب مما جعل فقدان هذه الخاصية غير مؤثر في وضوح دلالات التركيب ومعانيه.

وعلى الرُّغم من وجود خاصية الإعراب في الفصحي، وهذا مما يضفي على الجملة شيئاً من المرونة في حركة عناصرها – إلا أنَّه كما يرى همسليف "ليس هناك لغة تتميز بحرية ترتيب عناصرها، فكل عنصر تحدُّد علاقته بالذى يجاوره".⁽¹⁾

وما سُمِّيَ باللغات الحرَّة في ترتيب كلماتها ليست في الواقع في حرية مطلقة من هذه الناحية بل تحدها قولتين الأسلوب، والمقابلة بين أسلوب وأخر، أو تخصيص أسلوب معين لمجال من القول لا يصحُّ معه استعمال غير هذا الأسلوب، أو هذا التركيب.⁽²⁾

وفي هذا يقول محمد عبد المطلب: "إنَّ الجملة العربية لا تتميز بحتمية في ترتيب أجزائها، ويرغم ذلك ترك لها النحو رتبًا تحفظ بالنسبة إلى هذه الأجزاء، ولعدول عن هذه الرتب يمثل نوعاً من الخروج عن اللغة النفعية إلى اللغة الإبداعية، ومن هنا وجَهُ البلاغيون اهتماماً خاصاً لهذا المبحث، ورصدوا كثيراً من التغييرات التي توفرت فيها هذه الظاهرة، وما يمكن أن تؤدي منه الدلالة، أو بمعنى أصح ما يمكن أن تتغير به الدلالة تغيراً يوجب لها المزية والفضيلة كما يقول عبد القاهر الجرجاني (471هـ)".⁽³⁾

1. نقلأً عن: أحمد: نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، 1996م، منشورات جامعية قار بونس، بنغازى، ص: 282 – 283.

2. انظر: أليس: من أسرار اللغة من: 253.

3. عبد المطلب: محمد، البلاغة والأسلوبية، 1994م، الشركة المصرية للعلمية للنشر، لونجمان، ص: 329.

ولموقع الكلام ترتيب يدرسه الاحاة تحت عنوان **الرُّتبة** – وإن كانوا لم يعنوا بها تماماً، وإنما فرقوا القول فيها بين أبواب النحو – ويدرسه للبالغين تحت عنوان **التقديم والتأخير**، ودراسة البالغين هذه دراسة لأسلوب التركيب لا التركيب نفسه، أي أنها دراسة تتم في نطاقين أحدهما: مجال حرية الرُّتبة حرية مطلقة، والأخر: مجال **الرُّتبة غير المحفوظة**، لأن الرُّتبة المحفوظة لو لخلت لاختلط التركيب باختلالها، ومن هنا تكون الرُّتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها.⁽¹⁾

ولتجنب البالغين الكلام في الرُّتبة المحفوظة، ولمعان للدراسة في الرُّتب غير المحفوظة يرى تمام حسان² أن علم المعاني يُعد في هذه الحالات عالة على علم النحو مثل ذلك: أن النحاة حددوا الرُّتبة في الكلام، وجعلوها محفوظة وغير محفوظة، وقد لرتبى علماء المعاني هذا التقسيم، وتجنبوا الكلام في الرُّتبة المحفوظة، لأنها ليست فطنة اختلاف الأساليب بسبب حفظها، وثبات وضعها، وعمدوا إلى الرُّتبة غير المحفوظة، فمنحوها دراسة لسلوبية هامة تحت عنوان **التقديم والتأخير**، ومعنى هذا أن التقديم والتأخير للبالغي وثيق الصلة بقرينة الرُّتبة في النحو، ولكنه لا يمس **الرُّتبة المحفوظة**؛ لأنها محفوظة، فلا تختلف عليها الأساليب.⁽²⁾

والبالغون في حدتهم عن الرُّتبة غير المحفوظة يرون فيها « مصدر الاتساع في اللغة، وتتنوع الأساليب والمعاني والإعراب، لو هي مصدر ما يمكن أن

1. انظر: حسان: **تشام، اللغة العربية معناها وبناؤها**، 2004م، علم الكتب، القاهرة، ط4، ص: 207.

2. حسان: **الأصول دراسة فيistemولوجية للنحو اللغوي عند العرب**، 1988م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص: 346.

نطلق عليه لغة الإبداع، والتفن، ونقل الكلام من مستوى اللغة العتالي إلى مستوى

اللغة الإبداعي التي يتفاوت المتكلمون في استخدامها، للتعبير عن مكتوناتهم.⁽¹⁾

بل إن البلاغيين يرون في "العدول عن الرتب المحفوظة نوعاً من الخروج عن اللغة النفعية إلى اللغة الإبداعية، ومن هنا وجہ البلاغيون اهتماماً خاصاً لهذا المبحث، ورصدوا كثيراً من التغيرات التي توفرت فيها هذه ظاهرة، وما يمكن أن تؤدي منه الدلالة، أو بمعنى أصح ما يمكن أن تتغير به الدلالة".⁽²⁾

ويرى الكاتب في هذا العدول نوعاً من الانحراف عن النمط اللغوي المثالى، وجوراً على النظام العام للغة، ولا يبعد هذا الانحراف نظاماً، ذلك أنه لا يوافق سُنَّة العربية في رتبها المحفوظة.⁽³⁾

ويفرق محمد حماسة بين الرتبة، والتقديم والتأخير، ويرى أن المقصود بالرتبة "الموضع الأصلي للعنصر، فيقال إن المفعول مثلاً رتبته للتأخر عن الفاعل، والخبر رتبته التأخر عن المبتدأ، وللفاعل رتبته التأخر عن فعله، ولما التقديم أو التأخير، فلا يكون إلا بالنظر إلى البنية الأساسية التي يحددها النظام اللغوي لترتيب عناصر بناء الجملة، وذلك لأن بناء الجملة قد يلزم باتباع الرتبة في موضع مقررة، ويسعى الحرية في عدم الالتزام بها في موضع أخرى، ومدار ذلك كله هو للترابط، ومقتضيات السياق".⁽⁴⁾

1. إشريده: عزم محمد ذيب، دور الرتبة (التنزئة والموقع) في الظاهرة التحوية، 2004، دار الفرقان، ص: 16.

2. عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية ص: 329.

3. يرى محمد عبد المطلب أن هذا الانحراف يمكن أن يمثل نظماً، وإن لم يكن موالقاً لسُنَّة النحو في رتبهم المحفوظة، وفي حقيقة الأمر يصبح هذا الكلام محل نظر إذا علمنا أن هذا الانحراف لحرفاً عن سُنَّة العربية، وليس لحرفاً عن سُنَّة النحو. (البلاغة والأسلوبية ص: 338).

4. عبد اللهيف: بناء الجملة العربية ص: 93.

والرتبة عند النهاة نوعان:

النوع الأول: الرتبة المحفوظة، وهي: موقع الكلمة الثابت متقدماً أو متأخراً في التركيب، وتعد هذه رتبة في نظام اللغة والاستعمال في الوقت نفسه.

والنوع الآخر: الرتبة غير المحفوظة، وهي: موقع الكلمة المتغير في التركيب متقدماً أو متأخراً، وتعد هذه رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجود عكسها.⁽¹⁾

وقد يعرض للرتبة الحرية أو غير المحفوظة ما يقيدها، ولا يكون ذلك إلا إذا كان ترك عدم تقييدها بوضع معين مؤدياً إلى تفكك بين الأجزاء أو عدم ترابط بينها بحيث يؤدي إلى غموض أو التباس، وقد يكون اللجوء إلى الرتبة ضرورياً بوصفها بديلاً عن العلامة الإعرابية في تمييز العناصر حيث تخفي العلامة الإعرابية لغة تتغدر.⁽²⁾

ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتخصيص ونحوها، وهذه الرتبة -صدرة الأدوات- هي التي دعت النهاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة (لا يعمل ما بعدها فيما قبلها).⁽³⁾ وهذه الأدوات التي تتصرّف للجملة والتركيب هي التي تحديد أسلوبها، وكان الكاتب يقتصر للتغيير عن شكل جملته على استعمال المفاتيح (الأدوات) العلامة التي يستهل بها جملته، ولا يحوز الأسلوب شكل الجملة إلا بعض الشيء، وقد يبلغ التحويير أدناه في اللغة العربية، فالأدوات التي تتصرّف الجملة هي التي تحديد عادة أسلوبها، وقد ينطبق هذا المبدأ على مختلف الأساليب الجمالية.

فهذه الأدوات تحوز معنى الجملة الإعلامي الصرف، فتُقْبِغُ عليها معنى معيناً، وتتدخلها في أسلوب خاص من أساليب التعبير، فإذا أرد المتكلم لغة الكاتب أن

1. انظر: إبراهيم: دور الرتبة في الظاهرة النحوية ص: 16.

2. عبد اللطيف: بناء الجملة العربية ص: 93.

3. انظر: حمّان: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 207.

يُحوّل الجملة المتباعدة إلى جملة متغيرة أو طلبية أو تحضيرية لتأثر على الجملة الأدوات للموضوعة لهذا الغرض، وقولب جملته حسبَ شكل معين لتناسبه ظروف القول ومذاعباته، وفرضته حالة المخاطب، وردود فطمه.^(١)

ويرى عبد اللقادر الفهري أن المركبات الاسمية لو للحرافية الاستفهامية توجد أصلاً في داخل البنية الجملية، ثم تنتقل إلى مكان وصفه بعض النحاة بأنه صدر الكلام، ولكن هذا يحتاج إلى تدقيق، ولو ل الواقع أن المكان الذي تنتقل إليه هذه المركبات هو موضع خارج الجملة، وهو المكان الذي تولد فيه الحروف المصدرية، لو للحرروف الناسخة كـ(إن) وـ(إن)، وكذلك حروف الاستفهام: الهمزة وهل.⁽³⁾

ولا يمكن تحديد موضع الصدارة بالنظر إلى تركيب الجملة، فالامر يتعدى ذلك، ويدخل في حيز الأساليب، وموضع الصدارة بالنسبة لهذه الأساليب يقع ضمن نطاقها.

ويبدو أن إدراك البلاغيين لسباقات التقديم والتأخير قائم على نظرة عميقة إلى عنصرين قائمين في الصياغة هما: الثابت والمتحير، يتمثل الثبات في وجود لطرف الإسناد وما يتصل بها من متعلقات، أما المتحير، فيتمثل في تحريك بعض هذه

١. النظر: طحان: الأكسيذ للعربية ص: 89.

³³⁷ عبد المطلب: للبلاغة والأسلوبية من:

3. الفهري: عبد القادر لفاسي، للسلبيات ولللغة العربية فملاج تركيبية ودلالية (الكتاب الأول)، 1983م، دار توبقال للنشر، الرباط (د.ط)، ص: 111.

الأطراف من أماكنها الأصلية التي اكتسبتها من نظام اللغة إلى لما كان جديدة ليست لها في الأصل، كما يتمثل هذا التغير – أحياناً – في تثبيت أحد الأطراف في مكانه الأصلي، وإعطائه حتمية يمتنع معها نقله أو تحريكه، وهذا يمثل تغيراً لأن اللغة العربية لا تلزم بحتمية في ترتيب أجزاء جملها.⁽¹⁾

وبناء على ما سبق يتبين أن عناصر الصدورة من العناصر المترتبة في الصياغة لشباتها في موضعها في لغة من أبرز سماتها أنها لا تلزم بحتمية في ترتيب العناصر.

والصدارة كموقع وظيفي (Functional Stat) تشغله فئة من الوحدات (Items) من وجهة نظر مدرسة القوالب⁽²⁾ – تقع ضمن فئة ل قالب (Tagmeme) الثابت الذي يثبت موضعه بالنسبة لغيره في التركيب، وعلى العكس من ذلك لا يثبت ل قالب المتحرك في موضع معين بالنسبة لغيره.⁽³⁾

و جاء في أمالى لبن الحاجب أنه قد مثل: **العرب تجعل صنف الكلام كل شيء** دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والتأني والتخصيص و(إن) وأخواتها موى (أن)، فقولهم: **(زيداً ضربتُ)**، و(**ضربتَ زيداً**) يقال عليه: إنه إذا قيل: **(زيداً)** ليس على السامع أن يكون المذكور بعده: **(ضربتُ)** لو (**أكرمتُ**) أو لحوه، وإذا قيل:

1. انظر: عبد المطلب: **البلاغة والأمثلوية** ص: 333.

2. ترى مدرسة القوالب أن مهمة علم القواعد في لسنه الأولية، تتمثل في إعطاء نموذج، أو صورة لجانب الكفاءة، وترى هذه المدرسة أن التحليل اللغوي، يعني طائفة من الإجراءات لوصف اللغة، ويعتمد على وحدة أسلوبية تسمى: **(ال قالب)**، ومصطلح **(ال قالب)** أو **(الإطار)** الذي تستخدمه هذه المدرسة، هو عبارة عن ارتباط بين موقع وظيفي، وفئة من الوحدات التي تشغل هذا الموقع، مولفة من وظيفة وشكل، وقد قام بتطوير هذه النظرية ونظمها اللغوي: كينيث بيك (Kenneth Pike). (رمضان عبد التواب: **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، 1995، 195-191).

3. انظر: عبد التواب: **رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث للغوي**، 1995م، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، ص: 191 - 195.

(ضررت) لِئِنْ عَلَى السَّمِعِ أَنْ يَكُونَ (زِيَادًا)، وَلَنْ يَكُونَ (عَمَراً) وَنَحْوُهُ، فَأَجَابَ
ابنُ الْحَاجِبِ (646هـ) بِأَمْرِهِ:

أَحَدُهَا: أَنْ هَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا كَذَلِكَ؛ لَا بُدُّ مِنْ تَقْتُلُ مَفْرِدَ عَلَى مَفْرِدٍ،
فَمَهْمَا قَلَّتْ لَهُدُّ الْمَفْرِدَيْنِ، فَلَا بُدُّ مِنْ احْتِمَالِ كُلِّ مَا يَقْتُلُ تَجْوِيزَهُ فِي الْآخِرِ، وَفِي
قُولِّ ابنِ الْحَاجِبِ (646هـ) هَذَا إِشَارَةٌ مِنْهُ إِلَى طَبَيْعَةِ الْجَمْلَةِ الْخَطِيْبَةِ، وَهَذَا يَقْضِي
تَقْدِيمَ أَحَدِ الْعَنَاصِرِ عَلَى الْآخِرِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ أَمْمَكْنُ أَنْ يُنْطَقَ بِعَنْصَرَيْنِ فِي أَنْ
وَاحِدٍ.

وَالْأَمْرُ الْثَّالِثُ: أَنْ هَذَا إِلَبَاسٌ فِي أَحَدِ الْمَفْرِدَاتِ، وَذَلِكَ إِلَبَاسٌ فِي لَصُولِ
لِفْسَامِ الْكَلَامِ، فَكَانَ أَهْمَّ، وَفِي قُولِهِ هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْفَاظَ الْمُسْدَارَةَ تَرْتَبِطُ
بِالْأَسَالِيبِ، وَأَيِّ إِلَبَاسٍ يَحْدُثُ يَكُونُ فِي الْأَسْلُوبِ بِأَكْمَلِهِ، وَهَذَا مِنْ حِيثِ التَّعْمِيَةِ
وَالْغُمْوضِ أَشَدُ مِنْ إِلَبَاسٍ إِذَا كَانَ فِي عَنْصَرٍ مِنْ عَنَاصِرِ التَّرْكِيبِ فَقَط.

وَالْأَمْرُ الْثَّالِثُ: أَنْ ذَلِكَ الْفَاظُ وَضَيَّعَتْ لِلْدَلَالَةِ عَلَيْهِ، فَكَانَ تَقْدِيمُهَا مَرْشِداً إِلَى
مَا وَضَعَ لَهُ بِخَلْفِ هَذِهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهَا الْفَاظُ غَيْرُ لَفْظَهَا، وَلَوْ كَانَ لَهَا الْفَاظُ غَيْرُ
لَفْظَهَا لَأَدَى إِلَى التَّسْلِيمِ، وَهُوَ مَحَالٌ، وَفِي قُولِهِ هَذَا إِشَارَةٌ مِنْهُ إِلَى أَنَّ عَنَاصِرَ
الْمُسْدَارَةِ هِيَ الَّتِي تَحْدُدُ أَسْلُوبَ الْجَمْلَةِ، وَلَنْ أَيِّ تَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ فِي هَذِهِ الْعَنَاصِرِ
يُغَيِّرُ فِي الْأَسَالِيبِ الْعَرَبِيَّةِ وَدَلَالَاتِهَا.⁽¹⁾

1. انظر: ابنُ الْحَاجِبِ: عَمَانُ بْنُ عَمَرَ (ت: 646هـ)، الْأَمْلَى النَّحْوِيَّةُ، ت: هَادِي حَسَنْ حَمْودِي، مَكْتَبَةُ الْيَهُودَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بَيْرُوت 4: 129 – 130.

الفصل الثاني

الأسماء التي لها الصدارة

الفصل الثاني الأسماء التي لها الصدارة

ثمة أسماء في اللغة العربية تتصدر الكلام والجمل، وقد جاء في الأشباء والنفاثات أنَّ الأسماء المتنبِّهة للمعاني تقتضي الصدارة، وإن لم تكن معارف، ولهذا تقدُّم الإشارة على العلم، في قوله: (هذا زيد)، وإن كان العلم أعرف لتنبِّه معنى الإشارة⁽¹⁾. ولالمعاني التي يقصدها هنا هي المعاني الأسلوبية، فهذه الأسماء تحمل شحنةً أسلوبيةً تحدُّل المعنى المراد، لمجرد ورودها في أول التركيب، ومعظم هذه الأسماء يقع في دائرة الكنيات، وهي على النحو الآتي:

1.2 ضمير الشأن:

تعتبر اصطلاحات هذا الضمير عند النحاة، فالبصريون يطلقون عليه (ضمير الشأن)، و(ضمير الأمر)، و(ضمير الحديث)، إذا كان مذكراً، و(ضمير القصة)، إذا كان مؤثناً، مكتفين بالتسمية على الشيء الذي يضمنونه. لما الكوفيون، فيطلقون عليه: (الضمير المجهول)؛ لعدم وجود مرجع يسبقه، والتسمية الأولى هي الشائعة⁽²⁾.

والمضمير الشأن أحکام يخالف فيها القواعد العامة للضمائر، فهو لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه، ولا يتشرط عود ضمير من الجملة إليه، والجملة المفسرة بعده لها محل من الأعراب، ولا يقوم للظاهر مقامة، ولا يكون إلا لغائب، وعوده على ما

-
1. لسيوطى: جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، الأشباء ونظائر في النحو، 1985م، ت: عبد العال سالم مكرم، موسوعة الرسالة، بيروت، 2: 196.
 2. لنظر: ابن لسراج: الأصول 1: 232، ابن يعيش: يعيش بن علي (ت: 643هـ)، شرح المفصل ، ت: إميل بدجع بعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2: 334.

بعدة لزوماً، ومفسرة لا يكون [لا جملة، ولا يُتبع بـتَابع، ولا يَعمل فيه [لا البداء، أو أحد نواصيه، كما أنه ملائم للإفراد، فلا يُشَيِّ، ولا يُجْمَع].⁽¹⁾

ويقول ابن يعيش (643هـ): "اعلم لهم إذا أرداوا ذكر جملة من الجمل الاسمية لو لفظها، فقد يقدّمون قبلها ضميرأً يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خيراً عن ذلك الضمير وتصيرأ له، ويُوحّدون للضمير؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث؛ لأن كل جملة شأن وحديث".⁽²⁾

وضمير الشأن على ضربين: مرفع ومنصوب، فالممنصوب كقولك: (إِنَّ زَيْدَ شَاهِنْ)، والمرفوع على ضربين: منفصل ومنفصل مستتر، فمثال المنفصل: (هُوَ زَيْدٌ مُسْتَطْلِقٌ)، وأمّا للمستتر، فيضمر في (كان)، كقولك: (كَانَ زَيْدًا جَالِسًا) تُرِيد: (كان للشأن: زَيْدًا جَالِسًا)،⁽³⁾ ومنه قول عبد قيس بن خلف البُرْجُمي: ⁽⁴⁾

فَلَا أَنْبَأْنَاهُ لِنَ وَجَهَكِ شَاهِنَهُ خُمُوشَ وَلَنْ كَانَ حَمِيمُ حَمِيمٍ
ومثله قول العَجَّاجِ السُّلَوْلِيِّ:⁽⁵⁾

إِذَا مِتْ كَانَ النَّاسُ بِصَفَانِ شَامِتَ وَآخَرُ مِنْ بِالَّذِي كُنْتَ أَصْنَعَ

1. انظر: ابن هشام: جمال الدين الأنصاري المصري (ت: 761هـ)، مغني اللبيب، 2003م، ت: محمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، بيروت، 2: 564 – 565، السيوطي: الأشباه والناظر في النحو 4: 20 – 21.

2. ابن يعيش: شرح المنفصل 2: 335.

3. انظر: ابن الشجيري: هبة الله بن علي (ت: 542هـ)، أملئ ابن الشجيري، 1992م، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخلاجي، القاهرة، 3: 116 – 117.

4. انظر: أبو زيد: سعيد بن أوس (ت: 215هـ)، الدوادر في اللغة، 1967م، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، ص: 386، ابن الشجيري: الأملئي 3: 116. والشاعر يخاطب زوجه، ويحضّنها على الصدر لإن نزلت بها مصيبة من فقد حميم لو غيره.

5. انظر: سيفونه: الكتاب 1: 71، ابن الشجيري: الأملئي 3: 116، الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 188.

ويرى الكاتب أنه لا داعي هنا إلى تغير ضمير الشأن، وأن خبر (كان) في مثل هذه الأسماط اللغوية جاء مرفوعاً على خلاف الأصل، ولا يجوز إخضاع الماده اللغوية لقاعدة التحوية التي لا ترى في خبر (كان) إلا أن يكون منصوباً، وكذلك لا يجوز أن يتأول لما خرج عن هذه القاعدة التي يصوغها المنهج المعياري بأحكام شتى وتغيرات عده، أو يحكم عليها بالشذوذ والقطة إن لم يجد فيها تأويلاً مناسباً، وليس قواعد اللغة معايير مسبقة لو أهدافها ثابتة لا بد أن تطبق بحذفها، ولذلك يتحتم على هذه القواعد دلماً أن تكون في خدمة اللغة، وليس العكس.

- ويرى الكاتب أن علة الانحراف في مثل هذه التراكيب عن النمط المثالي - محاولة من المتكلم لجذب انتباه السامع، ومثل هذا الانحراف يُعدّ مقبولاً في عصر السلايقة والاحتياج حيث المعرفة النامية لأسرار اللغة ومراميها، ولعل الوظيفة اللغوية لضمير الشأن وإن هذا الانحراف ولحدة، فكلامها لجذب انتباه السامع.

وقد جعل (برجشتراسر) من خصائص العربية: «لن يبدأ الجملة الاسمية المركبة ربما كان ضميراً للغائب، لا علاقة له بالجملة الخبرية، ولا راجع إليه فيها، وهذا ما سماه النحويون: ضمير الشأن». ⁽¹⁾

وباستقراء تراكيب اللغة العربية التي يكون ضمير الشأن أحد عناصرها، نجد أن هذا الضمير لا يَعُدو أن يكون مبتدأ الجملة خبرية تأتي بعده، أو عموماً لذا ينبع ينقذه، وفي حالة كونه مبتدأ الجملة خبرية، نص الاحاد على وجوب صدارته؛ ذلك لأن لا يجوز للجملة المفسرة له أن تنتقض هي، ولا شيء منها عليه. ⁽²⁾

ويرى ابن السراج (316هـ) أن «الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر منها: المضمر على الظاهر في النفي والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير». ⁽³⁾

1. برجشتراسر: التطور النحوي ص: 139.

2. ابن هشام: معنى للنبي 2: 564.

3. ابن السراج: الأصول 2: 222.

ومعًا جاء على شريطة التفسير ضمير الشأن، وهو بذلك يخالف سائر الضمائر الأخرى في ترتيبه الموضعي.

وينص عبد القاهر الجرجاني (471هـ) على أنَّ ضمير القصة يقع في صدر الكلام، ويقع بعده المبتدأ والخبر وغيرهما من الجمل للتصير نحو: (هُوَ زِيدٌ مُنْطَلِقٌ)، فيكون (هو) ضمير القصة والأمر، كذلك قلت: (الحِدْثُ مُنْطَلِقٌ)، ثمَّ أضَمَّرَ ذَلِكَ؛ لأنَّ هَذِهِ الْجَمْلَةِ تَقْسِرُهُ.⁽¹⁾

وقد ذهب الأسترابازي (686هـ) إلى أنه "يجب تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابداء، أو كان ضمير الشأن، للزوم تصديرهما".⁽²⁾ وذكر السيوطي (911هـ) في المعجم أنَّ ضمير الشأن "ضمير غائب يعني صدر الجملة الخبرية".⁽³⁾ ويدعى الصبان (1206هـ) والحضرمي (1286هـ) إلى أنَّ من لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كلِّ ما أُخْبِرَ عَنْهُ بجملة هي عينه في المعنى كـ(أنتقي الله حسيبي).⁽⁴⁾ وما أورده النحاة من جمل لهذا النمط التركيب هو من باب الأمثلة التوضيحية، لا الاستعمالات الحقيقة، إلا ما يتعلّق بقوله تعالى: "فَلَاذَا هِيَ شَافِعَةٌ

1. الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: 471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، 1982م، ت: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1: 419.

2. الأسترابازي: شرح الكافية، 1: 231.

3. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، معجم البوائع، 1998م، ت: أحمد شمعون الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 224.

4. الظفر: الصبان: محمد بن علي (ت: 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأئمّة، 1997م، ت: إبراهيم شمعون الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 310، الحضرمي: محمد الشافعى (ت: 1286هـ)، حاشية الحضرمي على شرح ابن عقيل، 2005م، ت: تركي فرحن المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1: 224.

أبصارَ للذينَ كفروا".⁽¹⁾ وقوله تعالى: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ"⁽²⁾ وكذلك ما جاء في حديث جابر بن عبد الله الأنصاري لنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر، فهبت ريح شديدة، فقال: هذه لم يمكِن مُنافق، فلما قدموا للمدينة لذا هو قد مات عظيم من عظماء المُنافقين".⁽³⁾ حيث نص العكري (616هـ) على أن "هو" هنا ضمير شأن، إذ لم ينعدم قبله ظاهر يرجع إليه، وهو مبدأ وما بعده الخبر.⁽⁴⁾
ولا عيب في دراسة هذه الجمل المصنوعة التي أوردها النها على هذا النمط من وجهة نظر المدرسة التحويلية، لأن قواعد اللغة هي التي أنتجتها وتنبأت بها، فهي جمل صحيحة نحوياً.⁽⁵⁾

ومن الأمثلة التي ذكرها النها: "(هُوَ الْأَمِيرُ مُتَقْبِلُ)"⁽⁶⁾ فهذا التركيب مكون من ضمير الشأن، وجملة اسمية تأتي بعده، والجملة الاسمية: "(الْأَمِيرُ مُتَقْبِلُ)" مكتملة للعناصر تامة المعنى، لو اكتفى المتكلم بها دون ذكر لضمير الشأن لحصلت الفائدة، لكن المتكلم لما أراد تعظيم الأمر، وتخيمه،⁽⁷⁾ أتى بضمير الشأن، وكأنه عنصر

1. سورة الأنبياء، آية: 97. يقول للفراء: إِنْ (هي) عmad يصلح في موضعها (هو)، وجاء التأثير؛ لأن (الأبصار) مؤنثة والتذكرة للعلم، وسمعت بعض العرب يقول: (كَانَ مَرْأَةً وَهُوَ يَنْفَعُ النَّاسَ أَحْسَابَهُمْ)، فجعل (هو) عملاً. (معاني القرآن 2: 212)

2. سورة الإخلاص، آية: 1. / يرى النَّاسُونَ لَنْ (هو) في موضع رفع بالابتداء كافية عن الحديث على قول أكثر البصريين والكتابي، أي الحديث الذي هو الحق الله أحد. ((عرب القرآن 5: 308)، ويرى مكي القيسي لن (هو) لباته، وهو يضمر الحديث أو الخبر أو الأمر. (مشكل إعراب القرآن 2: 852)

3. العكري: عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، إعراب الحديث النبوي، ت: حسن موسى الشاعر، دار المغاربة، جدة، ط2، ص: 139.

4. المصدر نفسه ص: 139.

5. لنظر: عبد الطيف: محمد حميدة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، 1990م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص: 82.

6. لنظر: الأسترابادي: شرح كافية ابن الحجاج 3: 69.

7. المصدر نفسه 3: 69.

تعظيم، وتفخيم، وتشويق يسبق الجملة الاسمية التي تحمل هذا المضمون، فكان هذا أسلوباً من أساليب العربية في جلب انتباه السامع، وحمله على لستعظام حديث المتكلم.

وبناءً على ما سبق يتبع من الناحية الفكلورية أن ضمير الشأن عنصر تعظيم وتفخيم، لا يرتبط بالجملة التي تأتي بعده بعلاقة بعنادية، ويقع خارج إطار هذه الجملة، وهذا ما ذهب إليه (برجشتراس) من أن ضمير الشأن: "لا علاقة له بالجملة الخبرية".⁽¹⁾

وفي اللهجات الدارجة في الأردن ما زالت للعامية تستخدم ضمير الشأن، وتتوظفه في أحاديثها، إذ يقول القائل: (هُوَ مُحَمَّدٌ رَّأَخٌ لِلْجَامِعِهِ؟)، وبالنظر إلى هذا النمط التركيبى نجد أن ضمير الشأن يتصدر التركيب، وهو بهذا يوافق العربية الفصيحة، وللعامية في نطقها لهذا التركيب لا تخف على ضمير الشأن، ولعل هذه عادة نطقية قديمة تولفت فيها اللهجات العلمية للغربية الفصيحة، وهذا ما لشار إليه سيبويه (180هـ) في حديثه عن الضمائر المستترة والبارزة التي لم تسبق بظاهر تعود إليه، وتكون بحاجة إلى مقتضى يأتي بعدها سواء كان المقتضى مفرداً أم جملة، حيث يقول: "وَلَا يجوز لِكَ أَنْ تَقُولَ: (نَعَمْ) وَلَا (رَبِّهِ) وَتَسْكُنَ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَدْعُوا بِالْإِضْمَارِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّقْسِيرِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالْإِضْمَارِ مَقْتُمٌ قَبْلَ الْإِنْسَمْ، وَالْإِضْمَارُ الَّذِي يَجُوزُ عَلَيْهِ السُّكُوتُ نَحْوُ: (زَيْدٌ ضَرِبَتْهُ)، وَمَمَّا يُضْمِنُ؛ لِأَنَّهُ يَضْمِنُهُ مَا بَعْدَهُ، وَلَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ مَظَاهِرٌ قَوْلُ الْعَرَبِ: (إِنَّهُ كَرِامٌ قَوْمُكَ)، وَ(إِنَّهُ ذَاهِبٌ لِمَنْكَ)، فَالْهَاءُ بِالْإِضْمَارِ لِلْحَدِيثِ الَّذِي ذُكِرَتْ بَعْدَ الْهَاءِ".⁽²⁾

ونجد كذلك أن هذا التركيب يأتي في سياق الاستفهام، وهذا يخالف ما قاله الأستر باذى (686هـ) بأن: "هذا الضمير كانه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤال مقتضى، وكأنه سمع ضوضاء، وجملة فاستفهم الأمر، فسأل ما الشأن؟، فقيل:

1. برجشتراس: التطور النحوى من: 139.

2. سيبويه: الكتاب 2: 176.

هو الأمير مقبل⁽¹⁾، فيوضع ضمير الشأن في سياق جملة خبرية تقع جواباً لاستفهام مقتضى.

ولذا نظرنا إلى النمط التركيبي الآخر الذي يسلكه ضمير الشأن، وهو أن يكون ممعيناً بأحد التواصخ، نحو: (إن) ولوائحها، و(ظن) وأخواتها، و(كان) وأخواتها⁽²⁾. نجد لأن الصداره تتنقل من ضمير الشأن إلى التواصخ التي تدخل عليه، فبعض هذه التواصخ له الصداره في نظام الجملة العربية قبل دخوله على ضمير الشأن نحو: (إن) ولوائحها ما عدا (إن)، وبعضها يكتسب الصداره بمجرد اتصاله بضمير الشأن، وإن لم يكن من الفاظ الصداره قبل ذلك نحو: (كان) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها، وقد خطى يوسف بن المسمري⁽³⁾ في قول الفرزدق⁽⁴⁾:

لَسْكُرَانُ كَانَ أَبْنَ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَّا
ثَمِيمًا بِجَوَّ الشَّامِ لَمْ مُتَسَكِّرٌ

عندما ذُعِمَ أنَّ (كان) شافية لسمها ضمير الشأن و(أبن المراحة سكران)، مبتدأ وخبر، والجملة خبر (كان)، والصواب عند ابن هشام⁽⁵⁾ لأنَّ (كان) زائدة؛ لأنَّ (كان) الشافية تتصرَّف في الجملة التي تدخل عليها، فلا يتقدم لسمها عليها - بطبيعة الحال - ولا شيء من خبرها.⁽⁵⁾

1. الأسترابادي: شرح الكافية 3: 69.

2. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 2: 336.

3. المسمري المشهور هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان النحوي القاضي شارح كتاب سيبويه، المتوفى سنة 368هـ. وابنه هو أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله، شارح أبيات الكتاب المتوفى سنة 385هـ. (خزانة الأدب: حلشية المحقق 1: 19).

4. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 49، المبرد: المقضب 4: 93، البغدادي: عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، خزانة الأدب ولاب لسان العرب، 2000م، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الفانجي، القاهرة، ط4، 9: 288. ويعنى ب ابن المراحة حمير بن الخطفي، ثقب الفرزدق أمه بالمراغة، وهي الأثنان التي لا تفتح من الفحول.

5. انظر: ابن هشام: مختني للبيب 2: 564.

2.2 أسماء الاستفهام:

تُميّز اللغة العربية الإخبار من الاستفهام باستخدام أدوات خاصة بالاستفهام، وهذه الأدوات قد تكون أسماء أو حروف، والأسماء هي: (من)، (ما)، (كم)، (أي)، (أين)، (كيف)، (متى)، (أيان)، وهي مُخصصة بطلب التصور، وقد تستغني اللغة عن أدوات الاستفهام مكتوبة بالنفخة الخاصة به، والنفخة نفسها أداة، وهي جزء من اللغة.⁽¹⁾

وقد نص النحاة على صداره أسماء الاستفهام للجملة العربية، فسيبوه (180هـ) في أثناء حديثه عن معانٍ (أين) و(كيف) يقول: «وهذا لا يكون إلا مبسوطاً به؛ لأنها من حروف الاستفهام».⁽²⁾

وابن السراج (316هـ) في حديثه عن (أي) في حالة كونها استفهاماً يقرر أنه لا يجوز أن يكون إلا صرحاً كسائر حروف الاستفهام،⁽³⁾ ويرى أبو علي الفارسي (377هـ) أن «الاستفهام لا ينتهي عليه ما كان في حيزه»،⁽⁴⁾ ومعنى قوله عند الجرجاني (471هـ): «أن ما كان الاستفهام مُشتملاً عليه فإنه لا يقع قبله، فلا تقول: (زيد أين؟)، لأجل أن الاستفهام التيس يزيد وتدخله، وإنما كان كذلك؛ لأن الأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف وصيغة الاسم على معناه فراغ على ذلك، فكما لا يجوز أن تقول: (زيد عندك هل؟) تُريد: (هل زيد عندك؟)، لأن الحروف تجيء لإفاده المعانٍ في الأسماء والأفعال، فلا تأتي بعد تضمني ذكر الاسم ولل فعل، كذلك ما يُصاغ من الأسماء على معانٍ لها تقع في مواقِعها، فلا تقول: (زيد كيف؟)، ولا: (عمره أين؟).»⁽⁵⁾

1. لنظر: ابن الشجري: الأمالي 1: 401 – 402.

2. سيبويه: الكتب 2: 128.

3. ابن السراج: الأصول 2: 329.

4. الجرجاني (عبد القاهر): المقصد 1: 224.

5. المصدر نفسه 1: 225.

و كذلك يرى الزمخشري (538هـ): «لِنَّ لِلْاسْتِفْهَامَ صُدُرَ الْكَلَامَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِمَّا فِي حِيزْرَهُ عَلَيْهِ»⁽¹⁾ ويذهب ابن الشجري (542هـ) إلى أن «الاستفهام يقع صدر الجملة»⁽²⁾

ويصنف الأسترابادي (686هـ) على أن «كلمات الشرط والاستفهام لا يتقسم عليها ما يصير من تمام جملتها، إذا أثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئاً»⁽³⁾ حتى لا يكون هذا التقديم مظنة الإباس وتدخل الأسلوب، ويزيد الأمر شرحاً، فيقول: «لا يجوز أن يتقسم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين: أحدهما: أن يتصل بذلك الكلمات بلا فصل، والثاني: أن يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعانى، وذلك مثل: (كان) و(كأن) و(ظن) وأخواتها، و(ما) النافية»⁽⁴⁾.

وقد تتصل أسماء الاستفهام بضمائمه، كحرف الجر والمضاف، فيصبح لهذا المركب اللغوي الصدور في الأساليب العربية، وهذا ما نص عليه الأسترابادي (686هـ) بقوله: «قد تُحذف ألف (ما) الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جر أو مضاف، وذلك لأن لها صدر للكلام لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار عنها، ففقدت عليها، ورُكب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن الصدر، وجعل ألف دليل للتراكيب»⁽⁵⁾.

1. الخوارزمي: القسم بن الحسين (ت: 761هـ)، للتخمير، 2000م، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، 4: 142.

2. ابن الشجري: الأملاني 1: 402.

3. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 108.

4. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 108.

5. المصدر نفسه 3: 133.

وفي حالة دخول (كي) على (ما) الاستفهامية، فإن مذهب الكوفيين في (كي) في هذا النمط الترکيبي وفي جميع استعمالاتها الأخرى أنها حرف ناصبة مثل (إن)، ويعتذرون في نحو: (كِيمَا لَنْ تَغُرْ) بـ(إن) زائدة، لو بدل من (كي)، وفي (كِيمَه) بـأن الفعل المنصوب بـ(كي) مقتضى، وـ(ما) منصوب بذلك الفعل، كأنه قيل ذلك: (جِئْتُكَ)، فتقول: (كِيمَه)، أي: (كي أفعل ماذا).⁽¹⁾

ويرى الأسترابازى (686هـ) أن في اعتذارهم هذا مخالفة لعدة أصول: أحدها: تنصب (ما) الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقتضى، ولا تتصب إلا مقتضمة عليه. ولهم أن يقولوا: المقتضى كالمعدوم، إلا أن (كي) يكون إذن متنبئاً على كلمة الاستفهام، مع أنه لا يكون مركباً معه الكلمة واحدة للاستفهام، كما في: (عَمَّ) وـ(بِمَّ)، فإن الجلز وال مجرور الكلمة واحدة، فيسقط (ما) بهذا الوجه عن التنصير اللفظي.⁽²⁾ ولعل (كي) في مثل هذا النمط الترکيبي حرف جر كما هو مذهب الأخفش (215هـ)،⁽³⁾ فتكون الصدارة للمركب الاسمي المكون من الجلز والمجرور.

وأمسا دخول حرف لجر (إلى) على (كيف) في نحو قولهم: (انظر إلى كيف تصنع)، فيرى الأسترابازى (686هـ) أن "ـ(كيف)" فيه مخرج عن معنى الاستفهام، لسقوطه عن الصدر.⁽⁴⁾ ولعل (كيف) هنا لسم جاء بمعنى: (الكيفية)، وعلى هذا يكون معنى التركيب: (انظر إلى كيفية صنعتك)، ومن ثم جاءت (كيف) بهذا المعنى يكون لها حرية التحول الموضعي في الأسلالib للعربية.

1. المصدر نفسه 4 : 50.
2. المصدر نفسه 4 : 50.
3. المصدر نفسه 4 : 47.
4. الأسترابازى: شرح الكافية 3 : 288.

وقد تجيء (مهما) في الاستفهام بمعنى: (ما) الاستفهامية،⁽¹⁾ وممّا ورد على هذا النمط قول عمرو بن ملقط الطائي:⁽²⁾

أَوْذِي بِنَعْنَىٰ وَمِرْبَالِيَّةٍ
مَهْمَا لَيْ لِلْبَلَةِ مَهْمَا لَيْةٌ

ذلك ألم يريده: ما لي للبلة.⁽³⁾ ولـ(مهما) الصدارة في هذا النمط التركيبي على حد استعمالها في الجزاء.

وقد ترد (ما) الاستفهامية في أنماط تركيبية مفارقة لموضع الصدارة، مما ورد على هذا النمط حديث عائشة رضي الله عنها — حين قال لها أهل الإفك ما قالوا — أنها قالت: **فَوَاعْظُرْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، فَلَقَتْ إِلَيْ لَبِيَ، فَقَلَتْ لَهُ: أَجِبْهُ، قَالَ: فَمَاذَا لَقُولُ؟ فَلَقَتْ إِلَيْ لَمِيَ، فَقَلَتْ لَجِبِيَّهُ، فَقَالَتْ لَهُ: لَقُولُ مَادِاً؟...،⁽⁴⁾ حيث وردت (ما) الاستفهامية في نصتين، أحدهما جاء مولفًا للترتيب المثالي لجملة الاستفهام حيث تتصرّر الأداة، وهو ما ورد على لسان أبي بكر رضي الله عنه: (ماذا لقول). والآخر جاء مخالفًا لهذا للترتيب، وهو ما ورد على لسان أم عائشة رضي الله عندهما: (أقول مادا)، ويرى الكاتب في هذا الانحراف عن الترتيب المثالي تجميلًا وتعميقًا لايقاع الموسيقى للحاصل بين جملتي الاستفهام: (ماذا

1. انظر: **لين الحاجب: الأمالي لـالنحوية** 1: 113، **لين يعيش: شرح الفصل 4**: 268، **الأسترليزي: شرح لـالكلافية** 4: 91، **لين هشام: معنى للنبي** 1: 363.

2. انظر: **الفراهيدى: الخطيب بن أحمد** (ت: 170هـ)، **الجمل في النحو**، 1995م، ت: فخر الدين قباوة، (دن)، ط5، ص: 282، **الفارسي (أبو علي): الحسن بن أحمد** (ت: 377هـ)، **كتاب الشعر**، 1988م، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2: 441، **البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب** 9: 18، **الشنتيفي: الدرر للتولمع** 5: 73.

3. انظر: **البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب** 9: 18.

4. **البخاري: محمد بن إسماعيل** (ت: 256هـ)، **الجامع الصحيح**، 2005م، ت: محمد محمد تامر، دار البيان العربي، القاهرة، **كتاب التفسير**، حديث رقم: 4757، 3: 967.

لقول) و(أقول مَاذا)، وكثيراً ما يحدث مثل هذا الانحراف في اللغة العربية التي تولي الجانب الموسيقي في الأداء الاستعمالي للتركيب العربي اهتماماً كبيراً.⁽¹⁾

إذ يُصِّفُ كثيرٌ من الأذارسين للغة العربية بأنها لغة موسيقية، وأنها قد انحدرت إلينا وقد اكتسبت هذه الصفة منذ قديم عهودها أو أقدم نصوصها، والظاهرة الموسيقية في اللغة العربية تُعزى في أغلب عناصرها إلى الأمْيَة، حين كان الأدب أدب الأذن لا أدب لِلعين، وحين اعتمد العرب على مسامعهم في الحكم على النص اللغوي، فاكتسبت تلك الأذن المِرْان والتَّمْيِيز بين الفروق الصوتية الدقيقة، وأصبحت مُرْهَقة تستريح إلى كلام، لِخُسْن وقعه لو يقعَه، وتَلَبِّي آخر لِنَبْوَه، لِأَنَّه كما يُعتبر أهل الموسيقى نَشَاز.⁽²⁾

ويرى ابن مالك (672هـ) أن في قوله: "(أقول مَاذا) شاهداً على أن (ما) الاستفهامية إذا رُكِبت مع (ذا) تُفارق وجوب التَّصْدِير، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً، فالرفع كقولهم: (كان مَاذا). والنصب كقول أم المؤمنين رضي الله عنها: (أقول مَاذا)، وأجزاء بعض العلماء وقوعها تمييزاً، كقولك لمن قال: (عندِي عشرون مَاذا)."⁽³⁾

واللغة العربية في أساليبها المختلفة ومنها الاستفهام تكاد تخص كل أسلوب من هذه الأساليب بأدوات خاصة تجعلها في صدر الجمل، وهذه الأدوات تقوم بتحوير معنى الجملة بما يتوافق مع الأسلوب المراد دونما لذى تغيير لشكل نظام الجمل، وهذا ما يعلمه الأسترابادي (686هـ) بقوله: "إِلَمَ لَزِمَ تَصْدِيرَ الْمُتَغَيِّرِ الدَّالِّ

1. هناك فارق كبير بين صحة التغيير للغوي وسلامته المتماشية مع هوامد اللغة والبلاغة، وبين جمال التغيير الذي يعدو الصحة والاحترام للقواعد. بل قد ينبع أحيناً من مخالفتها عدراً والخروج عليها تطبيقاً لأهداف جمالية لو تعبيرية خالصة. (الأدب وفنونه ص: 132)

2. الظرر: أنس: إبراهيم، دلالة الألفاظ، 1992م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، ص: 195-206.

3. ابن مالك: محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، شواهد للتوضيح والتصحيح لمشكلات الجماعة الصحيح، 1983م، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3، ص: 206.

على قسم من أقسام الكلام؛ ليني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم إذ لو جوّزنا تأخير ذلك للمُغَيْر – فلآخر، ولواجب على السامع حمل الكلام على المُغَيْر من أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المُغَيْرات – لتردد ذهنه في أنّ هذا التغيير راجع إلى الكلام المتنstem الذي حمله على أنه خال عن جميع التغييرات، لو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المُغَيْر كلاماً آخر يؤثّر فيه ذلك المُغَيْر، فيبقى في حيرته.⁽¹⁾

وهذا ما أورده ابن الشجري(2) في أماله، لكنه لا يتناول هذه للظاهرة بشكل ينتظم أساليب العربية كلها، وإنما خص بها أسلوب الاستفهام حيث يقول: «إِنَّمَا لَزِمَّ تَصْدِيرَهُ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَخْرَتَهُ تَقَاضَنَ كَلَامَكَ، فَلَوْ قُلْتَ: (جَلَسَ زَيْدٌ لَّيْنَ؟)، وَ(خَرَجَ مُحَمَّدٌ مَّنْيَ؟)، جَطَتْ لَوْلَ كَلَامَكَ جَمْلَةً خَبْرِيَّةً، ثُمَّ تَقَضَتِ الْخَبْرُ بِالْاسْتِفْهَامِ، فَلَذِكَ وَجَبَ أَنْ تَقْتَدِمَ الْاسْتِفْهَامُ، فَنَقُولُ: (لَيْنَ جَلَسَ زَيْدٌ؟)، وَ(مَنْيَ خَرَجَ مُحَمَّدٌ؟)؛ لِأَنَّ مَرَايَكَ أَنْ تَسْتَفِهِمُ عَنْ مَكَانِ جَلوْسِ زَيْدٍ، وَزَمَانِ خَرْجَ مُحَمَّدٍ، فَزَالَ بِتَقْدِيمِ الْاسْتِفْهَامِ التَّقَاضُنُ».⁽²⁾

وقد يرد في اللغة العربية لفظاً تركيبية تتقدم فيها الأسماء لذة الاستفهام وجملته طليباً لجذب انتباه المخاطب، وقد عقد سبيويه(3) لذلك باباً سمّاه: «باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً، لأنك بيتدئه لتبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قوله: (زيـد كـم مـرـأـة رـأـيـتـهـ)، و(عـدـ الله هـل لـقـيـتـهـ)، و(عـزـو هـلـ لـقـيـتـهـ)، وكذلك مـائـر حـروـف الـاسـتـفـهـامـ».⁽³⁾

ونظير ذلك ما يقال في اللهجات العامية نحو: (الامتحان. متى؟)، و(تقام الندوة. لين؟)، و(المتهربون من الضرائب. كيف نتعقبهم؟). ويرى عبد العليم السيد فودة أن مثل هذا الاستعمال يجوز ويخرج على أن في الكلام حذفاً من جملتين،

1. الأمبراجي: شرح الكافية 4: 339.

2. ابن الشجري: الأمالى 1: 402.

3. سبيويه: الكتاب 1: 127.

وأصل الكلام: (متى الامتحان؟ متى الامتحان؟)، فحذف من الجملة الأولى الخبر،
ومن الثانية المبتدأ.⁽¹⁾

ولكنا هنا لمام جملة واحدة مكونة من كلمتين، وإذا جاز لنا أن نقدر الكلمات المعنوفة في هذا التركيب، فالأولى أن نقول مثلاً: (الامتحان متى موعده؟)، لو (الامتحان متى يعقد؟)، لو غير ذلك من الكلمات التي يسأل بها عن زمان الامتحان.

ويذهب كمال بشر إلى "أن الأداة هنا مازالت في صدر الكلام، أي الجملة التي وقعت بها الجملة الثانية في التركيبين السابقين، فكان التركيب مكون من جملتين، جاءت الثانية منها مصدرة بآداة الاستفهام جنباً للانتباه، ودليل ما نقول وجود عيكة خفيفة بين الجانبيين عند النطق لصحيح التركيب كله".⁽²⁾

1.2.2 (بله) بمعنی: (کیف) و (لین):

١. فودة، عبد العليم السيد؛ في لصول اللغة، 2003م، مراجعة: أحمد عمر مختار، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٤: ١٢٥-١٢٧.

2- بشر: دراسات في علم اللغة ص: 249.

3. الأخفش الأوسط: سعيد بن مسدة المهاشمي بالولاء البغدادي (.... - 215هـ / 830م) نحوى وعالم باللغة والأدب، سكن البصرة، وأخذ للغة العربية عن سفيويه. له مؤلفات عديدة منها: معاني القرآن، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، والعرض: (أثناء الزواج: 2: 36 - 43).

4. انظر: ابن عبيش؛ ملخص المفصل 3: 44، ابن هشام؛ مختصر الأدب 1: 133.

ـ) أَنْهِ يجيء بمعنى: (كيف)، فيرفع ما بعده^(١); وفي هذه الحالة يكون لها ما يكون لـ(كيف) الاستفهامية من لحکام مثل صدارة للجمل، وغير ذلك.

وبورد النهاة على ذلك شاهدين:

⁽²⁾ أخذها: قول كعب بن مالك:

**فَلَمْ يَرَهُوا أَنَّا لَمْ نُخْلِقْ
بَلْهُ الْأَكْفَ، كَانُوا لَمْ نُخْلِقْ**

فقد رويت كلمة (الأَكْفَ) بالحركات الثلاث، فعلى التنصيب تكون (يَلْهُ) لـم فعل أمر، وعلى للجر تكون مصدراً منصوباً على المصدرية، وعلى للرفع: يُكون معلى (يَلْهُ الأَكْفَ): إِنَّكَ تَرَى الْهَامَاتِ ضَاحِيَةً عَنِ الْأَبْدَانِ فَكَيْفَ الْأَكْفَ لَا تَكُون ضَاحِيَةً عَنِ الْأَيْدِيِّ. يعني إذا جعلت المivoف الأبدان بلا رحوم، فلا عجب أن ترك الأيدي بلا أكف. فـ(يَلْهُ) بمعنى: (كيف) للاستفهام التعجيسي.⁽³⁾

والشاهد الآخر الذي يورده النحاة ما حكاه أبو زيد (215هـ):⁽⁴⁾ إنَّ فلاناً لا يُطِيقُ أَنْ يَحْمِلَ الْفِهْرَزَ فَمِنْ بَلْهٌ لَنْ يَلْتَهِ بِالصُّنْخَرَةِ.⁽⁵⁾ فمعنى (بله) عند أبي علي الفارسي (377هـ)، وابن عبيش (643هـ)، والبغدادي (1093هـ) هو: (كيف).⁽⁶⁾ أما الأسترابادي (686هـ) فيقدّر المعنى: بـ(كيف؟)، ومن لين؟⁽⁷⁾ والصبان (1206هـ) يرى أنَّ (بله) جاءت بمعنى: (لين) حيث يقول: «وَلَا يُخْفِي مَا فِي

¹ الاستادى: شرح الكافية 3: 172.

22. انظر: ابن عييش: شرح المفصل 3: 41، ابن هشام: مختلي للبيب 1: 133، البغدادي (عبد القادر): خزفة الأدب 6: 211، الشنقطي: الدرر اللولع 3: 187.

³ البغدادي (عبداللقدار): خزانة الأدب 6: 213.

4. لم أجده في كتابه للنواذر المطبوع، وهو في الخزنة (6: 214).

45. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44 – 45.

6. انظر: الفارسي (أبو علي): كتاب الشعر 1: 26، ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44 – 45،
البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 214.

⁷ لنظر : الأستاذ ناجي عز الدين ، فتح الكافية 3: 173.

جعلها على هذه الرواية بمعنى: (كيف) من الركاك، ولو جلت فيها من أول الأمر
بمعنى: (أبن) لكان أحسن.⁽¹⁾

ويرى الكاتب أن الشاهد الأول تناوله فيدي للنحو بالتغيير والتعريف، فقد
لورد للبغدادي (1093هـ) القصيدة التي احتوت الشاهد كاملة كما أوردها أصحاب
السيّر والمغازي في كتبهم.⁽²⁾ وجاءت رواية الشاهد على هذا النحو:⁽³⁾

فَرِي لِلْجَمَاجِمَ ضَاحِيَا هَامَتُهَا
بَلْهَ الْأَكْفَ كَانَهَا لَمْ تُخْلِقَ

ونص للبغدادي (1093هـ) على أن قوله: "فَرِي لِلْجَمَاجِمَ" قد غيره
ال نحويون إلى قولهم: (تَذَرُّ الْجَمَاجِمَ).⁽⁴⁾ ويرى العبيدي (581هـ) أن: "خضن
(الأكف) هو لوجه".⁽⁵⁾ ومما روى الشاهد بنصب (الأكف)، أو جرها، فإن هذا
مُخرجٌ من دائرة الاستشهاد به على أن (بله) جاءت بمعنى: (كيف).

أما الشاهد الثاني فقد جاء في كتب النحو على هيئة عدة، حيث وردت كلمة
(بله) في شرح المفصل مجرورة بالكسرة (بله).⁽⁶⁾ ووردت في شرح الكافية وخزانته
الأدب مجرورة ممنونة (بله).⁽⁷⁾ ووردت في حاشية الصبان مبنية على الفتح
(بله).⁽⁸⁾

1. الصبان: الحاشية 3: 302.

2. انظر: ابن هشام: عبد الملك الجعيري (ت: 213هـ أو 218هـ)، السيرة النبوية، 1996م،
ت: مصطفى السقا ويراهيم الأبياري وعبد الطيف شلبي، دار الخير، بيروت، 3: 206.

3. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 217.

4. المصدر نفسه 6: 223.

5. المصدر نفسه 6: 223.

6. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44.

7. انظر: الأسترابادي: شرح الكافية 3: 173، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 214.

8. انظر: الصبان: الحاشية 3: 302.

وأرى بأن رواية الشاهد جاءت بفتح اللام وتنوين الهاء (بله) مصدرأً للبله أي (الغفلة)، فليس اسم فعل، ولا أداة لاستفهام بمعنى: (كيف)، أو (لبن)، لذلك لا لرأي في (بله) أداة لاستفهام، لها حق الصدارة في الجملة لغربية، وإنما هي في الشاهد الأول اسم فعل أمر، وفي الشاهد الثاني اسم مجرور بـ(من)، والجار والمجرور في محل رفع خبر مقطوع، والمصدر المسؤول بعد شبه الجملة مبتدأ مؤخر.

2.2.2 (كـيـ) الاستفهامية:

تأتي (كـيـ) في اللغة العربية على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون بمنزلة (لام التعليل) معنى وعملاً، وهي الدائمة على (ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: (كـيـمهـ) بمعنى: (المـهـ)، ولوجه الثاني: أن تكون بمنزلة (لنـ) المصدرية معنى وعملاً، وذلك في نحو: (جـئـنـكـيـ تـكـرـمـيـ)، ولوجه الثالث: أن تكون اسمـاً مختصـراً من (كيفـ) الاستفهامية.⁽¹⁾

ولم ترد (كـيـ) الاستفهامية إلا في لغة الشعر، ويورد النها على ذلك مشاهدين أحدهما قول ابن أحمر:⁽²⁾

لـؤـرـاءـعـيـانـ لـبـغـارـانـ شـرـذـنـ لـنـا
كـيـ لـاـ يـحـسـانـ مـنـ يـعـرـلـنـا لـنـا

ويرى ابن يعيش (643هـ) "لنـ (كـيـ)" هنا بمعنى: (كيفـ) استفهام. وقال قوم: أراد: (كيفـ). وإنما حذف الفاء تخفيفاً، كما قالوا: (سوـ لـفـلـ) والمراد: سـوـفـ.⁽³⁾ وقال الأندلسـيـ: "إـمـاـ لـنـ يـقـالـ: هـيـ لـغـةـ فـيـ (كـيـ)، لـوـ يـقـالـ: حـذـفـ فـاءـ (كـيـ)"

1. النظر: ابن هشام: مغني للبيب 1: 205 – 206.

2. النظر: ديوان ابن أحمر ص: 71، ابن يعيش: شرح المفصل 3: 141، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 7: 103.

3. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 142.

ضرورة.⁽¹⁾ ومِن يرى أن فاءً (كيف) حُذفت للترحيم لبو حيان (745هـ) في كتابه لرئاف الضرب.⁽²⁾ والشاهد الثاني قول الشاعر:⁽³⁾

فَلَكُمْ وَلَنَا الْهِيَاجِهِ تَضَطَّرُونَ
كَيْ تَجْتَحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا تُرِتَ

فأصل (كي) هنا (كيف) الاستفهامية، وتؤدي معناها، وتعرّب باسم استفهام 'ولا يمكن أن تكون هذه مصدرية؛ لعدم وجود العلامة الخاصة بها، ولفساد المعنى على تأويل المصدر المنسبك، ولأن لها الصداررة الحتمية مثل (كيف) مع أن المصدر المؤول قد يكون صدراً، وقد يكون عجزاً'.⁽⁴⁾

ويرى النحاة أنَّ 'التصرف في الحرف بالحذف وغيره ثابت'، مع أنه خلاف الأصل، فكونه في الاسم لولي وأحق'.⁽⁵⁾ وهذا التصرف بالحذف يطلق عليه علماء اللغة القدماء (الترخيم)، ويطلق عليه علماء اللغة المحدثون (يلى الألفاظ)، ويعزونه إلى كثرة الاستعمال.⁽⁶⁾

ولسو كان الأمر في (كي) كذلك لشاع استخدامها في لغة الشعر والنثر على المواء، وكان هذا الذي أصابها من للبلي يعود إلى كثرة الاستعمال، ولكن البغدادي (1093هـ) يرى أنَّ هذا 'من قبيل ضرورة الشعر إذ لو كانت (كي) موضوعة لاستفهام لوردت في النثر، ولدوت في كتب اللغة كسائر الألفاظ الموضوعة'.⁽⁷⁾

1. الأسترابادي: شرح الكافية 3: 289.

2. انظر: أبو حيان (الأندلسبي): محمد بن يوسف (ت: 745هـ)، لرئاف الضرب من نسان العرب، 1998م، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة للخانجي، القاهرة، 4: 2418.

3. انظر: ابن هشام: معنى اللبيب 1: 205، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 7: 106، للتفصي: الدرر اللوامع 3: 135.

4. حسن: عجمان، النحو الولفي، 1975م، دار المعارف، القاهرة، ط5، 4: 306 – 307.

5. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 7: 105.

6. لنظر: عبد التوفيق: للتطور اللغوي ص: 135.

7. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 7: 107.

ويرى رمضان عبد التواب أنَّ ضرورة الوزن تؤدي في بعض الأحيان إلى ابتداع نوع من الأسلوب الذي لم يألفه النثر، بل ربما قادت تلك الضرورة إلى توليد الصيغ والألفاظ في أحيان أخرى.⁽¹⁾

وهذا ما يراه الكاتب في (كـي) الاستفهامية، فهو دلالة الوزن حتمت على الشاعر إجراء بعض عمليات الحذف، وهي أشبه ما تكون بإعادة خلق لصيغة جديدة لم تألفها اللغة العربية من قبل، ولم يكتب لها الشيوع في لغة النثر.

ومن هنا يرى (شبيتالر) أنه «من أهم الوجبات فصل الشعر عن النثر عند التحدث عن بناء الجملة، ووضع قواعد لتنظيمها؛ لأنَّه ما دامت آية ظاهرة نحوية معينة لا تعرف إلا في الشعر، فإنَّها لا تصلح ظاهرة عامة تطبق على النثر كذلك».⁽²⁾

وليس لدارس اللغة أن يحكم على صيغة من الصيغ، أو نمط من أنماط اللغة بالاستثمار والزوال ما لم تهمَّ على لسانه متكلمي اللغة، وللذي حدث لـ(كـي) الاستفهامية هو دخولها في صراع مع أنماط، وصيغ لغوية أخرى لها الوظيفة التركيبية نفسها، فكتب لذلك البقاء ولـ(كـي) الفداء على لسانه متكلمي اللغة.⁽³⁾

3.2 أدوات الشرط:

تَتَعَدُّ أدوات الشرط في اللغة العربية، فمنها ما يكون اسمًا، ومنها ما يكون حرفاً، ومنها ما هو جازم، ومنها ما هو غير جازم، ومنها ما هو لمنتاعي، ومنها ما هو غير لمنتاعي. فمن أسماء الشرط: (من)، (منـ)، (مهـما)، (متـ)، (إـنـ)، (أـنـ)، (أـىـ)، (حيـثـما). ومن أحرف الشرط: (إنـ)، و(إـذـ ما)، وكل ما سبق

1. عبد التواب: رمضان، فصول في فقه العربية، 1999م، مكتبة الخليج، القاهرة، طـ6، ص: 156.

2. نقلًا عن: عبد التواب: فصول في فقه العربية ص: 156.

3. انظر: عبادنة (يعـنى) والزعـبي (آمنـة): علم اللغة المعاصر مقدمـات وتطبيقات، 2005م، دار الكتاب القافـي، إربـيد، ص: 115 – 117.

من أدوات الشرط الجازمة. أمّا: (إذا)، و(كيفما)، و(لو)، فالصحيح اعتبارها غير جازمة. وكذلك أدوات الشرط الامتناعي: (لولا)، (لوما)، (لو) في بعض حالاتها، فهذه أدوات لا تجزم، وإنما تقتصر على ربط أمر بأخر، وتعليق جواب الشرط على فعل الشرط.⁽¹⁾

ويستعرض لسماء الشرط وأحرفه في باب واحد لسلوكهما مسلكاً واحداً من حيث صداررة الجملة العربية.

تلزّم اللغة العربية في توظيفها لأسلوب الشرط بترتيب صارم لا تكاد تخرج عليه، فالآداة تأتي في الصدّارة، ثم جملة الشرط، فجملة الجواب، وقد ركزَ النحاة في حديثهم عن الترتيب الموضعي لأسلوب الشرط على حكمين مهمّين هما: وجوب صداررة الآداة، ووجوب أن يليها الفعل، وهذا الحكمان مستنتاجان من الصورة النمطية والبنية التحتية لأسلوب الشرط.

وقد نصَّ معظم نحاة العربية على صداررة هذه الأدوات لجملة الشرط وجملة للجواب، فالمبرد (285هـ) يؤكدُ أنَّ الجزء مُنفصل كالاستفهام⁽²⁾، والذي يقصده بـ(الانفصال) هو أنَّ أدوات الاستفهام والشرط لا يُعمل فيها ما قبلها إلا إذا وقعت بعد حرف جر أو اسم مضاد، فإنها تُجر، ويصبح حرف الجر والاسم المضاد ضميمة تلزّم أدوات الشرط، وتتصدر بصدارتها، وقد نصَّ الأسترالبليزي (686هـ) في نحو قولهم: (غَلَمٌ مَنْ تَضَرِّبُ لِضَرِبٍ) على أنَّ (غلام) اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليها، فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط، إذ مرّى معنى الشرط من المضاد إلى المضاد، فإذا يلزم تصدير المضاد⁽³⁾. وهذا الحكم تفترك فيه معظم لفاظ الصداررة.

1. انظر: ابن السراج: الأصول 2: 159، حسن: لغة النحو الولفي 4: 421.

2. المبرد: المقضب 2: 68.

3. الأسترالبليزي: شرح الكافية 4: 107 – 108.

ويرى ابن السراج (316هـ) "أن الأسماء إذا كانت جزاء، أو استفهاماً، فلها صدور الكلام كما كان للحروف التي وقعت مواقعها".⁽¹⁾ ونص ابن يعيش (643هـ) على "أن الشرط كالاستفهام له صدر الكلام".⁽²⁾ وذهب المسلمي (770هـ) إلى أنه "إذا أداه الشرط صدر الكلام، فلا يقْعُم شيءٌ من معمولات فعل الشرط، ولا فعل الجواب".⁽³⁾

ويرى عبد القاهر الجرجاني (471هـ) أن أسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها، وتلزمها صدر الكلام، فإما أن تكون مبتدأة في المعنى ولللفظ، وإما أن تكون مبتدأة في اللفظ دون المعنى، وإنما لزمها التقديم لنبأيتها عن حرف الشرط الذي له صدر الكلام.⁽⁴⁾ وتكون مبتدأة في المعنى من حيث الوظيفة النحوية، ومبتدأة في اللفظ من حيث الموضع الذي تحل فيه، وهو موضع الصدارة.

ولكن مع ذلك فنحن هنا أمام تجاهين: الأول يلتزم برتبة محفوظة لأسلوب الشرط، وهم البصريون، والاتجاه الثاني يتيح عدم الالتزام بهذه الرتبة بل ينْقُعُ الجواب على أدلة الشرط، وهم الكوفيون.

فالبصريون لا يجزرون تقديم معمول الشرط نحو: (زيداً إن تضرِّبَ يضرِّبك)، وكذلك معمول للجزاء، فلا يجوز: (زيداً إن جنتي لضرب) بالجزم، بل إنما تقول: (أضرب) مرفوعاً ليكون الشرط متوسطاً، و(زيداً لضرب) دالاً على جزائه أي: (إن جنتي، فزيداً أضرب). وعلة ذلك كله أن الكلمة للشرط صدر الكلام كالاستفهام.⁽⁵⁾

1. ابن السراج، الأصول 2: 159.

2. ابن يعيش، شرح المفصل 5: 117.

3. المسلمي: محمد بن عيسى (ت: 770هـ)، شفاء العليل في ليضاج التسهيل، ت: الشريف عبد الله على الحسيني البركاني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 3: 960.

4. الجرجاني (عبد القاهر): المقتضى 2: 1109.

5. الأسترابادي: شرح للكافية 4: 100.

وأما الكوفيون فلهم وجهة نظر مختلفة عما سبق لذا حجروا تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط. قالوا: لأن حق الجواب التقديم، فنحو: (إن ضرب أضربي) كان عدتهم في الأصل (الضرب إن ضرب)، فلما تأخر الجواب لجزم على الجواب.⁽¹⁾

فالخلاف بينهم حول رتبة الجواب، فالبصريون يرون أن اللغة العربية في أسلوب الشرط تلزم ترتيباً صارماً، فأدوات الشرط تتصرّف الأسلوب وهي بمثابة المفتاح الموسيقي الذي يحمل فوراً إلى الذهن الشرط.⁽²⁾ ومن ثم جملة الشرط، فجملة الجواب، فقد قال أكثرهم أي البصريون: ولا الجواب أيضاً لا يجوز تقديمها على الأداة؛ لأنه ثانٍ أبداً عن الأولى متوقف عليه.⁽³⁾

وما ورد في اللغة من مماثلة نحو: (زيداً إن جئني أضربي) يرون أن أسلوب الشرط جاء جملة معترضة بين المفعول به (زيداً) وفعله للمضارع المرفوع (اضرب)، وهذه الجملة (زيداً أضربي) بمثابة الدليل على جواب الشرط، وليس لها خلافاً للكوفيين ولبي زيد(215هـ) والمبرد(275هـ).⁽⁴⁾

كما يرون في نحو: ' (أنت طالق إن دخلت الدار)، و(أنا ظالم إن فعلت) لم يكن ما تقدم جواباً، وإنما هو كلام مُستقل عَنْ الشرط، والاعتماد على المبتدأ والخبر، ثم عُلق بالشرط كما يطلق بالظرف في نحو: (أنت طالق يوم السبت)، والجواب مذوف، وليس ما تقدم بجواب. ألا ترى أن الجواب إذا كان فعلاً كان مجزوماً، وإن كان جملة اسمية لزمنه (الفاء)، وهذا معنى قول لزمخوري

1. المصدر نفسه 4: 101.

2. انظر: ملحن: الألسنة العربية ص: 93.

3. السيوطي: همع الهوامع 2: 462.

4. انظر: السيوطي: شفاء العليل 3: 960.

(538هـ): وليس ما تقدم فيه جزاء مقدماً، ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار، والجزاء محنوف.⁽¹⁾ وهم مع ذلك لا يقترون جواهاً للشرط لاستغاء بما تقدم عليه. وفي مثل هذا التقديم تغير الوظيفة التركيبية لبعض أذون الشرط نحو: (من، وما، وأي)، فالتقديم يحيلهما إلى اسماء الموصول، وإن كان المعنى على المجازاة، وما بعدها صلة لها، وما قبلها عامل فيها نحو: (أني من يأتي)، و(أصنع ما تصنع)، و(أحبُّ أتَيْهِ يُحِبُّكَ)،⁽²⁾ ويقصر هذا التقديم (مني ولينما) على الظرفية الزمانية، وعندما تكون للرتبة ضرورية في ترابط الجملة بحيث تصبح الحرية فيها مفضية إلى للفوضى لو الإلابس نجد للنحو ينصون على ضرورة الالتزام بها.⁽³⁾ أمّا الكوفيون فيرون أنّ حقَّ الجواب التقديم، ومثل هذا القول يحتاج إلى بحث عميق لتطور نظام الجملة العربية في توظيفها لأسلوب الشرط في العصور التاريخية البعيدة.

ومن النظر في تركيب العربية يتبيَّن أنَّ اللغة تتلزم بهذا الترتيب للصلام، وأنَّ ما لورده الكوفيون من شواهد على تقديم الجواب على أداة الشرط لا يتجاوز لغة الشعر، وقد لورد سيبويه(180هـ) مُعظمها في كتابه، ومن هذه الشواهد قول جرير ابن عبد الله البجلي(51هـ):⁽⁴⁾

إِنَّكَ لَمْ يُصْرَعْ لَخُوكَ تُصْرَعْ
يَا أَفْرَغَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَغَ

وعدد سيبويه أنَّ الأصل هو: «إنَّكَ تُصْرَعْ لَنْ يُصْرَعْ لَخُوكَ».⁽⁵⁾ فـ(تصرَّع) هنا على نِئَةِ التقديم، وقد توسيط الشرط بين (إن) وخبرها.

1. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 118.

2. الملمعيل: شفاء العليل 3: 961.

3. عبد النطيف: بناء الجملة للعربية ص: 94.

4. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 67، المبرد: المقضب 2: 72، ابن هشام: مختلي للبيب 2: 633، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 8: 20.

5. سيبويه: الكتاب 3: 267.

ومثل ذلك قول الشاعر:⁽¹⁾

هَذَا سُرَاقَةُ الْقُرْآنِ يَذْرُسُهُ
وَالْمَرْأَةُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذِيْبٌ

ونظيره عند سيبويه(180هـ): «وَالْمَرْأَةُ نِسْبَتْ إِنْ يَلْقَى الرُّشَا». ⁽²⁾ فتوسط الشرط
بين المبتدأ والخبر.

وكذاك قول ذي الرُّمة:⁽³⁾

وَإِنِّي، مَكَّى لِشَرْفٍ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي
بِهِ أَنْتَ مِنْ يَنْتَ لِلْجَوَابِ نَاظِرٌ
وَنَقْدِيرُهُ عِنْدَ سِبْوَيْهِ: أَيْ نَاظِرٌ مَكَّى لِشَرْفٍ: ⁽⁴⁾ عَلَى إِنْ (نَاظِرٌ) خَبَرُ لِـ(إِنْ)،
وَالشَّرْطُ تَوْسُطُ الْمُبْدَأ وَخَبَرُهُ، وَيُرَى بْنُ مَالِكٍ (672هـ) أَنَّهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَنْماطِ
لِلتَّرْكِيَّةِ وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَمَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْهُدُونَ»، ⁽⁵⁾ يَسْدُدُ مَسْدُ الْجَوابِ خَبَرُ ما
قَبْلِ الشَّرْطِ. ⁽⁶⁾

أما المبرد(285هـ) فيجعل كل ذلك جواباً على إرادة (اللقاء)، فالتقدير عبده
(فَلَمْ تُصْرَعْ)، (فهو ذِيْبٌ)، (فَلَمَّا نَاظَرَ). ⁽⁷⁾ وهو بهذا يرى أنَّ هذه الجملة جواب

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 67، ابن السراج: الأصول 2: 193، المعري: أبو العلاء (ت: 449هـ)، رسالة في القرآن، 1977م، ت: عائشة عبد الرحمن، دار المعرفة، القاهرة، ط 10، ص: 255، بَنْ هَشَامٌ: مِغْنِي لِلْبَيْبِ 1: 243، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 2: 3. سُرَاقَةُ: رجل من القراء، نسب إليه للرِّياء وقبول الرُّشَا، وحرصه عليها حرص النَّسْب على فريسته.

2. سيبويه: الكتاب 3: 68.

3. انظر: ديوان ذي الرُّمة 2: 1014، سيبويه: الكتاب 3: 68، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 48، / رواية للمشاهد في الديوان: (ولَمَّا مَكَّى لِشَرْفٍ...) بفتح همزة (إِنْ) وفي الخزانة وكتب التحو بالكسر.

4. سيبويه: الكتاب 3: 68.

5. سورة البقرة، آية: 70. / يرى أبو حيان أنَّ جواب هذا الشرط محفوظ بدل عليه مضمون الجملة، أي: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ اهْتَدَيْنَا)، وقياس الشرط الذي حتف جوابه إِنْ يتاخر عن الدليل على الجواب، فكلَّ الترتيب أن يقال في الكلام: (إِنْ زِيدًا لَقَاتَمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ)، أي: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَهُوَ قَاتَمْ)، لكنه توسيط هنا بين لسم (إِنْ) وخبرها، ليحصل توقف رذوهن الآي، وللاهتمام بتعليق الهدافية بمشيئة الله. (البحر للمحيط 1: 419)

6. انظر: السعدي: شفاء العليل 3: 962 – 963.

7. انظر: المبرد: المقتصب 2: 71 – 72.

للشرط جاءت بعد أداة الشرط وجملته، فإذا شرط عده تتصدر الأسلوب، ولا ينفرد عليها شيء من جملة الشرط وجوابه.

وبعد أن يورد سيبويه (180هـ) هذه الشواهد يقول: «فجاز هذا في الشعر»⁽¹⁾ فهو يقرر أن مثل هذا التقديم لا يجوز إلا في لغة الشعر، وقد نص النحاة على أن «ما جاء لضرورة شعر، أو إقامة فافية، فلا حجّة فيه»⁽²⁾.

ولمّا ما «جُوزَه للكسائي (189هـ) من تقديم معمول فعل الشرط لو للجواب على الأداة نحو: (خَيْرًا إِنْ تَعْلَمْ بِثِنْكَ اللَّهُ)، و(خَيْرًا إِنْ لَتَبْتَغِ تُصِيبَ)، فقد قال أبو حيان (745هـ): وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب»⁽³⁾ إذ لا يحق لعالم اللغة أن يجز نمطاً من الأنماط التركيبية ما لم يكن له حضور في الواقع الاستعمالى للأداء اللغوى.

ومعظم ما أورده النحاة من أمثلة التقديم والتأخير في أسلوب الشرط، وغيره من أساليب العربية وتركيبها، هو من قبيل الأمثلة المصنوعة⁽⁴⁾. ويذهب الأستراباذى (686هـ) إلى أن «كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطية لا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء إلا في الضرورة»، فيضرر مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التنصير في جملها⁽⁵⁾. ويورد شاهداً على هذا النمط قول الأخطل⁽⁶⁾:

1. سيبويه: الكتاب 3: 68.

2. الأثباتي: عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1998م، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، مسألة: 87، 2: 628.

3. السيوطي: همع الهوامع 2: 462.

4. لنظر: أنيس: من أسرار اللغة ص: 279.

5. الأستراباذى: شرح الكافية 1: 241.

6. لنظر: الأستراباذى: شرح الكافية 1: 241، السيوطي: همع الهوامع 1: 437، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 5: 420، الشنقطى: الدرر الواعي 1: 179، الجائز: جمع جائز: وهو ولد للبقر الوحشى.

وليس هنالك داعٍ إلى تقدير ضمير الشأن، ولسلوب الشرط هنا مبدأ معدّ لضم (إن) وخبرها، ومثل هذا النمط يُعدّ من قبيل للضرورات التي لا يُحتاجُ بها، ذلك لأنَّ ما يؤثّر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بالازم للتصدر⁽¹⁾.

وأثنا القول في (أمّا) فيرى سيبويه(180هـ) لأنَّ فيها معنى للجزاء، كأنَّه يقول: (عَذَّ اللَّهُ مِمَّا يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ)، فمطلق⁽²⁾. الا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً، فإذا كان فيها معنى الجزاء، فلتلزم موضع الصداررة في التراكيب العربية، وهذا ما نصَّ عليه سيبويه(180هـ) بقوله: «(أمّا) و(إذا) يقطع بهما الكلام، وهو ما من حروف الابتداء»⁽³⁾. ومصطلح (الابتداء) في بعض مواضعه لدى سيبويه(180هـ) يُرادف مصطلح (الصدارة) الذي ظهر فيما بعد.

ومن المولضع التي ترد فيها (أمّا): أن تكون حرف وجوب لوجوب، نحو قوله: (أَمْا قَمْتَ لِكَرْمَنْكَ)، و(أَمْا جِئْتَنِي لِحَسَنَتْ لِلِّيْكَ)، هذا إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين. فإن كانتا متفتيتين كانت حرف نفي لنفي، نحو: (أَمْا لَمْ يَقْرُمْ زَيْدَ لَمْ يَقْرُمْ عَمَرَوْ)، وتكون حرف وجوب لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفيَّة والثانية موجبة، وبالعكس إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفيَّة، وفيها معنى الشرط أبداً لا يفارقها موضعها الصدر، ولا تدخل إلا على الماضي لفظاً لو معنى، أو معنى دون لفظ نحو ما مثل به⁽⁴⁾.

ويُنصَّ ابن الحاجب(646هـ) على أنه قد يتضمن للمبتدأ معنى الشرط، فيصبح دخول الفاء في الخبر، وذلك: الاسم للموصول ب فعل أو ظرف، والنكرة

1. الأستربلازي: شرح الكافية 1: 241.

2. سيبويه: الكتاب 4: 235.

3. المصدر نفسه 1: 95.

4. لنظر: العلقي: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْفَلَوْرِ (ت: 702هـ)، رصف العلقي في شرح حروف المعاني، 2002م، ت: محمد أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، ص: 353 – 354.

الموصوفة بهما، مثل: (الذى يائيني، لو في الدار، فله درهم)، (وكلُّ رجل يائيني،
لو في الدار، فله درهم).⁽¹⁾

وممَّا ورد على هذا النمط قول المكين للنبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الذى
رَأَيْتَهُ يَسْقُ شَيْئَهُ، فَكَذَابٌ"،⁽²⁾ والمبداً في مثل هذا النمط التركيبي له الصدارة في
جملته، وهذا ما أشار إليه الأستر بلادي (686هـ) بقوله: " وإنما دخله - الخبر -
للغاء؛ لمشابهة المبداً لكلمة الشرط، ويلزمهَا التصدير، ولا يدخلها دوامخ الابداء؛
لأنَّ ذلك الدوامخ تؤثر في معنى الجملة".⁽³⁾

وقد ينداخل أسلوب الشرط مع أسلوب القسم، ولاقتضاء كلٍّ منها جملة تكون
جواباً للأسلوب بعض الأستر بلادي (686هـ) ضابطاً عاماً لتحديد جملة الجواب إلى
أي أسلوب تنتهي حيث ينصُّ على أنَّ القسم بماً إنْ ينقُضْ لوى الكلام أو يتوسطه لو
يتأخُّر عنه. فإنْ ينقُضْ وجوب اعتباره سواء ولية الشرط نحو: (وأَنْ لَنْ أَنْتَيَ
لآتِينَكَ)، أو لا نحو: (وَاللهِ إِنِّي آتِيكَ).

ولن نوشط الكلام، فلماً أنْ ينقُضْ عليه الشرط، أو لا. فإنْ ينقُضْ عليه وجوب
اعتبار الشرط، وجاز لغاء للقسم واعتباره سواء ينقُضْ على ذلك الشرط طالب خبر
نحو: (أَنْ لَنْ أَنْتَيَ فَوَاللهِ لآتِينَكَ)، و(أَنْ لَنْ أَنْتَيَ وَاللهِ آتِيكَ)، أو لم ينقُضْ عليه ذلك
نحو: (إِنْ أَنْتَيَ فَوَاللهِ لآتِينَكَ)، و(إِنْ أَنْتَيَ وَاللهِ آتِيكَ).

ولن لم ينقُضْ الشرط على هذا القسم المتوسط، فلماً أنْ يتأخُّر عنه الشرط لو
لا، فإنْ تأخُّر، فإنْ اعتبرت القسم الغير للشرط نحو: (أَنْ وَاللهِ لَنْ أَنْتَيَ لآتِينَكَ)،
ولن لغيرته اعتبرت الشرط، نحو: (أَنْ وَاللهِ إِنْ أَنْتَيَ آتِيكَ)، ولن لم يتأخُّر عنه
الشرط، فإنْ جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره وإلغاؤه، نحو: (أَنْ وَاللهِ لآتِينَكَ)،
و(أَنْ وَاللهِ آتِيكَ)، ولن جاء بعده مفرد وجوب إلغاؤه، نحو: (أَنْ وَاللهِ قائمٌ).

1. الأستر بلادي: شرح الكافية 1: 237.

2. البخاري: الجامع لل صحيح، كتاب الأدب، حديث رقم: 6096، 3: 1223.

3. الأستر بلادي: شرح الكافية 1: 241.

ولن تأخر القسم عن الكلام وجب بـالغلوه، نحو: (أنا فائم والله)، و(إنْ لَيَتَنِي
أَنْكَ وَاللهِ)، والقسم في كل هذه الأنماط أكثر إلغاء من الشرط؛ لأنه أكثر دوراناً في
الكلام حتى رفع الله المواجهة به بلا نية لتمرُّن المستهم عليه وسماه لغوأ.⁽¹⁾

و سواء تقدم القسم أو تأخر تبقى أدوات الشرط الصدارة في أسلوبها، فبتقدم
القسم تصبح جملة الشرط جملة معرضة تتصرّفها أداة الشرط، والصدارة هنا
تكون للجملة والأسلوب لا للكلام، ولن وقع القسم حشوأ في أسلوب الشرط كانت
صدارة الأداة للكلام والأسلوب على حد سواء.

ولذا جاءت أدوات الشرط غير واقعة في موضع الصدارة، فلضرورة
شعر،⁽²⁾ كقول لبيد بن ربيعة:⁽³⁾

عَلَى حِينَ مَنْ تَبَثَّ عَلَيْهِ ذَنْبُهِ يَجِدْ فَدَاهَا، وَفِي الذَّنَابِ تَدَائِرُ

ويرى عبد القاهر الجرجاني⁽⁴⁾ أنَّ "هذا لا يحسن؛ لأجل أنَّ (حين)
مُضاف إلى الجملة، فلا يكون (من) صدراً، لكنَّ الذي حسنه أنَّ (حين) إذا أضيفَ
كان ما بعده في اللفظ مبتدأ وخبراً، كقولك: (حين زيد أمير)، فصار كأنَّه ليس قبله
شيءٌ"؛⁽⁴⁾ ومعنى قوله هذا: أنَّ (من) هنا تتصرّف أسلوب الشرط فقط ولا تتصرّف
الكلام على عمومه.

وأسلوب الشرط من المباحث التي لم تلقي حقها من الاهتمام في كتب النحو
التقليدية، فجملة الشرط عرفها النحاة، لا كأسلوب قائم برأيه متعدد الأنماط مختلف
الدلائل، بل تناولوها ضمن مباحث جزم المضارع، فاقتصروا في بحثهم لها على
بحث العامل، فإذا كان التركيب: (إنْ تَكُنْ لكتُب) دار بحثهم حول العامل في ذلك

1. انظر: الأسترابلازي: شرح الكافية 4: 467 – 475.

2. انظر: الجرجاني (عبد القاهر): المقصد 2: 1109.

3. انظر: ديوان لبيد بن ربيعة من: 64، سبوبيه: الكتاب 3: 75، مهن السكوت: يصلح المنطق
ص: 361، البغدادي (عبد القاهر): خزقة الأدب 9: 61. الشنقيطي: الدرر للتولمع 5: 86.

4. الجرجاني (عبد القاهر): المقصد 2: 1110.

الجزم الذي حل بالفعل الأول وبال فعل الثاني، واختلفوا في هذا اختلافا جزئيا لا يخرج عن هذا الإطار، ولكن أهذا كل ما يمكن أن يبحث في جملة الشرط العربية؟⁽¹⁾

4.2 (ما) التعجبية:

تتراءأح أساليب التعجب في اللغة العربية بين القياسية، والسمعية. وقد خصت اللغة العربية الأساليب القياسية بصيغتين هما: (ما أفعله)، و(أفعل به). بينما الأساليب السمعية للتعجب "لا ضابط ولا حصر لها ولا بد أن يكون للتغريم أساساً في فهمها".⁽²⁾

وصيغة التعجب القياسية (أفعل به) فعلها جامد، لا يجوز لمعموله أن ينفلت عليه.⁽³⁾

أمسا للضرب الثاني: (ما أفعله)، "فلا بد أن يلزمـه (ما) من أوله"⁽⁴⁾. وهذا ما نصـه عليه الصـبان (1206هـ) في حديثه عن (ما) التعجبية: "من أنها مبتدأ أي واجب التـقديم؛ لأنـها في كلام جـرى مجرـى المـثال، فـلـازـم طـرـيقـة وـاحـدة".⁽⁵⁾ وكذلك نصـ الخـضـري (1286هـ) على لـئـ: "(ما) مـبـتدـأ ويـجـب تـقـديـمه إـجـمـاعـا لـجـريـانـه مجرـى المـثال، فلا يـغـيرـ".⁽⁶⁾

والسـحةـ يـنظـرون إـلـى صـيـغـةـ التـعـجـبـ: (ما أـفـعـلـهـ) نـظـرـتـهـ إـلـىـ الأمـثـالـ، وـ"ـالأـمـثـالـ الـأـلـفـاظـ فـيـها مـقـصـورـةـ عـلـىـ السـمـاعـ".⁽⁷⁾ وكذلك هي صـيـغـةـ التـعـجـبـ تـجـريـ

1. حجازي: محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، 1992م، دار الثقافة، القاهرة، ص: 68.

2. كشك: أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، 1997م، (د.ن)، القاهرة، ط2، ص: 75.

3. انظر: حسن: النحو الوفي 2: 91.

4. ابن عيـشـ: شـرـحـ المـفـصلـ 4: 411.

5. المصيلـ: الحـاشـيةـ 3: 24.

6. الخـضـريـ: الحـاشـيةـ 2: 89.

7. ابن عـيـشـ: شـرـحـ المـفـصلـ 4: 422.

على منهاج واحد لا يختلف، فلا يجوز تقديم المفعول فيه على (ما)، ولا على الفعل، فلا يجوز: (زيداً ما أحسن)، ولا (ما زيداً أحسن).⁽¹⁾

فنحن هنا أمام عبارة مسكونة لا يتزحزح فيها شيء عن موضعه، لأنَّ معنى التعجب إنما دخلها على هيئة لِنْ زال لفظها زال المعنى.⁽²⁾

وإذا أردنا تحليل عبارة (ما أحسن زيداً)، نجد أنَّ (ما) التعبيرية جاءت في صدر الجملة، وهي من الألفاظ المبنية، و(أحسن) فعل ماضٍ، وهو أيضاً من الألفاظ المبنية، وللمتعجب منه (زيداً)، وإنْ كان معرضاً إلا أنه يتلزم هنا وظيفة نحوية واحدة، فأشبه بذلك الألفاظ المبنية. ويرى تمام حسان لِنْ عدم وجود فريضة العلامة الإعرابية في العينيات قد جنح بها إلى فريضة الرتبة، وجعل الرتبة عوضاً لها عن العلامة الإعرابية.⁽³⁾

في غياب العلامة الإعرابية أو ثباتها، يقيّد من حركة الكلمات، ويجعلها تتلزم برتبة محفوظة لا تحدد عنها، وإنْ أي تغير للظواهر الموقعة يُعدُّ خروجاً على نظام اللغة في تراكيبها.

وقد أورد النحاة بعضاً من الأساليب السمعية للتعجب لاستعمالها أهل اللغة في عصور متباينة من تطور اللغة العربية، ولبلوغ هذه الأساليب لسمى درجات للبيان، وخروجهما من نطاق لغة الإيصال إلى نطاق لغة الإبداع، جعل أهل اللغة يتمثّلُونها في كل زمان ومكان وجرت بذلك مجرّى الأمثال، فأصبحت عبارات مسكونة اكتسبت لفاظها المتفقمة الصداررة من طريق المثل.

فمن هذه الأساليب ما تتصيرها الأسماء، ومنها ما تتصيرها الأفعال، ومنها ما تتصيرها الأعْرَف، نحو: (له لنت)، (ناهيك به)، (واهأ له)، (يا لك رجلاً)، (كال يوم رجلاً)، (ويعلمك رجلاً)، (قللة الله من شاعر)، (لا مثل عشرة)، (لبرحت

1. المصدر نفسه 4: 422.

2. العبرد: المقتضب 4: 177.

3. حسان: اللغة العربية معناها وبناؤها ص: 208.

ربما⁽¹⁾، (الله ذر)، (حسبك بزيد رجلا)، (سبحان الله)، (يا لك من ليل)، (إنك من رجل لعالم)، (ما أنت جلة)، (واهأ له ناهي)، (وكلة رجلا)، (كفاك به رجلا)، (الله لا يؤخر الأجل)⁽²⁾.

5.2 (بيننا) و(بينما) الظرفية:

قد يتصل بأخر الظرف (بين) الألف أو (ما)، وللنحوة لقول متباعدة فيهما، وخلاصة ما دار حول (الألف): إنها صائت طويل امتداد لفتحة المنصلة بالتون، وقيل: إنها كافية للظرف (بين) عن الإضافة، ولقول الثالث: إنها عوض عن كلمة محنوفة يقدرها السنعة بـ(أوقات)، ولقول الرابع: إنها في أصلها كانت تقوين عوض، ولقول الخامس: إنها بقية (ما)،⁽³⁾ قال أبو علي الفارسي (377هـ): "هذا لا يُعرف إلا بواحى لو خبر النبي".⁽⁴⁾ ولقول في (ما) إنها كافية زائدة.

ولا يعنينا هذا الخلاف بقدر ما يعنينا سلوك الظرف (بين) عند اتصاله بالألف أو (ما) في التراكيب للعربية.

و(بينا) و(بينما): ظرفان زمان بمعنى: المفاجأة، ويضيقان إلى جملة من فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر.⁽⁵⁾ ولا بد أن يأتي بعدهما كلام مرتب على هذه الجملة بمنزلة الجواب، وهذا ما نص عليه ابن منظور (711هـ) بقوله: "ويحتاجان إلى جواب يتم به المعنى".⁽⁶⁾ فالجملة التي تدخل عليها (بينا) و(بينما) جمل ذات شقين، يتكون لشقا الأول من (بينا) أو (بينما)، والجملة التي تضاف إليهما، ولشق الثاني هو: جملة

1. انظر: الأسترابادي: شرح الكلفية 4: 222.

2. النظر: العبوطي: همع الهوامع 3: 42.

3. المصدر نفسه 2: 150.

4. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 7: 62.

5. ابن منظور: لسان العرب 2: 197.

6. ابن منظور: لسان العرب 2: 197.

لـ**الجواب**، وقد تُسْبِق بـ(إذ) أو (إذا) وقد لا تُسْبِق، وهو الأكثر. وجرت العادة للنطقيَّة أن يكون هنالك سكتة خفيفة بين الجملتين.

والناظر إلى اللغة العربية في أساليبها يجدها تصلك مملاً واحداً، فالأساليب التي تتكون من شقين مثل لسلوب الشرط، ولسلوب الاستفهام — إذا نظرنا إلى جملة الجواب في الاستفهام على أنها الشق الثاني — وكذلك لسلوب المفاجأة الذي تُستخدم فيه (بيانا) و(بيإنما)، فهذه الأساليب تتصدّرها ألفاظ هي بمثابة المفتاح الموسيقي الذي يحمل إلى الذهن الشرط، أو الاستفهام، أو المفاجأة، وتكون الصلة بين الشق الأول، والثاني إماً مباشرة، وإماً بواسطة لداة جديدة تدعم علاقة الشق الثاني بالأول، مثل وجود لفاء التي تربط الجواب بالشرط، وجود حرف الجواب في جواب الاستفهام، وجود (إذ) أو (إذا) في جواب (بيانا) و(بيإنما).⁽¹⁾

والألفاظ التي تقدّم هذه الأساليب ولجة الصُّدارَة، لا يتقدم عليها شيء من الجمل التي تأتي بعدها، وهذا ما نصّ عليه علماء اللغة في حديثهم عن (بيانا) و(بيإنما) بقولهم: «بيانا وبيإنما من حروف الإبتداء». ⁽²⁾ أي من كلمات الصُّدارَة. وإذا تجاوزنا إطار الجملة البلاغية إلى إطار القطعة البلاغية، أو النص البلاغي، ⁽³⁾ نجد أنَّ (بيانا) و(بيإنما) في أغلب أحوالهما تتصدّران هذه القطع، والنصوص، وكأنهما أدوات استفتاح تبتدئ بها النصوص.

1. انظر: طحان: الألسنة العربية ص: 94 – 95.

2. ابن منظور: لسان العرب 2: 198.

3. لقد قيدت نظريات علم اللغة للحديث نفسها بمواصفات لغوية في مستوى الجملة، أو ما هو أدنى من الجملة، وذلك لعجزها عن ابتكار نظريات شاملة على مستوى النص. ولم تظهر النظريات التي تستطيع بطبيعتها الشاملة، أن تتعامل مع النصوص إلا في الربع الأخير من القرن العشرين. وهي نظريات ما زالت في طواياها التجريبية الأولى، لكنها نبهت الذهن الأسلوبي إلى خطورة المأزق البنائي الذي لدى بطريقة غير مباشرة إلى خمنز المواصفات اللغوية فيما هو أدنى من مستوى الجملة. والجدير بالذكر أنَّ الدراسات والنظريات اللغوية

ونظرة في الأحاديث النبوية في صحيح مسلم تبين أن هناك ما يقرب من خمسة وعشرين حديثاً، يتصدرها لظرفان (بينا) و(بينما).⁽¹⁾

وبنطريق كمال بشر في حديثه عن انعطاف الخطأ في الموضعية — في لغة اليوم — إلى تأخير ما حقه للتقييم، ويرى بأن هذا يظهر بكثرة عدد استخدام الرابطة (بينما). إذ يقولون: (دخلت عليه بينما كان بذلك). وقد نصوا على أن (بينما) و (بينما) لهما صداره الكلام.⁽²⁾

ويطرد في (كلما) ما قلناه في (بينما)، من مجده (ما) الكافية؛ لتأثره عن طلب مضاد إليه مفرد، ومن تغير زمان مضاد إلى الجمل، وإن (ما) في (كلما) من معنى العموم والاستغراب الذي يكون في كلمات الشرط، نحو: (من)، و(ما)، و(منى)؛ شابها أكثر من مشابهة (بينما)، فلم يدخل إلا على الفعلية بخلاف (بينما) و (بينما).⁽³⁾

وبسبب هذه المشابهة يكون في (كلما) رائحة الشرط، فتراك سلوك أدواته من حيث الترتيب للموضع، فيكون لها الصدارة للحتمية في الأساليب العربية، وهذا ما نص عليه الأمشت بلادي (686هـ) بقوله: «إِنَّمَا رُتِّبَ (بينما) و (بينما) و (كلما) مع جملتيهما ترتيب كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء؛ لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للأولى لزوم الجزاء للشرط، ولهذا أُخِلَّ (إذا) و (إذ) للمفاجأة في جواب (بينما) و (بينما)؛ ليدل على اقتران مضمون الأول بالثاني مفاجأة بلا تراخي، فيكون أكيد في معنى للزوم».⁽⁴⁾

التي طمحت إلى دراسة النصوص الأدبية، بما كانت نتيجة غير مباشرة لتأثير النظريات اللغوية الحديثة بالفقد الأدبي، وليس العكس. (موسوعة النظريات الأدبية ص: 39)

1. انظر: السنوسي: بحثي بن شرف (ت: 676هـ)، صحيح مسلم بشرح النووي، 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت، 10: 164 – 165.
2. بشر: دراسات في علم اللغة من: 294.
3. الأمشت بلادي: شرح الكافية 3: 278.
4. المصدر نفسه 3: 279.

6.2 كنایات العدد:

من كنایات العدد في اللغة العربية: (كم)، و(كأي)، و(كذا). سُمِّيت كنایات، لأنَّ كلًّا واحدة منها يكتُبُ بها عن مُخْتُوَد، ويُرَاد منها ذلك المعدود، فهو مدلولها، وهي الرمز للدلالة عليه، وتقع على لکثیر منه والقليل.⁽¹⁾

يرى ابن السراج(316هـ) أنَّ (كم) لا تكون إلا مبتدأة في الاستفهام والخبر، ولا يجوز لِنْ تبنيها على فعل، وأنَّها تكون فاعلة في المعنى، ومفعولة، ومبتدأة، وظرفًا، كما يكونسائر الأعداد في التقدير، لا يجوز لِنْ تقول: (رأيْتَ كم رجلاً)، فتفهم عليها ما يتعلَّق بها.⁽²⁾ وقوله: (لا يجوز لِنْ تبنيها على فعل) أي لِنْ لا يجوز لِنْ يعمل فيها ما قبلها من فعل وغيره، وهذا حكم عام نشترك فيه معظم الفاظ الصُّدارَة.

ويتصَوَّر عبد القاهر الجرجاني(471هـ) على أنَّ (كم) في الخبر بمنزلتها في الاستفهام من جهة لزوم التَّقدِيم لها، فلا يجوز لِنْ تقول: (يُعْجِبُنِي ضربك كم رجل)، ولا: (أعلمُ لِنْ جاءتك كم رجل؛ لأنَّهم لجزوها مجرى ولحداً في الحالين).⁽³⁾

ويتصَوَّر ابن يعيش(643هـ) على أنَّ لـ(كم) موضعين: "الاستفهام والخبر، ولصلتها الاستفهام، والاستفهام يكون بالمعنى، ليشرح ما يُسأَلُ عنه، وليس الأصل في الإخبار الإبهام، ولذلك كان في الخبرية شيء من أحكام الاستفهام، وهو أنَّ لها صدر الكلام كالاستفهام".⁽⁴⁾ ولا يقبل أبو حيان(745هـ) القول بأنَّ كصل (كم) الاستفهام، ويرى أنَّ كلًّا واحدة لصل في بابها لكنَّها لفظ مشترك بين الاستفهام والخبر.⁽⁵⁾

1. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 165، حسن (عباس): لغة لواقي 4: 568.

2. ابن السراج: الأصول في النحو 1: 316.

3. عبد القاهر الجرجاني: المقتصد 2: 748.

4. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 165.

5. أبو حيان: محمد بن يوسف، (ت: 745هـ)، البحر للمحيط 2001م، ت: علاء الدين عبد الجولا وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 7: 319.

وفي موضع آخر يقرّ ابن يعيش(643هـ) أنَّ (كم) لا تكون إلَّا لِوَلَا في
اللفظ.⁽¹⁾ ويرى أنَّ (كم) في نحو قوله: (كم غلام ملكٌ) في موضع نصب
بـ(ملكٍ) وـقُدْمٌ لِمَا تَقْتُمُ من كون (كم) لها مصدر الكلام أيضاً في الخبر على
حدها في الاستفهام، وحَمَلًا على (ربٌّ)، لمضارعها إِيَّاهَا.⁽²⁾

وللمشابهة بين (كم) و(ربٌّ) تكمن في تتصدّر كلُّ منها الجملة للغريبة، فلما
تضمنتْ (كم) الخبرية من المعنى الإنشائي في التكثير، و(ربٌّ) من المعنى الإنشائي
في التقليلُ وجوب لها مصدر الكلام، وإنما وجوب تصدير مُتضمنٍ معنى الإنشاء، لأنَّه
مؤثّر في الكلام مُخرج له عن الخبرية، وكلُّ ما لَفْرٌ في معنى الجملة من الاستفهام،
والعرض، والتمني، والتشبيه، ونحو ذلك، فحقه صنَدُرُ تلك الجملة.⁽³⁾ فكانُ أسلوب
الغريبة جميعها تختزلُ في هذه الأدوات التي تتصدّرُ الجمل، فهي التي تحدّدُ
أسلوبيها، وتُعدُّ المفتاحُ الذي يحملُ إلى الذهن معنى هذا الأسلوب.

ويذهب أبو حيان(745هـ) إلى أنَّ هناك لغة أخرى في (كم) حكاها الأخفش
(215هـ) وهي جواز أنَّ لا تتصدّر، فتقول: (فَكَثُرَتْ كُم عَانِ)، وـ(ملكٌ كُم غَلَامٌ)،
لأنَّها بمعنى: (كثيرٌ)، كما جاز: (فَكَثُرَتْ كَثِيرًا مِنْ الْغَنَاءِ)، وـ(ملكٌ كَثِيرًا مِنْ
الْغَلَمانِ).⁽⁴⁾ حيث وقعت (كم) معمولة لِمَا قبلها؛ لذلك تسقط عنها أحقيّة الصدارة.

ويرى أبو حيان(745هـ) أنَّه اضطرَبَ في القياس على هذه اللغة، فقيل:
هي من القلة بحيث لا يُقاسُ عليها، والصحيحُ لَهُ يجوز القياس عليها؛ لأنَّها لغة.⁽⁵⁾
وقوله هذا ينقصه الشاهد، فقد وصف بعض النحاة هذه اللغة بالرداءة.⁽⁶⁾

1. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 168.

2. المصدر نفسه 3: 169.

3. الأسترابلي: شرح الكافية 3: 238.

4. أبو حيان: ارشاد الضرب 2: 784.

5. المصدر نفسه 2: 784.

6. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 207.

وأَمَّا قِولُهُ تَعَالَى: «لَمْ يَرَوَا كُمْ أَهْلَكُنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ إِنَّهُمْ لِيَوْمٍ نَّا
يَرْجِعُونَ».⁽¹⁾ فِي رِدَى ابْنِ هَشَامٍ (761هـ) أَتَكَ لِيْنَ الْبَدْلَ (لَنْ) وَصَلَّتْهَا مِنْ (كُمْ)،
فَمُسْرِبُودُ بِأَنَّ عَامِلَ الْبَدْلِ هُوَ عَامِلُ الْمُبَدَّلِ مِنْهُ، فَإِنْ قَدْرَ عَامِلُ الْمُبَدَّلِ مِنْهُ (يَرَوَا)
فَ(كُمْ) لِهَا الصَّدَرُ، فَلَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا، وَلِيْنَ قَدْرُ (أَهْلَكُنَا)، فَلَا تَسْلُطُ فِي الْمُعْنَى
عَلَى الْبَدْلِ، وَالصَّوَابُ لَنْ (كُمْ) مَفْعُولُ لـ(أَهْلَكُنَا)، وَالْجَمْلَةُ إِمَّا مَعْوَلَةً لـ(يَرَوَا)
عَلَى أَنَّهُ عُلِّقَ عَنِ الْعَمَلِ فِي الْلَّفْظِ، وَ(لَنْ) وَصَلَّتْهَا مَفْعُولُ لِأَجْلِهِ، وَإِمَّا مَعْتَرِضَةً بَيْنَ
(يَرَوَا) وَمَا مَذَّ مَعْدُّ مَفْعُولِيهِ، وَهُوَ (لَنْ) وَصَلَّتْهَا.⁽²⁾

أَمَّا (كَأَيْ) فَفِيهَا خَمْسَ لِغَاتٍ: (كَأَيْ) وَ(كَاءِ) وَ(كَيْءِ) وَ(كَأَيْ) وَ(كَأِ).⁽³⁾
وَأَفْصَحُهَا (كَأَيْ) وَ(كَاءِ)، فَهُمَا: لِغَافَانَ كَثِيرٌ اسْتَعْمَالُهُمَا، إِلَّا لَنْ الْخَفِيفَةُ أَكْثَرُ فِي
الشِّعْرِ، وَالْتَّقْبِيلَةُ أَكْثَرُ فِي الْقِرَاءَةِ،⁽⁴⁾ وَلَمْ يَقْرَأْ قِولُهُ تَعَالَى: (وَكَائِنٌ مِنْ نَبِيٍّ)⁽⁵⁾ مِنَ
السَّبْعَةِ بِالْخَفِيفَةِ إِلَّا لِيْنَ كَثِيرٍ (120هـ) وَحْدَهُ، وَوَلْفَقَهُ مِنْ غَيْرِ السَّبْعَةِ يَزِيدُ بْنُ
الْقَعْدَاعَ الْمَذْنَى (132هـ)،⁽⁶⁾ وَهَذِهِ الْازْدِوَاجِيَّةُ فِي اسْتَعْمَالِ (كَأَيْ) فِي لِغَةِ النَّثْرِ،
وَ(كَاءِ) فِي لِغَةِ الشِّعْرِ إِحْدَى آثَارِ الْوَزْنِ الْفُسْرَى عَلَى أَبْنَيَةِ الْعَرَبِيَّةِ.⁽⁷⁾

1. سورة دس، آية: 31. / قَالَ لِلْفَرَاءِ: (كُمْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مِنْ وَجْهِينَ: أَحَدُهُمَا بـ(يَرَوَا)،
وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ تَكُونَ (كُمْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بـ(أَهْلَكُنَا). (معاني القرآن 2: 376). قَالَ
أَبُو جَعْفَرَ رَدًا عَلَى الْفَرَاءِ: الْقُولُ الْأَوَّلُ مَحَلٌ؛ لِأَنَّ (كُمْ) لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا، لِأَنَّهَا
اسْتِفْهَامٌ، وَمُحَالٌ لِنَّ يَدْخُلَ الْاسْتِفْهَامُ فِي حَيْزٍ مَا قَبْلَهُ، وَكَذَا حَكَمَهَا إِذَا كَانَتْ خَيْرًا. (إعراب
القرآن 3: 392-393).

2. لِيْنَ هَشَامٌ: مَعْنَى الْلَّيْبِ 1: 207.

3. انظر: لِيْنَ يَعْوِشٌ: شَرْحُ المُفْصِلِ 3: 180.

4. انظر: لِيْنَ الشَّجَرِيٌّ: الْأَمْالِيٌّ 1: 160.

5. سورة آل عِمَرَانَ، آية: 146.

6. انظر: لِيْنَ مجاهِدٌ: أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى (ت: 324هـ)، السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ، 1980م، ت: شَوْقِي
ضَيْفٌ، دَارُ الْمَعْارِفِ، الْقَاهِرَةُ، ط2، ص: 216، الْدَّالِيٌّ: عَمَّانُ بْنُ سَعِيدٍ (444هـ)، التَّبَسِيرُ
فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ، 1985م، ت: أُوتُو بِرْتَزِلٌ، دَارُ الْكِتَبِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتُ، ط3، ص: 90.

7. انظر: عَبْدُ التَّوَابِ: فَصُولُ فِي فَقْهِ الْعَرَبِيَّةِ ص: 224.

و(كَأَيْ) لها صدر الكلام كما هو الشأن في (كَمْ) الخبرية، فقد نصَّ أبو حيان (745هـ) على أنَّ (كَلِينَ) لازمة التصدير، ولا يُحظى من كلامهم الإضافة إليها، ولا دخول حرف الجرِّ.⁽¹⁾

ونصَّ ابن عقيل (769هـ) على أنَّ (كَمْ) لها صدر الكلام: استفهامية كانت أو خبرية. فلا تقول: (ضررتَ كَمْ رجلاً) ولا: (ملكَتْ كَمْ خلماً)، وكذلك (كَأَيْ) بخلاف (كَذا). نحو: (ملكَتْ كَذا درهماً).⁽²⁾

ويرى ابن هشام (761هـ) أنَّ من الأمور التي توافق فيها (كَأَيْ) (كَمْ) لزوم التصدير.⁽³⁾ وكذلك يرى أنَّ من الأمور التي تختلف فيها (كَذا) (كَأَيْ) أنها ليس لها الصدر، تقول: (قضيتَ كَذا درهماً).⁽⁴⁾ ونصَّ السيوطي (911هـ) على أنَّ (كَلِينَ) مبنية لازمة للصدر، ملزمة للإيهام مفترضة لتمييزها، وتعييزها مجرور بـ(من) غالباً، وقال ابن عصفور (669هـ): لازماً.⁽⁵⁾

وعلى هذا يتراء أنَّ من كثنيات العدد ما له الصدارة الخطمية في الجملة العربية نحو: (كَمْ)، و(كَأَيْ)، ومنها ما ليس كذلك.

ونصَّ الأسترابادي (686هـ) على أنَّه قد جاء (كَأَيْ) في الاستفهام قليلاً دون (كَذا).⁽⁶⁾ ومنه قول أبي بن كعب (21هـ) لعبد الله: كَلِينَ تَقْرَأُ سورة

1. أبو حيان: لرسالات الضرب 2: 791.

2. ابن عقيل: عبد الله العقيلي، (ت: 769هـ)، شرح ابن عقيل، 2003م، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2: 387.

3. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 210.

4. المصدر نفسه 1: 211.

5. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، الإنقلان في علوم القرآن، 1985م، ت: محمد أبو الفضل فراهم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 2: 218.

6. الأسترابادي: شرح الكلية 3: 246.

الأحزاب؟ لو كأين تَعْدُ سورة الأحزاب؟ فقال: ثلاثة وسبعين. فقال أباً: فَطَّه.^(١) أي: (كم تَعْدُ؟)، فاستعملها استفهامية، وحذف مُعِيزُها، وهما قليلان. وفي مثل هذا النمط اللغوي أيضاً يكون لها الصداره في الأساليب العربية.

١. ابن الأثير: الميلك بن محمد، النهضة في غريب الحديث، ١٣٩٩هـ ت: محمود محمد الطناحي، دار الفكر، بيروت، ٤: ٧٩.

الفصل الثالث

الأفعال التي لها الصدارة

الفصل الثالث

الأفعال التي لها الصدارة

ثُمَّة أفعال في اللغة العربية تتصدر الجمل، وتكتسب هذه الأفعال الصدارة بطرريقتين إحداهما: أن يتصل بها أحرف تكون سوابق ولوائح، لِمَا السوابق فهـي: (قد) و(السين وسوف)، وأمـا للوـاحـقـ فـهـيـ: نـونـاـ لـلـتـوكـيدـ وـ(ـماـ) لـلـكـافـةـ، وـرـأـيـتـ لـنـ أـسـبـ الصـدـارـةـ إـلـىـ الـأـفـعـالـ وـلـيـسـ إـلـيـهـاـ، لـنـزـولـهـاـ مـنـ الـأـفـعـالـ مـنـزـلـةـ لـلـجـزـءـ،⁽¹⁾ وـالـطـرـيـقـةـ الـأـخـرـىـ فـيـ اـكـتـسـابـ الـأـفـعـالـ لـحـقـ الصـدـارـةـ هـيـ: لـنـ تـكـوـنـ جـامـدـةـ لـمـاـ جـمـودـاـ لـشـفـاقـيـاـ، وـإـمـاـ جـمـودـاـ سـيـاهـيـاـ، وـهـيـ عـلـىـ النـحـوـ الـأـتـيـ:

1.3 الفعل المتصل بـ(ـقدـ) الحرافية:

(قد) لفظ مشترك، يكون اسمـاـ وحرفاـ، وفي حالة كونه اسمـاـ يكون له معانـ، قد يكون لـسـمـاـ بـمعـنىـ: (حسبـ)، وقد يكون اـسـمـ فـعـلـ بـمعـنىـ: (كـفـىـ). وـنـفـيـ (ـقدـ) للـحـرـفـيـةـ معـ الـعـاضـيـ أحـدـ ثـلـاثـةـ معـانـ: التـوـكـعـ، وـالـتـقـرـيبـ، وـالـتـحـقـيقـ، وـمعـ الـمـضـارـعـ أحـدـ لـرـبـعـةـ معـانـ: التـوـكـعـ، وـالـتـقـلـيلـ، وـالـتـحـقـيقـ، وـالـتـكـثـيرـ.⁽²⁾

وـ(ـقدـ) للـحـرـفـيـةـ مـنـ الـحـرـوفـ لـتـيـ اـخـتـصـتـ بـالـدـخـولـ عـلـىـ الـأـفـعـالـ، "ـذـلـكـ لـنـ مـنـ الـحـرـوفـ حـرـوفـاـ لـاـ يـذـكـرـ بـعـدـهـ إـلـاـ الـفـعـلـ، وـلـاـ يـكـوـنـ لـلـذـيـ يـلـيـهـ غـيـرـهـ مـظـهـراـ، اوـ مـضـمـرـاـ، فـمـاـ لـاـ يـلـيـهـ لـفـعـلـ إـلـاـ مـظـهـراـ (ـقدـ)".⁽³⁾ وـبـرـىـ سـيـبوـيـهـ (ـ180ـهـ) لـذـكـرـ لـوـقـتـ: "ـقـدـ زـيـداـ لـفـتـ" لـمـ يـصـنـ؛ لـأـنـهـ إـلـمـاـ وـضـيـعـتـ لـلـأـفـعـالـ".⁽⁴⁾

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 115، ابن هشام: مختصر للتبسيب 1: 158.

2. انظر: المرادي: الحسن بن قاسم (ت: 749هـ)، الجني اللالي في حروف المعاني، 1992م، ت: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 253 – 259.

3. سيبويه: الكتاب 1: 98.

4. المصدر نفسه 1: 98.

وتطرق النهاة إلى السياق الترکيبي الذي تأتي فيه (قد) الحرفية، فرأوا أنها تأتي في سياق الجواب؛ ل نحو قولهم: «(ما فعل؟)». كما كانت (ما فعل) جواباً لـ«(هل فعل؟)» إذا أخبرت أنه لم يقع.⁽¹⁾ ويقرّ ذلك سيبويه (180هـ) في موطن آخر حيث يقول: «أَمَا (قد) فجواب لقوله (ما يفعل)، فتقول: (قد فعل)، وزعم الخليل (170هـ) أنَّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر».⁽²⁾ ويفسر ابن عباس (643هـ) مقولته الخليل (170هـ) بقوله: «يريد أنَّ الإنسان إذا سأله عن فعل لو علم أنه متوقع أن يُخبر به، قيل: (قد فعل). وإذا كان المخبر مبتدئاً قال: (فعل كذا وكذا) فاعرفه».⁽³⁾ وبناءً على ذلك يتبين أنَّ (قد) حرف إخبار، والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها، فهو للخاص بها الذي تسمى به.⁽⁴⁾

و(قد) الحرفية بذلك تسلك المسلك الترکيبي نفسه الذي تسلكه أحرف الجواب من حيث تصرُّ الجملة العربية، إلا أنَّ هذا الحكم لم ينص عليه سوى الشهيلي (581هـ)، والحضرمي (1286هـ)، وعباس حسن. فقد قال الشهيلي (581هـ) في نتائج الفكر: «فإنْ أدخلتَ على الماضي (قد) التي للتوقع كانت بمنزلة (السين) التي للاستئناف، وَقَبِحَ حِينَئِذٍ: (أمع قد قام زيد) كما قبح: (غداً سيقوم زيد)، ولعلة كالعلة حذوك للنعت بالذعل».⁽⁵⁾ فهو يرى أنَّ (قد) حرف لاستئناف — أي ابتداء — لا يجوز تقدُّم شيء من معمولات الفعل المتصل بها عليه حتى أشباه الجمل التي هي مناط التوسيع من حيث التقديم والتأخير.

1. سيبويه: الكتاب 3: 114.

2. المصدر نفسه 4: 223.

3. ابن عباس: شرح المفصل 5: 92.

4. انظر: الملقي: رصف المبني ص: 456، المرادي: الجنى الذهني ص: 256.

5. الشهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله (ت: 581هـ)، نتائج الفكر في النحو، 1984م، ت: محمد إبراهيم البداء، دار الاعتصام، الرياض، ط2، ص: 123.

ولقد تَطَرَّقَ الخضري (1286هـ) إلى الحديث عن الوظيفة اللهجوية لكلمة

(مثله) في قول ابن مالك (672هـ):⁽¹⁾

إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتَعْمِلَا.
وَغَيْرُ الْمَاضِ مِثْلَهُ فَدَعِلَا.

ورأى بأنها إِلَّا حالٌ من فاعل (عمل)، أو دعت لمصدره محفوفاً أي: (عملَ عَمَلاً مِثْلَ عَمَلِهِ). وفيهما تقديم معمول الفعل المقربون بـ(قد) عليه، وهو ممنوع، فلعلَ فيه خلافاً، أو لضرورة.⁽²⁾ فمثل هذا التقديم ممنوعٌ عندَه، وضرورة النظم أجبَت ابن مالك (672هـ) إلى ذلك. وإنْ كانَ فِي قُولِهِ (فَلَعْلُ فِيهِ خَلَافاً) شَيْءٌ مِن التشكُّكِ فِي هَذَا الْحُكْمِ. وقد سبقَهُ بِذَلِكَ الصُّبَانُ (1206هـ) – فِي الموضعِ نَفْسِهِ – حِيثُ يَرَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ بعضاً مِنْ مَنْعِ تَقْدِيمِ معمول الفعل المقربون بـ(قد) عليه، فَلَعْلُهُ غَيْرُ مُتَقْدِمٍ عَلَيْهِ.⁽³⁾

ويَرَى عَبْلُسُ حَسَنٌ أَنَّ (قد) للحرافية بِجُمِيعِ لَنْوَاعِهَا الْمَعْنُوَيَّةَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى فَعْلٍ لَمْ يَصِحْ لَنَ تَقْدِيمُ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ مَعْمُولَاتِهِ.⁽⁴⁾ فَهُوَ بِذَلِكَ يَرَى أَنَّ الْفَعْلَ الْمَنْصُلَ بِقَدِ الْحَرَفِيَّةِ صِدَارَةَ الْجَمْلَةِ.

والجملة الفعلية في اللغة العربية لها ترتيبٌ مُطْرِدٌ؛ لِذَلِكَ تَقْدِيمُ الفعل بِلِيَهِ الْفَاعِلُ بِلِيَهِ إِحْدَى مَنْعَلَاتِ الْجَمْلَةِ. لَكِنَّ يَطْرَأُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ مَا يُغَيِّرُهُ، فَيَنْقُضُ عَلَى الْفَعْلِ بَعْضُ مَعْمُولَاتِهِ؛ فَرَتْبَةُ الْفَعْلِ فِي الْجَمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، فَهِيَ رَتْبَةُ حُرُّهُ، وَقَدْ يَعْرُضُ لَهُذِهِ الرَّتْبَةِ الْحُرُّهُ، أَوْ غَيْرُ الْمَحْفُوظَةِ مَا يَقْدِمُهَا، وَمِنْ هَذِهِ الْمَقْيَدَاتِ لِلَّتِي تَقْدِمُ رَتْبَةُ الْفَعْلِ، وَتَجْعَلُهُ فِي صَدَرِ الْجَمْلَةِ، وَلَا تَسْمَحُ لَأَيِّ مَعْمُولٍ مِنْ مَعْمُولَاتِهِ بِالتَّقْدِيمِ عَلَيْهِ – (قد) الحرافية.

1. انظر: ابن عَقِيلٍ: شرح ابن عَقِيلٍ 1: 246.

2. الخضري: لِلْحَائِنَةِ 1: 246.

3. الصُّبَانُ: لِلْحَائِنَةِ 1: 339.

4. حَسَنٌ: النَّحُو الْوَافِيِّ 1: 52.

وصَدَارَةُ الْفَعْلِ الْمُتَصَلُّ بِـ(قَدْ) لِلْحُرْفِيَّةِ مَوْضِعُ خَلَافٍ، وَحُكْمٌ غَيْرُ مُنْفَقٍ عَلَيْهِ، إِذَا يَرَى مُحَمَّدٌ عَبْدُ الْخَالِقِ عَضْبِيَّةً بِأَنَّهُ لَيْسَ لِـ(قَدْ) صَدَرَ لِلْكَلَامِ، فَيُجُوزُ لَنَّ يَتَقْدِمُ مَعْمُولُ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا، وَقَدْ جَاءَ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْفَعْلِ بَعْدَ (قَدْ) عَلَيْهَا فِي قَوْلِ عَمَرٍو ابْنِ قَنْعَانِ: (١)

أَلَا يَا بَيْتَ أَهْلَكَ لَوْغَدُونِي
كَلَّا نِي كُلُّ ذَنْبٍ فَذَجَّنِتُ

وَقَدْ تَبَعَّتْ هَذَا الشَّاهِدُ، فَوُجِدَتْ رِوَايَتُهُ عَلَى هَذَا النَّحْوِ: (٢)
أَلَا يَا بَيْتَ أَهْلَكَ لَوْغَدُونِي
كَلَّا نِي كُلُّ ذَنْبِهِمْ جَنَّتُ.

وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ يَخْرُجُ هَذَا الْبَيْتُ مِنِ الْإِسْتِشَاهَدِ بِهِ عَلَى تَقْدِمِ مَعْمُولِ الْفَعْلِ الْمُتَصَلِّ بِـ(قَدْ) عَلَيْهِ، وَهَنَى لَوْ سُلِّمَنَا أَنَّ لَيْدِي لِلنَّحَاةِ لَمْ تَطَّلِ هَذَا الشَّاهِدُ بِالتَّغْيِيرِ وَالتَّحْرِيفِ، وَأَنَّ مَعْمُولَ الْفَعْلِ الْمُتَصَلِّ بِـ(قَدْ) تَقْدِمُ عَلَيْهِ، فَلَا يَبْدُو أَنَّ يَكُونَ هَذَا شَاهِدًا وَاحِدًا مُغَایِرًا لِظَّاهِرَةِ مَوْقِعِيَّةِ تَتَنَظَّمُ مُعْظَمُ تَرَاكِيبِ الْلُّغَةِ لِلْعَرَبِيَّةِ، وَلَا يَمْكُنُ إِغْفَالُ حَقِّ الصَّدَارَةِ لِلْفَظِ مِنْ لِفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ لِمَجْرِدِ وَرَوْدِ شَاهِدٍ وَاحِدٍ يَخَالِفُ نَمَطًا لِغَوِيَّا مُطَرِّدًا فِي تَرَاكِيبِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَئِمَّةُ ظَاهِرَةِ لِغَوِيَّةِ مُتَقْشِّيَّةٍ فِي لِغَةِ مِنِ الْلُّغَاتِ لَا تَعْنِمُ شَوَاهِدُ تَخَالُفِ الْمَعْهُودِ، وَتَخْرُجُ عَلَى الْمُطَرِّدِ مِنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ، فَمِنَ الْأَخْطَاءِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا عُلَمَاءُ الْلُّغَةِ الْقَدِماءُ، اعْتِبَارُ الْلُّغَةِ مُنْطَقِيَّةٍ مُطَرِّدةٍ. هَذَا اعْتَبَرَ الْإِغْرِيقُ لِغَنَّمِهِ، وَلَكِنَّ الْلُّغَةَ وَلِيَدَةُ النَّفْسِ وَالْعَاطِفَةِ، كَمَا هِيَ وَلِيَدَةُ الْفَكِرِ. (٣)

١. عَضْبِيَّة: مُحَمَّدُ عَبْدُ الْخَالِقِ، دراساتُ لِأَسْلَوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، ٢٠٠٤م، دارُ الْحَدِيثِ، الْقَاهِرَةُ، (دِيْط)، ٢: ٢٤٧.

٢. انظر: الْبَغْدَادِيُّ (عَبْدُ الْقَدَرِ): خِزَانَةُ الْأَدْبِ ٣: ٥٢.

٣. فَريحة: الْيَسِّ، نَظَرِيَّاتُ فِي الْلُّغَةِ، ١٩٨١م، دارُ الْكِتَابِ الْلَّبَنِيِّ، بَيْرُوتُ، طِ٢، ص: ١٢٥.

وربما تكون (هل) بمعنى: (قد)، وذلك مع الفعل، نحو قوله: (هل قمت)
معنى: (قد قمت)، ومدح قوله تعالى: «هُلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِنَ الدُّهْرِ»⁽¹⁾ قالوا
معناه: (قد أتى عليه ذلك)، وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل قول زيد الخيل:⁽²⁾
سلال فوار من يربو عيشتنا أهل رأينا يستحق القُبَّذِي الأكم

وزعم بعضهم أنَّ (هل) في الآية للتقرير،⁽³⁾ وهذا مردود، لأنَّه لم يتثبت في
(هل) معنى التقرير، فيُحمل هذا عليه، ولا يليق بالأية، بل اللائق بـ(هل) فيها أن
تكون للتحقيق، فهي أشبه بـ(قد) الدخلة على الماضي المذكور في بابها من
غيرها.⁽⁴⁾ وـ(هل) هذه التي بمعنى: (قد) أمكن في الصُّدارَة من (قد) نفسها، إذ لم
ترد في الشواهد العربية إلا متصدرة، ولم يُحتمَ حول ذلك خلاف.

2.3 الفعل المتصل بأحد حرف الاستقبال: السين و(سوف):

إنَّ حرف الاستقبال: السين وسوف من الحروف المختصة بالفعل المضارع،
ويختصانه للاستقبال، وينزلان منه منزلة لجزء، ولهذا لم يعملا فيه مع
اختصاصهما به.⁽⁵⁾

1. سورة الإنسان، آية: ۱/ يرى العبد أنَّ معناه: قد أتى على الإنسان حين من الدهر. وـ(قد)
تكون جدداً، وتكون خبراً. وهذا من الخبر؛ لأنَّك قد تقول: (فهل وعظتك؟)، (فهل أعطيتك؟)
تقرَّه بذلك قد أعطيته ووعظته. والجند أن تقول: (وهل يقدر واحد على مثل هذا؟). (معنى
القرآن ۳: 213)

2. انظر: المبرد: المقضب ۱: ۴۴، ابن جنبي: للخصائص ۲: ۴۶۵، ابن الشجري: الأمالي
۱: ۱۶۳، ابن هشام: مغني للبيب ۲: ۴۰۶، البنداري (عبد القادر): خزانة الأدب ۱۱: ۲۶۱.

3. انظر: ابن جنبي: للخصائص ۲: ۴۶۴ – ۴۶۵.

4. انظر: سيبويه: الكتاب ۳: ۱۸۹، المبرد: المقضب ۱: ۴۳ – ۴۴، المالقي: رصف المبني
ص: ۴۷۰ – ۴۷۱، ابن هشام: مغني للبيب ۲: ۴۰۵ – ۴۰۸.

5. انظر: المالقي: رصف المبني ص: ۴۶۰، ابن هشام: مغني للبيب ۱: ۱۵۸ – ۱۵۹.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ السين التي تدخل على المضارع نحو: (سأفعلُ)
أصلها (سوف)، وذهب البصريون إلى أنها أصل ب نفسها، والعلة عند الكوفيين أنه
لما كثُر استعمال (سوف) في كلامهم حنفوا منها (اللوو) و(الفاء) تخفيفاً، والذي يدلُّ
على ذلك أنه قد صَنَعَ عن العرب أنهم قالوا: (سوَ أفعُلُ)، و(سوَ لَفْعُلُ)، و(سَيْ
لَفْعُلُ).⁽¹⁾ وإذا جاز أن تُحذَفَ (اللوو) نَارَةً و(الفاء) أخرى لكثرَةِ الاستعمال جاز أن
يُجمعَ بينهما في الحذف.⁽²⁾

ويرى رمضان عبد التواب أنَّ "سوف" لقلم من السين، والسين جزءٌ مقطَّعٌ
منها، و(سوف) من الكلمات القديمة في اللغات السامية الأخرى: كالآرامية فهي
فيها: sawpa وهي اسم معناه فيها: الغاية، والنهاية. ثمَّ أصبحت في العربية لادة تدلُّ
على الاستقبال في الأفعال، ثمَّ بدت تعانِي قصاً لبعض أطراقيها في الفترة التي
سبقت نزول القرآن الكريم؛ فقد ورد أنَّ العرب قالوا: (سوَ يكونُ) و(سوَ يكونَ)
و(سوَ يكونُ) و(سوَ يكونَ)، وعندما جاء للقرآن الكريم سجِّل لها إحدى صور التطور
في (سوف)، أو قُلَّ المرحلة الأخيرة منه، مع الأصل الذي كان لا يزال يعيش معه
جنبًا إلى جنب، كما روى لنا اللغويون صور التطور الأخرى التي لم يكتب لها ما
كتب لغيرها من الخلود.⁽³⁾

ولم أجد في كلام القدماء من النحاة ما يدلُّ على أنَّ الفعل المتصل بحرف
الاستقبال صدارة الجملة العربية، بل وجدتهم يضعون لمنتهٍ تنتهي فيها معمولات
الفعل المتصل بحرف الاستقبال عليه، مثل قول المبرد (285هـ): كما تقول: (زيداً

1. لنظر: ابن خالويه: الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، إعراب ثلاثة سورٍ من القرآن الكريم،
(دمت)، ت: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ص: 121.

2. لنظر: الأبياري: الإنصاف، مسلة: 92، 2: 646.

3. عبد التواب: التطور اللغوي ص: 140.

سأضرب⁽¹⁾). فَقُدْمُ المفعول به (زيداً) على الفعل المتصلب بحرف الاستقبال، ولو كان هذا ممتنعاً لما أقدم عالم من علماء العربية الأول على مثل هذا الصنف.
ونصّ أبو حيـان (745هـ) على أنَّ حرف التقىـس لا يمنع من عمل ما بعده من الفعل فيما قبله على أنَّ فيه خلافاً شـذاً، وصاحبـه محـجـوج بالسماع، قال النـمر بن تـولـب⁽²⁾:

فَلَمَّا رَأَتْهُ أَمِنَا هَانَ وَجَذَهَا
وَقَالَتْ: لَيْوَنَا هَكَذَا سَوْفَ يَفْعَلُ

فـ(كهـذا) منصوب بـ(يفـعل) وهو بـحرف الاستقبال⁽³⁾. أي (سوف يـفعلـ هـذا). ومعـظم الـفـاظ لـالـصـدارـة لا يـعـملـ ما بـعـدـهاـ فـيمـا قـبـلـهاـ؛ لـذـا خـرـجـ الفـعلـ المـتصـلـ بـحـرـفـ الاستـقبالـ مـنـ لـنـ يـكـونـ لـهـ الصـدارـةـ الدـائـمـةـ لـلتـراكـيـبـ لـالـعـرـبـيـةـ مـنـ وـجـهـ نـظـرـ لـبـيـ حـيـانـ (745هـ).

وفي كلام لـبـيـ حـيـانـ (745هـ) ما يـشـيرـ إـلـىـ أنـ هـنـاكـ خـلـافـاـ فـيـ تـقـدـمـ مـعـمـولـ الفـعلـ المـتصـلـ بـحـرـفـ الاستـقبالـ عـلـيـهـ، وـيـصـفـهـ بـأـنـهـ شـذاـ، وـمـدـفـوعـ بـالـسـمـاعـ، وـيـذـكـرـ شـاهـداـ عـلـىـ ذـاكـ قـوـلـ لـلـنـمـرـ بـنـ تـولـبـ السـابـيقـ.

ومـنـ الشـواـهدـ عـلـىـ مـثـلـ هـذـاـ التـقـدـيمـ مـا جـاءـ فـيـ الـقـرـآنـ لـلـكـرـيمـ مـنـ التـقـدـيمـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: وَهُمْ مـنـ يـعـدـ غـلـبـيـمـ مـتـيـظـيـوـنـ⁽⁴⁾. فـقـدـ تـقـدـمـ مـتـعـلـقـ لـفـعلـ المـتصـلـ بـحـرـفـ الاستـقبالـ (منـ يـعـدـ غـلـبـيـمـ) عـلـيـهـ.

وـمـعـ إـجـمـاعـ النـحـاةـ عـلـىـ جـواـزـ تـقـدـمـ مـعـمـولـ الفـعلـ المـتصـلـ بـحـرـفـ الاستـقبالـ، نـجـدـ لـسـهـيـلـيـ (581هـ) يـخـالـفـ ذـاكـ، وـيـرـىـ لـهـ لـاـ يـسـتـقـيمـ تـقـدـيمـ الـظـرـفـ عـلـىـ لـفـعلـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ مـنـ أـجـلـ لـلـعـينـ أـوـ (سـوـفـ)، لـاـ تـقـلـ: (عـدـاـ سـيـقـوـمـ زـيـدـ)، لـوـجـوهـ مـنـهـاـ:

1. المبرد: المقتصب 2: 8.

2. انظر: ديوان للـنـمـرـ بـنـ تـولـبـ الغـلـبـيـ صـ: 102. / جـاءـ روـيـتـهـ فـيـ الـدـيـوـانـ: (فـلـمـا رـأـتـهـ أـمـنـاـ هـانـ وـجـذـهـاـ....).

3. أبو حـيـانـ: الـبـحـرـ لـلـمـعـيـطـ 6: 194.

4. سـوـرـةـ الرـوـمـ، آيـةـ 3.

لأنَّ السين تتبَعُ عن معنى الاستثناء، والاستقبال لل فعل، وإنما يكون مستقبلًا بالإضافة إلى ما قبله، فإنَّ كان قبله ظرف أخرجه (السين) عن الوقع في الظرف، فبقي الظرف لا عامل فيه، فبطل الكلام؛ فإذا قلت: (سيقوم زيدٌ غداً)، دلتُ (السين) على أنَّ الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله، وليس قبله إلا حالة المتكلِّم، ودلَّ لفظ (غداً) على استقبال لل يوم فتطابقاً، وصار ظرفاً له.

ووجه ثانٌ مانع من التقديم في الظرف وغيره، وهو أنَّ (السين) و(سوف) من حروف المعاني الداخلة على الجملة، ومعناها في نفس المتكلِّم، وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام، والتفي، والتمني، وغير ذلك، ولذلك قَبَحَ: (زيداً سأضرب) و(زيد سيقوم).⁽¹⁾

فالسهيلي (581هـ) يرى في حرف الاستقبال المتصِّل بالفعل مقيداً له، ولعنصري الجملة الأخرى، فيجعل الفعل في صدر الجملة، وكلُّه بهذا يجعل الجملة الفعلية أكثر نَمَطَيْةً، وأقرب إلى الترتيب المعهود الذي سلكه من تقديم الفعل بليه الفاعل بليه متعلقات الجملة.

وأرى أنَّ الأغلب عدد استعمال الفعل المتصِّل بحرف الاستقبال لا ينفرد عليه شيءٌ من الجملة التي هو أحد عناصرها، وقد قلت: (الأغلب) معتقداً أنَّ القوانين اللغوية ليس لها صفة الحتمية، بحيث يحكم حكماً قطعياً على صدارة الفعل المتصِّل بحرف الاستقبال (ومعنى ذلك أنه ليس هنا (صواب مطلق) في طريقة نحوية معينة، ولكن هناك طريقة أصحُّ، أو أفضل من طرق أخرى، وهذه الحقيقة يؤكدها (تشويمكى) تأكيداً قوياً في كل كتاباته).⁽²⁾

لذلك أرى أنَّ تقديم معمول الفعل المتصِّل بحرف الاستقبال ليس خطأ نحوياً، بل أرى أنَّ هذه الطريقة نحوية مقبولة، ولكنَّ الأصحُّ لا ينفرد هذا المعمول على

1. السهيلي: نتائج الفكر ص: 121 – 122.

2. الراجحي: عبده، النحو العربي والدرسن الحديث بحث في المنهج، 1986م، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ط)، ص: 128.

فعله، فقد تتبعَ الأفعال المتصلة بالمسين وسوف في القرآن الكريم، فوجدتها كثيرةً ما تأكي صدر جمل مستقلة نحو قوله تعالى: **”مَا صِرِفْ عَنِ آيَاتِنِي الَّذِينَ يَكْبُرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ“**.⁽¹⁾

و جاءت الجملة المصدرة بالسين و(سوف) خبراً للمبتدأ في نحو قوله تعالى: **”وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا مُسْتَكِرُ جَهَنَّمَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ“**⁽²⁾ كذلك لفtern جواب لمم الشرط الواقع مبتدأ بالمسين و(سوف) في آيات كثيرة، نحو قوله تعالى: **”وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَذَّابًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا“**⁽³⁾ و جاءت الجملة المصدرة بالسين و(سوف) مفعولاً للقول في نحو قوله تعالى: **”أَفَلَنْ سَأَلُوكُمْ عَلَيْكُمْ مِنْهُ نِكْرًا“**⁽⁴⁾ وهذه جمل مستقلة بحسب أصلها تتضمنها الأفعال المتصلة بالسين و(سوف)، ولم يتقدم معمول الفعل المتصيل بالسين و(سوف) على عامله في القرآن الكريم إلا في قوله تعالى: **”وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلِيهِمْ سَيَغْلِبُونَ“**.⁽⁵⁾

3.3 الفعل المتصيل بـأحدى نوني التوكيد:

نوينا التوكيد في اللغة للغة الخفيفة والتقيئة هما أصلان عند البصريين، وقال الكوفيون: التقيئة أصل، ومعناها التوكيد، وقال الخليل (170هـ): التوكيد بالتقىلة لبلوغ، ويختصان بالفعل، ويؤكّد بهما صبغ الأمر مطلقاً، ولا يؤكّد بهما للماضي مطلقاً، ولما المضارع فلنـ كان حالاً لم يؤكّد بهما، وإنـ كان مستقبلاً لـأكـد بهما.⁽⁶⁾

1. سورة الأعراف، آية: 146.

2. سورة الأعراف، آية: 182.

3. سورة النساء، آية: 114.

4. سورة الكهف، آية: 83.

5. سورة الروم، آية: 3.

6. انظر: ابن هشام: معنى النبيب 2: 391 – 392.

ويرى عبد الصبور شاهين أنَّ أسلوب توكيد الفعل بالثون المُشَدَّدة هو نمط خاص بالعربية، لم تعرفه لغةٌ لغةٌ من اللغات السامية الموجودة، وإنْ عرف بعضها إنماطًا آخرًا.⁽¹⁾

ولالغة العربية هي تأكيدها للجملة الفعلية تتخذ عدة طرق منها: دخول بعض السوابق على الفعل كالحرف (قد) أو اللام مع (قد)، وكذلك وصل بعض اللوالح بالفعل كثون التوكيد التقليلية والخفيفة.⁽²⁾

وأساليب التوكيد في اللغة العربية تضفي نوعاً من الجمود على حركة عناصر الجمل؛ ومثال ذلك صداررة الفعل المنتصل بـ(قد) الحرفية التي تؤيد التحقيق والتوكيد للجملة العربية بحيث لا ينعدم شيءٌ من عناصرها عليه، وكذلك ما اتفق عليه النهاة من عدم جواز تقديم أخبار الواسخ المتنصلة ببعض أحرف الجر لـالزائدة، مثل: (الباء ومن) وهذه الأحرف لـالزائدة تقييد التوكيد، فهي بمثابة تكرار الجملة مرة ثانية، وكذلك صداررة (إن) التوكيدية للجملة الاسمية، وغير ذلك من عناصر التوكيد.

وقد أوجب الأسترابادي⁽³⁾ تأكيد منصوب الفعل عنه إنْ كان الفعل بـثون تأكيد مُشَدَّدة، أو مُخففة، فلا يقال: (زيداً لضربي)، ولعل ذلك لكون تقييم المنصوب على الفعل تليلاً في ظاهر الأمر على أنَّ الفعل غير مهم، وإنَّ لم يؤخر عن مرتبته، أي: الصدر، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهماً، فيتناهى في ظاهره.⁽⁴⁾ ونص الصبان⁽⁵⁾ على أنَّ الفعل المؤكَّد بالثون لا ينعدم معموله عليه.⁽⁶⁾ ويُعلل ذلك بأنَّ تأكيد الفعل يقتضي اهتماماً به، فيقدم.⁽⁷⁾ وكذلك يرى

1. شاهين: عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، 1977م، مؤسسة للرسالة، بيروت، (دط)، ص: 96.

2. انظر: كذلك: من وظائف الصوت اللغوی ص: 49.

3. الأسترابادي: شرح الكافية 1: 304.

4. الصبان: الحاشية 1: 100.

5. الصبان: الحاشية 1: 100.

عباس حسن أنَّ كُلَّ فعل أمرٌ لو مضارع لتصلتْ بآخره دون التوكيد، فإنه يمتنع أنْ يتقدِّم عليه شيءٌ من معمولاته إلَّا للضرورة؛ لأنَّ تقدِّم هذا المعمول يُخرجه من حيز التوكيد، فيتافق مع المراد من تأكيدِه.⁽¹⁾

فهم يرون أنَّ العربية في ترتيبها المختلفة تقدِّم العنصر المهم، وتوكيد الفعل كما يرون مؤذنًا بكونه مهماً؛ لذلك يجب تقديمِه، وهذا ما يؤكِّدُه سيبويه(180هـ) بقوله: "إِنَّمَا يَقْدِمُونَ لِلذِّي بِبِيَانِه أَهْمٌ لَهُمْ، وَهُمْ بِبِيَانِه أَعْنَى".⁽²⁾ ويرى فؤاد الترزي أنَّ الجملة العربية "تُتبع في ترتيبها نظام عقلي خاصٍ يقوم على تقديم الأهم على ما هو دونه في الأهمية، لاستجلاب الصورة الذهنية التي تعكسها بشكل يتلاءم ومقتضى الحال".⁽³⁾

ويرى عبد القاهر الجرجاني(471هـ) أنه لا يكفي أن يقال قدم للغاية والاهتمام، ولتخيلهم ذلك قد صغر لمر (التقديم والتأخير) في نفوسهم، وهو توا الخطأ فيه حتى إنَّك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف، ولم ترَ ظناً لزرياً على صاحبه من هذا وشبيهه.⁽⁴⁾

ويرفض إبراهيم أنيس القول بالتقديم والتأخير؛ للاهتمام والغاية وغير ذلك من المعاني حيث يقول: "لا معنى لأنَّ تنساق مع البالغين، حين يَعْزُون تقدِّمَ المُسند إليه إلى أَسْوَرَ تلمسوها من شواهد مُعْتَدلة، كالتمكنُ في ذهن السامِع، والتَّعْجُل بالمسارَة أو للعَسَاءَة، والاستلذَاد، والتعظيم، والتحفِير، ومن لغُرِيبِ أَهْمَّهم يجعلون هذه الأسبابَ نفسها أو معظمها داعياً من دواعي تقدِّمَ المُسند لِبِضا، ودراستهم هنا لا

1. حسن: النحو الواقي 1: 80.

2. سيبويه: الكتاب 1: 34.

3. الترزي: في أصول اللغة والنحو ص: 212.

4. الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: 471هـ)، دلائل الإعجاز، 2004، ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخاجي، القاهرة، ط5، ص: 108.

تعدو أن تكون نقداً أدبياً لأمثلة معينة تصوروا فيها تلك الأمور التي أشاروا
إليها.⁽¹⁾

ولم يقتصر القول بالتقديم والتأخير من أجل هذه المعانى على البلاغيين فقط، بل نجد مثل ذلك عند النحاة، وإن كان النحاة يعلّون التقديم والتأخير لأجل هذه المعانى وغيرها في الأساليب القياسية للمطردة، وليس في الأمثلة المحدودة المعينة، ولقول بصدارة الفعل المؤكّد بالنون لكونه مهمّاً مثل على ذلك.

ليس من اليسير تعطيل صدارة الفعل المتصّل بنون التوكيد أو حصره في دائرة المعنوية والاهتمام، بل ليس من الھيئ ان يقال لم اتخذت اللغة العربية هذا المسار من الترتيب وذلك؛ لأنَّ ترتيب الكلمات في كلّ لغة ليس إلَّا وليد تطور طوبل المدى، ونتيجة مرور فرون كثيرة على هذه اللغة، ومن الصعب الوقوف على كلّ الظروف للأقوية لو الاجتماعية التي ساهمت في مثل هذا التطور حتى صار نظام الجملة على ما ناله ونعتده في كلّ لغة.⁽²⁾

وقد ورد في اللغة العربية شواهد عدّة تُقْسِمُ فيها معمول الفعل المتصّل بنون التوكيد، ومن هذه الشواهد للمثل العربي: «يعين ما أريتك»⁽³⁾. حيث تُقْسِمُ شبه الجملة (يعين) على مُتعلّقه الفعل المتصّل بنون التوكيد (أريتك). وكذلك قول أمرى القيس:⁽⁴⁾

قالت فاطمة حل شعرك متّحة
لبعض كندة تمنّع قبلا

1. ليس: من أسرار اللغة ص: 259.

2. ليس: من أسرار اللغة ص: 252.

3. الميدلسي: أحمد بن محمد التميمي (ت: 518هـ)، مجمع الأمثال، 1987م، ت: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 143.

4. انظر: ديوان أمرى القيس ص: 358، سبويه: الكتاب 3: 514، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 11: 384.

حيث يرى عبد القادر البغدادي (1093هـ) أنَّ "بعد" ظرف يتعلُّق بـ(تمدح)
محذوفاً لا بـ(تمدح)، لأنَّ المؤكَّد بالبنون لا يقتضي معه مفعوله عليه، وفيه إذا كان
ظرفًا يجوز، وقد علق به العيني (855هـ).⁽¹⁾ وقوله بأنَّ "بعد" ظرف يتعلُّق
بـ(تمدح) محذوفاً لا يستقيم، لأنَّ التقدير يجب أن يكون متوافقاً مع ما يمكن أن
تتجه القواعد اللغوية من أساليب.⁽²⁾ ولا داعي لتقدير فعل محذوف يقتصرُه الفعل
المذكور؛ لما في ذلك من تهافت بلاخي.⁽³⁾ ولا يأس بإجازة تقديم شبه الجملة في
لغة الشعر، وحجَّة ذلك ورود أمثلة متعددة تكفي للقياس عليه. وهذا ما يرضيه
الصيَّان (1206هـ) بقوله: "ويتعيَّن حمل امتياز التقدِّم — إنْ سلِم — على حالة
الاختيار دون الضرورة".⁽⁴⁾

ومن الشواهد ليضيَّع على تقديم شبه الجملة على الفعل المتصلِّب بنون التوكيد
في لغة الشعر قول الكَمَيْت بن ثُعْلَب:⁽⁵⁾
 فَهَمَا تَشَاءْ مِنْهُ فَزَلَّةْ تُغْطِيكُمْ وَمِمَّا تَشَاءْ مِنْهُ فَزَلَّةْ تَمْنَعَا

حيث تقدم شبه الجملة (منه) الثاني على متعلقه (تمنعاً) المتصلِّب بنون التوكيد
الخفيفة المنقلبة أَلْفَأ، ويُجُوز أن يتعلُّق به بناءً على أنه يتَوَسَّع في الظروف ما لا
يتَوَسَّع في غيرها.⁽⁶⁾

وعلى هذا تكون ذون التوكيد بمثابة مقيِّد لرتبة الفعل، فتجعله في صدر
الجملة العربية محافظة بذلك على الترتيب النمطي للجملة الفعلية، وما ورد من

1. البغدادي (عبد القادر): 11: 384.

2. انظر: عبد الطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص: 86.

3. حسن: النحو الواقعي 1: 104.

4. الصيَّان: الحاشية 1: 100.

5. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 515، البغدادي (عبد القادر)، خزانة الأدب 11: 390، الشنقيطي:
الدرر الواحة 5: 165.

6. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 11: 394.

تقديم كان في لغة الشعر، ولم يكتُم في لغة الشعر سوى شبه الجملة، لما يمتاز به من حرية التحويل الموضعي.

4.3 الفعل المتصل بـ(ما) الكافية:

إن الأفعال التي تتصل بـ(ما) الكافية في اللغة العربية ثلاثة، هي: (قل)⁽¹⁾ و(كثراً) و(طال). فـ(قل) تدل على القلة، وـ(كثراً) وـ(طال) يدلان على الكثرة، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرّاح بفعلها، وقد زعم بعض النحاة أنَّ (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافية، ولا يعنيها هذا الخلاف بقدر ما يعنيها رصد للظواهر الموقعة لهذه العناصر.

وقد نصَّ ابن عباس (643هـ) على أنَّ (فَلَمَا) لِمَا كُنْتَ بـ(ما)، ودخلت على الفعل في (فَلَمَا يَفْعُلُ)، ولجري نفيه، وغلب ذلك فيه، ضارع الحرف، فلم يقتضِ الفاعل كما لا يقتضيه الحرف، ولذلك لا يقع إلا مصدرًا، ولا يكون مبنياً على شيء، فاما (كثُرَّ مَا يَقُولُنَّ ذَلِكَ)، فلما كان خالقه أجرى مجراء،⁽²⁾ وإن عباس (643هـ) في هذا يقرر أنَّ سلوك (فَلَمَا) في التراكيب العربية من حيث صدارته الجملة بشبه سلوك عناصر النفي، وهذا ما نصَّ عليه ابن الصراج (316هـ) من قبله في حديثه عن الفعل الماضي (قل) بأنه «وضعته العرب موضع (ما) لأنَّه أقرب شيء إلى المنفي للقليل كما أنَّ أبعد شيء منه الكثير».⁽³⁾ وكذلك يقرر ابن عباس (643هـ) أنَّ (كثُرَّ مَا) له مصدر للجملة، فهو يجري مجرى (فَلَمَا) من الناحية الموضعية، وإن خالقه من الناحية الدلالية.

وإبن هشام (761هـ) في حديثه عن (قل) و(كثراً) و(طال)، واتصالها بـ(ما)، وكفُّها عن الفعل يرى أنَّ «عِلْمَهُ ذَلِكَ شَبَهُهُنَّ بـ(رُبٌّ)».⁽⁴⁾ ويرى الدسوقي (1230هـ)

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 115، ابن هشام: المعجمي 1: 336.

2. ابن عباس: شرح المفصل 5: 170.

3. ابن الصراج: الأصول 2: 168.

4. ابن هشام: معجم التبيب 1: 336.

في حاشيته على المغني أنَّ هذا الشبه يكمن في الدلالة على القلة أو الكثرة، والتصدير أول الكلام.⁽¹⁾ فكما أنَّ (رب) لها الصدارة في الجملة العربية، كذلك هذه الأفعال لها صدارة الجملة العربية.

وقد ورد عن العرب لسلوب سماعي يُلزم فيه (أقلُّ) صدارة الجملة، فلا ينفِّذ عليه شيءٌ من معمولاته، وهذا الأسلوب هو قولهم: (أقلُّ رجلٍ يقول ذلك...)، وقد نصَّ ابن السراج(316هـ) على أنَّ (أقلُّ رجلٍ) أجزوه مجرىً (قلُّ رجلٍ)، فلا تدخل عليه العوامل، وجعلتْ (أقلُّ) مبتدأة صَدراً إذا جُعلتْ تتوبَ عن النفي، كما أنَّ النفي صدر، فلا يبُنون (أقلُّ) على شيءٍ، فتقول: (أقلُّ رجلٍ يقول ذلك)، ولا تقول: (ليتَ أقلُّ رجلٍ يقول ذلك)، ولا (العلُّ) ولا (إنْ).⁽²⁾

ويُعلَّل النهاة سبب عدم جواز دخول (ليت) و(العلُّ) و(إنْ) على (أقلُّ) أنَّ هذه العناصر لها الصدارة في الجملة العربية، ومنعوا ذلك؛ لكيلا يجتمع شيئاً من كلِّ مِنْهما الصدارة، فيقع بينهما التعارض، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر، هذا ما يقوله النحاة، ولكن السبب الحقيقي هو عدم استعمال العرب الفصحاء للأسلوب المشتمل على أداتين لهما الصدارة.⁽³⁾

ويظهر من قول ابن السراج(316هـ) أنَّ (أقلُّ) أيضاً له صدر الكلام، وإن لم تتصل به (ما).

1. الدسوقي: مصطفى محمد عرفة (ت: 1230هـ)، حلية الدسوقي على مغني الباب عن كتب الأعرب، 2000م، ت: عبد السلام محمد لطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، 2: 228.

2. ابن السراج: الأصول 2: 168.

3. حسن: النحو الوافي 1: 571.

5.3 الفعل الجامد:

مُصطلح لجمود من المصطلحات التي اكتنفها الغموض في النحو العربي سواء من الجانب النظري لم الجانب التطبيقي، وليس أول على ذلك من النظر في تعريفهم له، فقد عزف سيبويه(180هـ) الفعل الجامد بأنه "ما وضع موضعًا واحداً".⁽¹⁾ وتبعد في ذلك ابن السراج(316هـ) حيث قال: "اعلم أن كل فعل لزم بناءً واحداً، فهو غير متصرّف، وقد ذكرت أن التصرّف لأن يقال فيه: فعل يفعل، ويدخله تصاريف الفعل، وغير المتصرّف ما لم يكن كذلك".⁽²⁾

فالفعل الجامد عند سيبويه(180هـ) وابن السراج(316هـ) هو ما لم يؤخذ من مادته غيره من الصيغ.

في حين يرى المبرد(285هـ) أن كل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرّف؛ لأنّه إن تصرّف بطل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخله من المعنى أكثر من ذلك.⁽³⁾

والمبرد(285هـ) في حديثه عن المعنى لا يقصد المعنى المعجمي لل فعل، وإنما يقصد المعنى اللالى للسياق، وبناء على ذلك، فإن التصرّف الذي يتحدث عنه هو تصرّف في السياق بأكمله، وليس تصرفاً في صيغة الفعل التي تثبت في هذا السياق على هيئة واحدة بحكم جمود السياق، لا جمود الصيغ.

فالجمود الذي يتحدث عنه سيبويه(180هـ) وابن السراج(316هـ) هو جمود المفردات، لاما للجمود الذي يتحدث عنه المبرد(285هـ)، فهو جمود التراكيب والأساليب الذي يشمل المبني والمعنى.

والمحدثين رأى آخر في تعريف الجامد، فهو عند عبد الصبور شاهين "ما يؤخذ من مادته على غير قياس، فلو نظرنا في مادة (ال، ي، س)، فقد أخذ منها

1. سيبويه: الكتاب 1: 46.

2. ابن السراج: الأصول 1: 98.

3. المبرد: المقضب 4: 175.

لل فعل (ليس) على غير قيام، لأنَّ قيام الفعل الماضي لِنَ تتحرك عنه من ناحية، وأنَّ يكون له مضارع وأمر من ناحية أخرى، وهو ما لم يتحقق فيما أخذ من هذه المادة، فهو إذن كلمة جامدة أخذت من مادة غير مُخصبة.⁽¹⁾

والأفعال التي لها الصدارة في هذا الباب إما أن تكون لكتسب الصدارة من طريق المبتك؛ بحسب جمود الحالاتها، وإما أن تكون لفعاً جامدة الصيغ، وليس لجمود الصيغ دور في صدارتها للتراتيب سوى أنَّ العرب نطقوا بها هكذا، وهي على النحو الآتي:

1.5.3 (ليس):

للنهاة في (ليس) مذاهب عدة، فمنهم من عدُّها فعلاً ناقصاً لا يتصرَّف، فلازم رفع الاسم ونصب الخبر. وزعم ابن السراج (316هـ) أنها حرف بمنزلة (ما) دال على نفي الحال، وترد (ليس) للنبي العام المستترق به للجنس، وهو مما يُغفل عنه،⁽²⁾ ومنهم من عدُّها حرف عطف، ومنهم من عدُّها من أدوات الاستثناء. وقد سُمِّيت بضم اللام (لسن).⁽³⁾

ونصَّ سيبويه (180هـ) على أنَّ (ليس) "وضعٌ موضعاً واحداً، ومن ثم لم تُصرَّفْ تصرُّفَ الفعل".⁽⁴⁾ ويعني بهذا أنها جامدة لا يتصرَّف؛ ذلك لأنَّها تُلزم صورة واحدة، فلا يوجد من مادتها فعل مضارع، أو أمر، أو غير ذلك من المُشتقَّات الأخرى، وعلى ذلك تكون (ليس) كلمة جامدة أخذت من مادة غير مُخصبة.

1. شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية من: 107.

2. لنظر: ابن مالك: شواهد للتوضيح والتصحح ص: 141.

3. لنظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 323 – 326.

4. سيبويه: الكتاب 1: 46.

وَتُعَدُّ (ليس) في الأسلوب العربية عنصر نفي يقوم بتحويل معنى الإيجاب والقبول إلى ما ينافي، وهي بذلك تتصدر الجملة العربية، فلا ينفِّذُ عليها اسمها إجماعاً. أمّا خبرها فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديمها عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد (285هـ) من البصريين، وزعم بعضهم أنَّه مذهب سيبويه (180هـ)، وليس بصحيح، والصحيح أنَّه ليس له في ذلك نصٌّ، وذهب البصريون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها.⁽¹⁾

ولا يصحُّ من البصريين مثل هذا لقياس المنطقي الذي لا يقوم على تتبع الظاهرة اللغوية، ووصفها كما هي لذاتها. فالظواهر الموقعة لـ(ليس) تختلف عن الظواهر الموقعة لـ(كان). ولا يكون القول وصفياً إلا إذا كان بين تركيب وتركيب آخر مناظر له في اللغة العربية.

وَخُجْلَةُ الكوفيين فسي منع تقديم خبر (ليس) عليها لأنَّ (ليس) فعل غير متصرف، والفعل إنما يتصرف عملة إذا كان متصرفاً في نفسه. فاما إذا كان غير متصرف في نفسه، فينبغي ألا يتصرف عملة؛ فلهذا قلنا: لا يجوز تقديم خبره عليه.⁽²⁾

ويرى تمام حسان أنَّه في مثل هذه المقولات يدخل المنطق فحذل من الخلط بين لساني والمنطق.⁽³⁾ وتعيّق البحث في أي ظاهرة من الظواهر اللغوية يتمُّ بدلوات تختلف عن الجدل المنطقي، والمقولات الفلسفية.⁽⁴⁾

لذا نجد عالماً من علماء العربية مثل أبي حيان (745هـ) لا يقنع بمثل هذه المقولات الفلسفية، وكأنَّه يرى أنَّ الركون إلى مثلها معنٍ يسيء إلى لغة العرب،

1. الأبياري: الانصاف، مسألة: 18، 1: 160.

2. المصدر نفسه 1: 161.

3. حسان: تمام، مناهج البحث في اللغة، 1990م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (دط)، ص: 195.

4. النظر: حجازي: مدخل إلى علم اللغة ص: 67.

ولئه يجب على عالم اللغة إذا أراد تحرير أي حقيقة من الحقائق اللغوية استقراء كلام العرب في مظنه، ويظهر ذلك للمنهج الذي يعتنقه في قوله: «وقد تتبع جملة من دواوين العرب، فلم لظرف بقى خبر (ليس) عليها». ⁽¹⁾

ولو لأنَّ المتأخرین من النحاة الکوفیین لکھوا بما قاله أبو حیان (745ھـ)، وكذا ما نصَّ عليه ابن عقیل (769ھـ): بأنه تم برد من لسان العرب بقى خبر (ليس) عليها». ⁽²⁾ لكن ذلك أقوى لموقفهم، وأقرب إلى المنهج العلمي في دراسة الظواهر اللغوية.

وحُجَّة البصريين أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الكلام الفصيح، ومنه قوله تعالى: «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَنَّمَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ»: ⁽³⁾ ووجه الدليل في هذه الآية أنه قبَّ معمول خبر (ليس) على (ليس). فإنَّ قوله تعالى: (يوم يأتيهم) يتعلَّق بـ(مصروف)، وقد قسمه على (ليس) ولو لم يجز تقديم خبر (ليس) على (ليس)، وإلاً لَمَّا جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل: ⁽⁴⁾

ومسولة البصريين: (إنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل) مقوله فلسفية منطقية ثبتَ النحاة أنفسهم عدم دقتها، حيث أجازوا تقديم معمول خبر (إن) على اسمها دون الخبر. ⁽⁵⁾

1. أبو حیان (الأندلسي): ثلث البحر المحيط 5: 206.

2. ابن عقیل: شرح ابن عقیل 1: 258.

3. سورة هود، آية: 8. / يرى الزجاج إنَّ (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) ملصوب بمصروف، المعنى: ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم يأتيهم. (معانٍ القرآن وإن عربه 3: 40)

4. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 18، 1: 162.

5. لنظر: ابن عقیل: شرح ابن عقیل 1: 258 (حاشية المحقق)، الخضرى: الحاشية 1: 252.

ولعل هذه المقولات الفلسفية المنطقية التي تتوالى علينا في هذه المسألة من قبيل "الأخطاء العامة" التي وقع فيها العالم القديم الذي أقحم الفلسفة والمنطق والدين في العلوم اللغوية⁽¹⁾ وليس لمثل هذه المقولات ما يوحيها من الأداء اللغوي.

ويرى الكوفيون لأن استدلال البصريين بهذه الآية "لا حجّة لهم فيه؛ لأنّ لا تُسلّم أنَّ (يوم) متعلّق بـ(مصرّوف)، ولا لأنَّه منصوب، وإنّما هو مرفوع، وإنّما يبني على الفتح؛ لإضافةه إلى الفعل. وإنْ سلّمنا أنَّه منصوب إلا لأنَّه منصوب بفعل مقدر دلّ عليه قوله تعالى: (أَيْنَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ). وتقديره: يلزِمُهم يوم يأتُهم العذاب؛ لقوله تعالى: (وَلَئِنْ أَخْرَنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى لَمَّا مُعَدُّوْدٌ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبَسُهُ)⁽²⁾

ويرى خالد الأزهري (ت: 905هـ) لأنَّه على تقدير شسلieme — تقديم المعمول خبر (ليس) عليها — يجلب بأنَّ المعمول ظرف، فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره⁽³⁾، ويورد النحو شاهداً آخر مجهول للقاتل هو:⁽⁴⁾

فَيَأْتِيَ فَمَا يَرْدَدُ إِلَّا لَجَاجَةً وَكُنْتُ لَيْئَأْ فِي الْخَفَافَاتِ لَمَنْ لَقِيمْ

فإنْ قوله (في الخفاف) متعلّق بـ(لقيم)، وتقدير المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل. والرد عليهم في هذا يتبّعه للرد عليهم في الشاهد السابق من تقدير عامل آخر يتعلّق به شبه الجملة، لو أنَّ شبه الجملة تقدّم، لأنَّه يتسع فيه، أو غير ذلك من الردود.

وبعد ليرد هذين الشاهدين وإخراجهما من حيز الاستشهاد بهما على جواز تقديم شيء من جملة (ليس) عليها، ولأنَّ ما جاء به نحاة البصرة من قبيل افتراض قوله لغوية لا مثيل لها في لغة العرب محاولين بذلك لـ"اعناق التراكيب العربية"

1. فريحة: نظريات في اللغة ص: 116.

2. الأنصاري: الإنصاف، مسألة: 18، 1: 163.

3. الأزهري: خالد بن عبد الله (ت: 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، 2000م، ت: محمد بامسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 245.

4. لنظر: أبو حيلان (الأندلسي): البحار المحيط 5: 206.

الصيحة، ووضعها في مثل هذه القولب التي لا تناظرها، وذلك يقودنا إلى البحث في غير ظواهر اللغة، ويصرفنا عن ظواهرها، بل يصرفنا إلى وضع القواعد النحوية لذلك للظواهر المفترضة.⁽¹⁾

بعد هذا كله يتبيّن أنَّ (ليس) عنصر نفي يتصدّر الجملة العربية، وقد نصَّ نحاة العربية على أنَّ "النفي له صدر الكلام".⁽²⁾

2.5.3 لفعل المقاربة:

ل فعل المقاربة هي: ما وضعت لدنُّ الخبر رجاءً، أو خسولاً، أو أخذًا فيه، وهي: (كاد)، (كرَب)، (أوشَك)، (هَلَّهَلَ)، (أوْكَى)، (لَمْ). لمقاربة الفعل. و(جَعَلَ)، و(طَفِقَ)، و(لَخَذَ)، و(عَلِقَ)، و(أَشَأَ)، و(هَبَ). للشروع فيه. و(عَنِيَ)، و(أَخْلَوَقَ)، و(حَرَى). لترجيّه. ويتعلّن عمل (كان) إلَّا أنَّ خبره يُجب كونه جملة، وشدُّ مجده مفرداً بعد (كاد) و(عَنِي)، وشرط الجملة أن تكون فعلية، وشدُّ مجيء الاسمية بعد (جعل)، وشرط الفعل لِنْ يكون مضارعاً مقويناً بـ(إِنْ) لِنْ كان للفعل (حرى) و(أَخْلَوَقَ)، وأنْ يكون مجرداً منها لِنْ كان الفعل دالاً على الشروع، والغالب في خبر (عَنِي) و(أَوشَك) الافتتان بها، وعدم الافتتان في (كاد) و(كرَب). وتسميتها لفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض.⁽³⁾

ويُنصَّ ابن عقيل (769هـ) على لِنْ "ل فعل هذا الباب لا تتصرّف، إلَّا (كاد) و(أَوشَك)"، فإنه قد استعمل منها المضارع.⁽⁴⁾ ويرى ابن هشام (761هـ) أنَّ هذه

1. عمليّة: خليل أحمد، أسلوب النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي لم التحليل اللغوي، (دكتوراه)، جامعة ليرموك، بريدة، (دّرّة)، ص: 64.

2. الأثباتي: الإنصاف، مسألة: 17، 1: 159.

3. انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 299 – 310، الأسترابادي: شرح الكافية 4: 206، ابن هشام: جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، لومض العمال إلى لغة ابن مالك، 2003م، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1: 271 – 278.

4. ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 310.

الأفعال ملزمة لصيغة الماضي، إلا أربعة استعمل لها مضارع، وهي: (كاد) و(لوشك) و(طفق) و(جعل)، واستعمل اسم الفاعل لثلاثة: (كاد) و(كرب) و(لوشك).⁽¹⁾

ويرى السيوطي (911هـ) أنَّ أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ملزمة للظاهر الماضي.⁽²⁾

وهنا نجد أنَّ النحاة اختلفوا في عدد الأفعال المتصرفة في هذا الباب، لكنهم يجمعون على أنَّ معظمها أفعال جامدة تلزم صيغة الماضي، والنحاة لا يحكمون على أي صيغة من صيغ العربية بالجمود إلا إذا ثبت أنَّ العرب لم يستعملوا غيرها من الصيغ القياسية، والظاهر في كتب النحاة ومعاجم العربية يجد أنَّ مولد الأفعال فيها متصرفة، حتى تلك التي أجمع النحاة على جمودها مثل مادة (ل، ي، س) فإنَّ أصلها: لام يليس.⁽³⁾ وإنْ كان هذا الأصل مهجور الاستعمال، فقد يعاد استعماله من جديد، فالألفاظ تحيا على لفظة متكلميها.

ويرى الأسترابلازي (686هـ) أنَّ كون أفعال المقاربة فروعًا لـ(كان)، محمولة عليها لم يتقدِّم أخبارها عليها، كما كان يتقدِّم خبر (كان) عليه.⁽⁴⁾ ويرى السيوطي (911هـ) أنَّه لا يتقدِّم الخبر في هذا الباب على الفعل. فلا يقال: (أنْ يقوم عَسْنَى زيد) لاتفاقه. قال ابن مالك (672هـ): وللسبب في ذلك أنَّ أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزمها لفوعاً، ولو قُدمت لازدانت مخالفتها الأصل. وأيضاً: فإنَّها أفعال ضعيفة لا تتصرف، فلها حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، فلم تتقدم أخبارها لتفضيلها (كان) وأخواتها.⁽⁵⁾

1. ابن هشام: أوضح المسالك 1: 285 – 287.

2. السيوطي: همع الهوامع 1: 413.

3. انظر: المبرد: المقتصب 1: 246، ابن منظور: لسان العرب 13: 264 – 266.

4. الأسترابلازي: شرح لكتفيه 4: 217.

5. السيوطي: همع الهوامع 1: 420.

والقول بأنَّ لفعل المقاربة فروع لـ(كان) ولخواتها، وأنَّ (كان) أصل لها، وأنَّ (الأصل) يتقدُّم خبره عليه بخلاف (الفرع)، وما كان هذا الاتساع في التقديم لأنَّه (أصل)، بل إنَّ قضية الأصلية والفرعية إجمالاً في النحو العربي كما ورى الوصفيون — بحثٌ ميتافيزيقي لا يعتمد على مبدأ علمي سليم.⁽¹⁾

والقول بأنَّ أفعال هذا الباب ضعيفة؛ لعدم تصرُّفها؛ لذا لا تتقدُّم أخبارها عليها — من تأثير نظرية العامل على النحو العربي، فتعزيز البحث اللغوي يتمُّ بأدوات تختلف عن الجدل المنطقي في نظرية العامل.⁽²⁾ ومن هذه الأدوات دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة.

وعلى هذا، فلابدُّ عدم تقدُّم أخبار هذه الأفعال ليس له علاقة بالأصلية والفرعية، وليس له علاقة بالتصرف والجمود، وإنما جرت اللغة العربية في ترتيب عناصرها في هذا الباب وفقاً لهذا المسلك الذي لا يُعلَّم.

ولم يقف على شاهد نحوي تقدُّم فيه أسماء أفعال المقاربة عليها إلا أنني وجدت للنحو يضعون أمثلة تقدُّم فيها الأسماء على أفعال المقاربة، وإن كانوا يزعمون أنَّ إعرابها مبتدأ، وأنَّ أسماء أفعال المقاربة ضمير مستتر يعود على الاسم المتنقَّم. هذا على لغة تميم. أمَّا على لغة الحجاز، فلا يوجد ضمير مستتر بل ينظر إلى أفعال المقاربة على أنها أفعال تامة مرفوعها: المصدر المسؤول من (أن) وما تدخل عليه.

فتقول على لغة تميم: (هذَّ عَسَتْ لَنْ تَقُوم)، و(الزِّيَادَانْ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا)، و(الزِّيَادُونْ عَسَوَا لَنْ يَقُومُوا)، وتقول على لغة الحجاز: (هذَّ عَسَى أَنْ تَقُوم)، و(الزِّيَادَانْ عَسَى لَنْ يَقُومَا)، و(الزِّيَادُونْ عَسَى أَنْ يَقُومُوا).⁽³⁾

1. انظر: الراجحي: النحو العربي والدرمن الحديث ص: 144.

2. انظر: حجازي: مدخل إلى علم اللغة من: 67.

3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 382، ابن عقب: شرح ابن عقل 1: 315.

ولعلَّ للعرب لم يصدر عنها مثل هذه التراكيب التي يعمّلها النحاة، وهي إلى التمارين العقلية أقرب منها إلى الأداءات الاستعمالية، فقد تتبع الشواهد النحوية الواردة في باب أفعال المقاربة في كتب النحو، فلم أعثر على شاهد ينفي الأسماء على أفعال المقاربة، وكذلك تتبعُ أفعال المقاربة في القرآن الكريم، فلم أجدها إلا في صدر جملتها حتى تلك التي جاءت منها تامة، نحو: (عسى). وعلى هذا يتبيّن أنَّ أفعال المقاربة لها الصدور في الجملة العربية، فلا ينفي عليها شيءٌ من معمولاتها.

3.5.3 (نعم) و(بس) وما جرى مجرّاهما من أفعال المدح والذم:
 في اللغة العربية ألفاظ وأساليب تدلُّ على المدح أو الذم، بعضها يؤدي هذه الدلالة صراحة، لأنَّه وضع لها من أول الأمر نصًا، نحو قوله: مدح، أثني، لذم، مستحب...، ومن هذا النوع للصريح أيضاً (نعم) و(بس)، وما جرى مجرّاهما من أفعال المدح والذم. وبعض هذه الأساليب لا يدلُّ على المدح أو الذم إلا بغيرينة سياقية، وهي أساليب كثيرة في مقدمتها: أساليب النفي، والاستفهام، والتعجب، والتفضيل، ونحوها، فهذه أساليب قد تصمُّ إلى معناها الخاص دلالتها على المدح أو الذم بغيرينة حالية أو مقالية.⁽¹⁾

لنَّ (نعم) و(بس) فعلان ماضيان – على الأرجح – موضوعان للمدح أو الذم، فـ(نعم) للمدح العام، وـ(بس) للذم العام، ومبناهما على (فعل) في الأصل، وفي كلِّ واحدٍ منها أربع لغات: فعل، فعل، وفعل، وفعل. ويلزم باب (نعم) وـ(بس) ذكر شيئين: أحدهما: الاسم الذي يستحقُ به المدح أو الذم، والأخر: للمدح والمذموم، ويطلق عليه المخصوص بالمدح أو الذم.⁽²⁾

1. النظر: حسن: النحو الولفي 3: 367.

2. النظر: سيفويه: الكتاب 2: 175 – 176.

ويجوز أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب (نعم) و(بئس)، فتحولهما إلى (فعل)، فتقول: (علم الرجل زيد). و(جاد التوب ثيبة). و(طاب الطعام طعامة). وكل ما كان من ذلك بمعنى: (نعم) و(بئس) يجوز نقل حركة وسطه إلى أوله، وإن شئت تركت أوله على حاله، وسكنت وسطه.⁽¹⁾ والعناصر التي تكون هذا النمط التركيبى هي نفسها العناصر التي يتكون منها النمط التركيبى في (نعم) و(بئس)، وقد اشتهر من سائر الأفعال في هذا النمط التركيبى فعلان هما: (مساء) و(حيثاً).

وقد نصَّ معظم نحاة العربية على أنَّ (نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما من لفعال المدح والذم أفعال جامدة لا تتصرف.⁽²⁾ وعليه ذلك خروجها عن أصل الأفعال من حيث إفادته الحديث والزمان، ولزومها إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة. والإنشاء من معاني العروف، وهي لا تتصرف فكذا شبهها.⁽³⁾

ولعله من الصعب موافقة النحاة في قولهم بأنَّ هذه الأفعال جامدة في صيغها جموداً انتقائياً، ذلك أنَّ مادة (ن، ع، م) مادة مُخصبة يمكن أن يُؤخذ منها صور كثيرة، نحو: نعم، ينعم، فهو نائم.⁽⁴⁾ ونحو: بئس، يتأمن، فهو بائس.⁽⁵⁾ وكذلك الأفعال: (حيث) و(مساء) وغيرها من الأفعال المستخدمة في مثل هذا النمط التركيبى. ويجب أن نُميِّز الجمود الانتقائى من الجمود السياقى، فال الأول: جمود صرفي يكون في الصيغ، والثانى: جمود نحوى يكون في التركيب. وقد خلط النحاة في باب (نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما من الأفعال بين الجمود الصرفى والجمود نحوى التركيبى.

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 392.

2. انظر: ابن الصراج: الأصول 1: 98، السيوطي: همع الهوامع 3: 17.

3. الخضرى: للاعنة 2: 98.

4. انظر: ابن منظور: لسان العرب 14: 302.

5. المصدر نفسه 2: 8.

والذي أصاب أساليب المدح والذم من الجمود هو جمود نحوه، وليس جموداً صرفاً، والأساليب العربية في مثل هذه الحالات يثبت فيها للفعل على صيغة واحدة من صيغ الأفعال العربية. وهذا ما عَبَر عنه النحاة أنفسهم لثناء حديثهم عن أساليب المدح والذم بأنَّ هذه الأساليب: «كلام يجري مجرى المثل، والأمثال لا تُغير، وتحمل على ألفاظها، وإنْ قلَّتْ اللُّحنُ». (١) فهي أساليب إيجابية تلتزم صورة واحدة.

ويرى محمد أحمد أبو الفرج أنَّ لغة الأمثال جديرة بأنَّ تُعتبر لغوة أخرى مستقلة عن الشعر والنشر، كما أنَّ دراستها جديرة بأنَّ تُظهر لنا لغوة لها خصائصها المتميزة عن النثر والشعر، واعتقدنا بإمكان إفراد الأمثال في العربية على أنها لغوة لها خصائصها قريبة مما يفعله الإنجليز حينما يتحدثون عن العبارات الاصطلاحية (Idioms) على أنَّ لها خصائص متميزة عن غيرها من لغات التعبير. (٢)

وهذا عين ما يقوله روينز (R.H.Robins) من أنَّ «العبارات الاصطلاحية تُشير إلى عادات خاصة في الربط بين الكلمات أو مجموعة من الكلمات غالباً ما تُستخدم مجتمعة بدلالات مختلفة عن دلالة هذه الألفاظ نفسها إذا مستعملت متفرقة». (٣) وأظهر ما يميز لغة الأمثال هو: الجمود الموقعي بين عناصر التركيب، بحيث يبدو التركيب مسبوكاً قوياً لا يمكن إجراء أي تحويل موضعي لأي عنصر من عناصره، وهذا ما نجده في أساليب المدح والذم بـ(نعم) وـ(نعم) وما جرى مجراهما، وللفرق بين الأمثال والتركيب الذي جرت مجرى الأمثال لا يمكن في الخصائص التركيبية، بل يظهر في لستعمال الأمثال في مواقف معينة ومحددة،

١. ابن بعيسى: شرح المفصل ٤: ٤٠٠.

٢. أبو الفرج: محمد أحمد، مقدمة لدراسة فقه اللغة، ١٩٦٦م، دار النهضة العربية، بيروت، ص: ١١٦.

٣. نقلأ عن: أبي الفرج: مقدمة لدراسة فقه اللغة ص: ١١٦.

وستعمال التراكيب التي جرت مجرى الأمثال بشكل مطرد وقياسياً لمعانٍ يكثر تداولها، كما هو الشأن في أساليب المدح والذم بـ(نعم) وـ(بنس) وما جرى مجرّاهما من الأفعال.

وهذا الجمود الذي أصاب هذه الأساليب يبدو نمطاً تركيبياً متطروراً عن أنماط أخرى للتراكيب العربية المستخدمة في المدح والذم كانت فيه هذه الأنماط أقل قساوة في ترتيب عناصرها من الحالة التي استقرت عليها في عصور الاحتجاج وتدوين اللغة.

واللغة العربية في تطويرها للأساليب – ومنها أساليب المدح والذم – تسعى لبلوغ أعلى درجات البلاغة والبيان، وهذا ما عبر عنه ابن جنوي (392هـ) في حديثه عن علة ترك صرف الأفعال بقوله: "فإذا بالغوا وتناهوا مذعوه للصرف، فقالوا: (نعم للرجل)، و(بنس للغلام)".⁽¹⁾ مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدم الصرف يشمل الأسلوب بأكمله، وليس صيغة الفعل فحسب.

وقد اكتسبت أفعال المدح والذم حق الصدارية من طريق السبك، فلا نجد لها في التراكيب العربية إلا مقدمة، ومع هذا الاطرد للعام في صدورها لأسلوب المدح والذم نجد سيبويه (180هـ) في حديثه عن (نعم) وـ(بنس) يضع أمثلة يتقدم فيها المخصوص على (نعم) وـ(بنس). نحو قوله: (عبد الله نعم الرجل) وـ(قومك نعم الصغار، ونعم الكبار) وـ(قومك نعم القوم).⁽²⁾

وقد أورد النحاة شواهد يتقدم فيها المخصوص على (نعم) وـ(بنس) دون غيرها من أفعال المدح والذم، ومن هذه الشواهد: قول ذي الرؤمة:⁽³⁾

1. ابن جنوي: أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392هـ)، *الخصائص*، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للعلوم المكتبة، القاهرة، ط٤، 3: 247.

2. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 176 – 178.

3. انظر: البغدادي (عبد القادر): *خزفة الأدب* 9: 390. قوله: (فجلك) تحرير، وصوابه: (فحسبك)، كما هو مسطور في ديوان ذي الرؤمة.

لَيْوَ مُوسَى، فَجَنَّكَ نِعْمَ جَدَّاً وَشَيْخُ الْحَيِّ خَالِكَ نِعْمَ خَالَا

حيث تقدم المخصوص (جَنَّكَ) على (نعم). ولا نريد أن نجري وراء النهاة في مذاهبهم في رفع المخصوص، وما يتربّى على ذلك من كون الكلام جملة واحدة أو جملتين، وما يتبع هذا من تقدير عناصر محفوظة في الأسلوب. وهذا أمر لا يتوافق مع واقع اللغة، والأداء الاستعمالي لمثل هذه التراكيب. بل نريد أن نركز اهتمامنا على الجانب الشكلي الظاهر لمثل هذه التراكيب باعتبارها أنمطاً يسهل رصدها وتحديد لظواهر الموقعة لعناصرها.

ومن هذه الشواهد أيضاً قول أبي دهبل الجمحي:⁽¹⁾

إِنَّ لِبْنَ عَبْدِ اللَّهِ بِغَ— مَأْخُوَّذُ الْذَّئْبِ وَلِبْنُ الْعَشِيرَةِ

حيث تقدم المخصوص المنسوخ (بن عبد الله) على (نعم).

ويرى الأسترابازي (686هـ) أنَّ الأكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل؛ ليحصل التفسير بعد الإبهام.⁽²⁾ وفي موضع آخر ينصُّ على أنَّ تقدم المخصوص على (نعم) أو (بنـ) قليل. وأنَّ تقدمه كالنادر بالنسبة إلى تأخره.⁽³⁾ وعلى هذا يتبيَّن أنَّ تصدر (نعم) و(بنـ) لأساليب المدح والذم هو الغالب في التراكيب للغربية، وأنَّ ما ورد من تقديم للمخصوص على هذين الفعلين لا يدعو أن يكون نمطاً استثنائياً لظاهرة لغوية مطردة تتصرَّف فيها أفعال المدح والذم، ويتأخر فيها المخصوص بالمدح والذم.

1. انظر: ديوان أبي دهبل الجمحي ص: 96، السيوطي: الأشباه والنظائر 8: 209، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 388، الشقفي: الدرر للتلمع 5: 217.

2. الأسترابازي: شرح الكافية 4: 239.

3. المصدر نفسه 4: 240.

اما (سَاءَ) و(حَبْدَا) وما جرى مجراهما من الأفعال، فلا بد أن يتتصدر أسلوب المدح ولذم، ولا يجوز أن يتقدم المخصوص لو غيره من عناصر الأسلوب عليها؛ إذ لم يرد في الكلام العربي الفصيحة مثل هذا التقديم.

وقد نصَّ الأسترابادي (686هـ) أثناء حديثه عن أسلوب المدح ولذم بـ(حَبْدَا) على أنَّ التواصخ لا تُعمل في هذا للمخصوص، ولا يُقْتَلُ - أي المخصوص - على حَبْدَا⁽¹⁾. وتبعه خالد الأزهري (905هـ) بقوله: "لا يُقْتَلُ المخصوص على (حَبْدَا)، فلا يقال: (زِيدٌ حَبْدَا) كما يقال: (زِيدٌ نَعْمَ لِرَجُلٍ)"؛ لِمَا ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل. وقلَّ لِبن با بشاذ (469هـ)⁽²⁾: إنما امتنع تقديم المخصوص على (حَبْدَا)؛ لِثلا يتوهم أنَّ في (حَبْدَا) ضميرًا مرفوعًا على الفاعلية يعود على المخصوص، وأنَّ (ذا) مفعول به. قَالَ لِبن مالك (672هـ): وتوهم هذا بعيد، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله. ثم عَلَّه بجريانه مجرى المثل⁽³⁾.

ويرى الصبان (1206هـ) أنَّ مثل هذا للتوجه موجود مع التأخير أيضاً وإن كان لقوى مع التقديم. قيل: وإنما كان هذا التوجه بعيداً، لاشتهر التركيب في غير هذا المعنى، وفيه أنَّ التركيب المشتهير (حَبْدَا زِيدٌ) لا (زِيدٌ حَبْدَا)⁽⁴⁾. ونحن نقف أمام هذه الظاهرة موقف الواصل المقرر، لا موقف الفيلسوف المعلم لما تقدم هذا وتتأخر ذلك، فهكذا نطقَت العرب مثل هذه الأساليب حيث يتتصدر فعل المدح أو الذم يليه العناصر الأخرى للأسلوب.

1. المصدر نفسه 4: 249.

2. طاهر بن أحمد بن با بشاذ (معناه للفرح والسرور)، أبو الحسن الفحوي (... - 469هـ / 1076م). أحد الآئمة في النحو وفنون العربية قدم إلى العراق تاجراً باللولو، وأخذ عن علمائها، ثم رجع إلى مصر واستخدم في ديوان الرسائل. له شرح الجمل للزجاجي، والتعليق في النحو، والمحاسب في النحو أيضاً. (بغية الوعاء 2: 17).

3. الأزهري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 2: 91.

4. الصبان: الحاشية 3: 58.

4.5.3 فعل التعجب (أفعى):

فعل التعجب (أفعى) عند البصريين لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة (أفعى) بمعنى: (صار ذا كذا)، ثم غيرت الصيغة، فتبيح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزدت الباء في الفاعل، ليصير على صورة المفعول به، ولذلك للتزمت. وقال القراء (207هـ) والزجاج (311هـ) والزمخري (538هـ) وأبن كيسان (299هـ)⁽¹⁾، وأبن خروف (603هـ)؛ لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدي.⁽²⁾

وممّا يدل على اضطراب تصور النحاة للأساليب القياسية — ومنها أسلوب التعجب — ما جاء في إعرابها من تصور نحوي لا يتفق وقوانين اللغة، حيث قالوا بأنّ صيغة (أفعى): من قبيل الماضي، ولصوغ اللغوي يلبّي ذلك حتى ولو حكموا عليها بأنّها جاعت على صورة الأمر، وفي قولهم: بأنّ الباء حرف جر زائد نسيان لسمة الحرف لزائد عندهم، وقولهم بأنّ المتعجب منه في (ما أفعى): مفعول به، وفي (أفعى بـ): فاعل، نسيان لأنّ المتعجب منه واحد في الصيغتين، ونسبة التعجب في الصيغتين واحدة.⁽³⁾

1. محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن (... - 299هـ / 912م). عالم بالعربية نحواً ولغة، من أهل بغداد. من مؤلفاته: تلقيب التوقي وتلقيب حركاتها، والمهدب، وغلط أدب الكتاب، ومعاني القرآن. (الأعلام 5: 308).

2. انظر: ابن هشام: لوضيح المسالك إلى الافية ابن مالك 3: 227 - 228.

3. نظر: كشك (أحمد): من وظائف الصوت الغوي ص: 75، دمشق: عزيز، المنطقات التأسيسية واللغوية إلى النحو العربي، 1987م، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص: 218 - 219.

وممّا يدل على اضطراب تصور النحاة للأساليب القوامية قولهم بأنّ فعل التعجب: جامد غير متصرف،⁽¹⁾ مع أنّهم لشرطوا في الفعل الذي يعني منه فعل التعجب أن يكون متصرفًا، فلا يعني من نحو: (نعم) و(يشن).⁽²⁾

فقد قصرروا الجمود على الفعل وحده بعد دخوله في سياق التعجب، ونسوا بأنه جمود تركيب يكتف الأسلوب بأكمله، حتى إنّ معظم النحاة منع الفصل بين عناصره، لشدة سبكه وجريانه مجرى المثل.⁽³⁾

وهذا فرق في الاصطلاح بين جمود الأفعال كصيغ في تركيب متعددة، وبين ثباتها على صيغة واحدة بعد أن تدخل في لسلوب قياسي من أساليب العربية، والذي اعتبر الفعل بعد دخوله في لسلوب التعجب هو ثباته على هيئة واحدة تلزم الإفراد والتنكير.

ونتيجة لهذا الاضطراب في تصور النحاة بين جمود الصيغ وجمود التركيب زعم ابن هشام (761هـ) أنّه لعدم تصرف هذين الفعلين – فعل التعجب – لمنع أن ينتقدُ عليهما معمولهما.⁽⁴⁾ وكذلك تبيّن السيوطي (911هـ) بقوله: «ولا يقدّم معقول لفعل التعجب على الفعل، وإنْ جاز ذلك في غير هذا الباب؛ لعدم تصرفه؛ ولأنَّ المجرور من (أفعِلٌ) عند الجمهور فاعل، والفاعل لا يجوز تقديمِه».⁽⁵⁾

مِمَّا حدا بالنحاة أن يضعوا قاعدة لمسؤولية ترى أنَّ معقول الفعل الجامد لا يستقيم عليه، ولِمَا كان الأصل الذي بنيت عليه هذه القاعدة غير سليم كانت جميع تطبيقاتها غير صحيحة.

1. انظر: المبرد: المقتصب 3: 190، ابن الصراح: الأصول 1: 98، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 413.

2. ابن هشام: لوضع المسالك 3: 239.

3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 422.

4. ابن هشام: لوضع المسالك 3: 236.

5. السيوطي: معجم الهوامع 3: 41.

بل حدا هذا الأمر ببعض النحاة المحققين كابن يعيش (643هـ) لأن يرى عليه عدم جواز تقديم معمول فعل التعجب يرجع إلى "ضعف فعل التعجب".⁽¹⁾ ونقسم الأفعال إلى قوي وضعيف، والنظر إلى الأفعال الجامدة على أنها أفعال ضعيفة لا تعمل فيما تقدم عليها من معمولاتها – هو الجانب المعيب في (نظريّة العامل)، إذ تمنع العامل سلطاناً يتحكم به في صياغة الأسلوب، لو ضبطه بغير سند يوحيه من فصيح الكلام.⁽²⁾

في حين ينظر لزمخشي (538هـ) إلى عدم التصرف نظرة تشمل الأسلوب كلّه حيث يرى أنه لا يتصرف في الجملة التعبّجية بتقديم ولا تأخير ولا فصل، فلا يقال: (بزيد أكرم) ولا: (أكرم اليوم بزيد).⁽³⁾ وكذلك يقرر الأسترابازي (686هـ) أن كل لفظ صار علمًا لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس الألا يتصرف فيه احتياطًا لتحصيل لفهم كأسماء الأعلام؛ فلهذا لم يتصرف في (نعم) و(بنس) وفي الأمثال.⁽⁴⁾

وعلى هذا يتبين أن فعل التعجب (ال فعل) له الصدارة الحتمية في جملته من طريق السبك وفقاً للنمط التركيبي الذي تنس به لغة الأمثال من نظام صارم في ترتيب العناصر.

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 422.

2. لنظر: حسن: اللحو الواقي 1: 73.

3. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 422.

4. الأستر برازي: شرح الكافية 4: 223.

الفصل الرابع

الحروف التي لها الصدارة

الفصل الرابع

الحروف التي لها الصدارة

نَمَّة حروف في اللغة العربية تتصدر الجمل والتركيب، وتجري في تصديرها وفق أصل عام من أصول التركيب في العربية، وهو أصل أشار إليه الأستاذ باذى (686هـ) بقوله: كُلُّ مَا يُغَيِّرُ معنى الكلمة، ويؤثِّرُ في مضمونها، وكان حرفًا، فمرتبته تصدير حروف التأكيد والتبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك، وأمّا الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة، فإنَّها، وإنْ أثرت في مضمون الجملة، فلم تلزم التصدير إجراء لها مجرى سائر الأفعال.⁽¹⁾

ولعل الأستاذ باذى (686هـ) في قوله هذا يتصدر عن رأي ابن الحاجب (646هـ) قاله في أمالية ونصه: لا يجوز: (زيداً هنا ضربت). ولا: (زيداً هل ضربت). ولا: (زيداً إنْ ضربت لضرب). ولا: (زيداً ما ضربت)، لأنَّه لا ينتقم على الحروف التي تدلُّ على خصائص أقسام الكلام معمول ما هو في حيزها، كما لا ينتقم عليها ما هو في حيزها. وجاء: (زيداً اضرِب)، لأنَّه ليس ثمَّ حرفٌ مما ذكرناه، فيمتنع التقديم عليه، وإنَّما صيغة الفعل نفسها موضوعة لذلك، كما أنَّ (ضربت) ينتقم عليه معمول، وإنْ كان معناه إثباتاً، لما لم يكن معه حرفٌ وُضِعَ لذلك.⁽²⁾

ونص ابن الحاجب (646هـ) في موضع آخر على أنَّ كُلُّ ما كان موضوعه من الحروف على الدلالة على قسم من أقسام الكلام، فلا ينتقم شيء مما في حيزه عليه، كالاستفهام والشرط والذاء وأشباهها. وسر ذلك فصدهم إلى التبيه على القسم الذي دلَّ عليه الحرف ليصرف السامع فهمه، ويتوفر خاطره على مقاصيد معاني ما يسمعه، وذلك يحصل بتقديم ذلك الحرف، ولو أخره لكان مُنتقم

1. الأستاذ باذى: شرح الكلمة 4: 339.

2. ابن الحاجب: الأمالي 4: 33 – 34.

الخاطر في معاني ذلك الكلام المخصوص، وفي التردد بين أقسامه، فيختل عليه التفهيم؛ لاختلاف المعاني باختلاف الأقسام، فكان التقديم لهذا الغرض، فلا يجوز أن يقُّلُّ شيءٌ مما في حيز (إن) عليه؛ لأنها تدل على الإثبات، ولا لام الابدأة، ولا حرف الاستفهام، ولا حرف الشرط.⁽¹⁾

وعلة التصريح عند الأسترابازي(686هـ) أنه "إنما لزم تصدير المغير الدال على قسم من أقسام الكلام، ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم إذ لو جوَّرنا تأخير ذلك المغير – فأخر، ولواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من أول الأمر على كون مضمونه حالياً عن جميع المغيرات – لتردّ ذهنه في أنَّ هذا التغيير راجع إلى الكلام المقتضى الذي حمله على أنه حال عن جميع التغيرات، أو لأنَّ المتكلِّم يذكر بعد ذلك المغير كلاماً آخر يؤثِّر فيه ذلك المغير، فيبقى في حيرة".⁽²⁾ والحرروف التي لها الصدارَة على النحو الآتي:

1.4 حرف الاستفهام: الهمزة و(هل):

لقد حسم منهج البحث عدم نجاح حرف الاستفهام: الهمزة و(هل) بأسماء الاستفهام، وفقاً للتقسيم التقليدي لأنواع الكلمة في اللغة العربية، ولا يقتصر التمايز بين حرف الاستفهام وأسمائه على هذا فحسب، بل يظهر هذا التمايز جلياً بالتفريق في النغمة التي ينتهي بها كلُّ منها إذ لا بد للمجموعة المعنوية من أن تنتهي بنغمة هابطة في التقرير والطلب والاستفهام غير المبدوء بـ(هل) والهمزة، أمّا في الاستفهام المبدوء بـ(هل) والهمزة وفي المجموعة الكلامية التي لم يتم بها المعنى، فالنَّغمة النهائية صاعدة أو ثابتة أعلى مما قبلها.⁽³⁾

1. ابن الحاجب: الأمالي 4: 63.

2. الأسترابازي: شرح الكافية 4: 339.

3. حسان: مناهج البحث في اللغة ص: 169.

واللغات تملك طرقاً عدّة في توظيفها لأسلوب الاستفهام، وفي التمييز بينه وبين الإخبار، تبعض اللغات يميّز الإخبار والاستفهام، بتناقض في ترتيب الكلمات، منها: الفرنسية والإنجليزية والألمانية، ولبعضها أدوات خاصة بالاستفهام، منها: اللاتينية والتركية.⁽¹⁾

واللغة العربية في استخدامها لأسلوب الاستفهام، لا تُغيّر في الترتيب الموضعي لنظام الجملة شيئاً، وإنما تعمد إلى أدوات خاصة بأسلوب الاستفهام، فتجعلها في صدر الجملة إذ إن "الأدوات التي تتصدر الجملة هي التي تحدّد عادة أسلوبها، وقد ينطبق هذا المبدأ على مختلف الأساليب الجمليّة".⁽²⁾

ولا تتفّق اللغة العربية في توظيفها لأسلوب الاستفهام عند هذا الحد، بل تقوم أيضاً بتغيير نغمة الجملة، فتقلّلها من نغمة الإخبار إلى نغمة الاستفهام، وقد تحذف أداء الاستفهام، وتبقي النغمة لتدل على أنّ هذا الأسلوب أسلوب لاستفهام فالتنحيم مظهر من مظاهر لفهم النحوى.⁽³⁾

وحرفا الاستفهام في صدر رتّبها للجملة، لا يختلفان عن الأسماء، "كل حرف للاستفهام لا يقع إلا في صدر الكلام، لأنّه ينقل للجملة من الخبر إلى الاستخبر، فيكون له صدر الكلام".⁽⁴⁾ وكذلك نص ابن الحاجب(646هـ) على هذا الحكم بقوله: "حرفا الاستفهام: الهمزة وهل، لهما صدر الكلام".⁽⁵⁾

1. بر جشتراسر: التطور النحوى ص: 165.

2. طحان: الألسنة العربية ص: 98.

3. كشك: من وظائف الصوت النحوى ص: 113.

4. الخوارزمي: التخمير 4: 142.

5. الأستراباذى: شرح الكلفية 4: 456.

وقد عدَّ الدحاء الهمزة أصل الاستفهام.⁽¹⁾ ولعلَّ الأصلة ذاتها من استثارها بأمر لا نجدها في غيرها من لذوات الاستفهام، ومن هذه الأمور: ما نصَّ عليه ابن مالك (672هـ) بقوله: "أوثرت الهمزة بكمال التنصير، فلهمت على العاطف"⁽²⁾ وقد نصَّ على ذلك أيضًا المرادي (749هـ) بقوله: "إنَّ لهمزة الاستفهام تمام التنصير بستقدمها على الفاء والواو و(ثم)"⁽³⁾ وذلك في نحو قوله تعالى: "فلا تَعْقِلُونَ"⁽⁴⁾ وقوله تعالى: "أَوْلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ"⁽⁵⁾ وقوله تعالى: "إِنَّمَا يَأْتِي مَا وَقَعَ أَمْلَأْتُمْ بِهِ"⁽⁶⁾.

ويرى ابن مالك (672هـ) أنَّ "ذلة الاستفهام جزءٌ من جملة الاستفهام، وهي معطوفةٌ على ما قبلها من الجملة، والعاطف لا يقتضي عليه جزءٌ مما عطف، ولكن خصَّتْ لهمزة بستقدمها على العاطف، تتبعها على أنها أصل لذوات الاستفهام؛ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام، وقد غفل الزمخشري (538هـ) في معظم كلامه في الكشاف عن هذا المعنى، فلأدعى أنَّ بين لهمزة وحرف العطف جملة محذوفة، معطوفًا عليها بالعاطف ما بعده، وفي هذا من التناقض ومخالفة الأصول ما لا يخفى".⁽⁷⁾

ويرى ابن مالك (672هـ) أنَّ من الأصول التي خولفت في هذه المسألة "أنَّ المدعى حذف شيءٍ يصحُّ المعنى بدونه" — لا تصحُّ دعوه حتى يكون موضع ادعاء

1. انظر: المبرد: المقتصب 2: 74.

2. ابن مالك: محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، شرح عدة الحافظ وعدة اللاظف، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، (دت)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1: 277.

3. المرادي: الجنى الداني ص: 31.

4. سورة البقرة، آية: 44.

5. سورة الروم، آية: 9.

6. سورة يونس، آية: 51.

7. ابن مالك: محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، شواهد للتوضيح والتصریح لمشكلات الجامع الصحيح، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، 1983م، علم للكتب، بيروت، ط3، ص: 12.

الحذف صالحًا للثبوت؛ ويكون للثبوت مع ذلك أكثر من الحذف. وما نحن بصدده بخلاف ذلك، فلا سبيل إلى تعليم الداعوى. وقد رجع للزمخشري (538هـ) عن للحذف إلى ترجيح الهمزة على أخواتها بكمال التصدير.⁽¹⁾

ويرى المرادي (749هـ) أن "الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة؛ لأنها من الجملة المعطوفة، لكن راعوا أصلية الهمزة في استحقاق التصدير، فلئما بخلاف (هل) وسائر آدوات الاستفهام، هذا مذهب الجمهور".⁽²⁾

ومن الأمور التي لخصت بها همزة الاستفهام دخولها على كلمات الشرط والفعة في موضع الصدارة، "وكان قيام همزة الاستفهام ألا تدخل على كلمات الشرط، لكن لها في الاستعمال مساعدة، فجاز: (أمن يضر بالتصريحة)؟ و(أين أقيمت شتمته)؟".⁽³⁾ محدثة بذلك تطريزاً وتلويناً لسلوبياً يجمع بين الاستفهام والشرط، وهذا ملمح يدل على مظاهر التطور والكمال اللذين بلغتهما اللغة العربية.

ويسترق للنهاية لثناء حديثهم عن لحرف الاستفهام إلى الحديث عن (أم) لمعنى المقطوعة، وبأنها تفيد الإضراب، وقد تتضمن معه لاستهاماً، ف تكون بمعنى: (يل) والهمزة.⁽⁴⁾ ويرى فاضل السامرائي أنه تلزمها معنى الإضراب لا تكون أول الكلام مثل بقية آدوات الاستفهام، بل لابد أن يسبقها كلام.⁽⁵⁾

1. المصدر نفسه ص: 12 – 13.

2. المرادي: الجنى الذاتي ص: 31.

3. الأستراباني: شرح الكافية 4: 111.

4. انظر: ابن هشام: مختي التبييب 1: 55.

5. السامرائي: فاضل صالح، معلقى النحو، 2002م، دار الفكر، عمان، ط2، 4: 218.

2.4 أحرف التنبية:

حروف التنبية في اللغة العربية كثيرة ومتعددة، تشمل أحرف النداء، وحرف للردع (كلاً)، ولسمى الفعل (هُلْمٌ) و(وَيْ)، وغير ذلك من ألفاظ العربية.⁽¹⁾ والنهاة عندما يُؤْيِّوا لأدوات التنبية جعلوها تحصر في ثلاثة أحرف هي: (هَا) و(أَلَا) و(أَمَا)، ومعناها عندهم: تنبية للمخاطب لسماع ما يأتي بعدها من الكلام، وتدخل (أَلَا) كثيراً على النداء، وتدخل (أَلَا) كثيراً على القسم، ولما (هَا)، فتدخل من جميع المفردات على لسم الإشارة كثيراً.⁽²⁾

والنهاة في اصطلاحهم يطلقون عليها أحرف التنبية تارة، وأحرف الاستفهام تارة أخرى،⁽³⁾ منطلقين في التسمية الأولى من المعنى الذي تضفيه على الجملة، وفي التسمية الثانية من الموضع الذي تحل فيه؛ إذ يستفتح بها الكلام.

وقد نص المبرد⁽⁴⁾ على أن "التنبيه يقع قبل ما نبهت عليه"، وهو بذلك يضع أصلاً من أصول التركيب في اللغة العربية، ويقرر مظهراً من مظاهر

1. انظر: المصري؛ فتح الله صالح، الأدوات المقيدة للتنبية في كلام العرب، 1987م، دار الوفاء، القاهرة، ص: 183 – 206.

2. انظر: ابن يعيش؛ شرح المفصل 5: 40 – 44، الأسترابلاني؛ شرح الكافية 4: 431 – 432.

3. يرى ابن الحجلب أن تسمية حروف التنبية بهذا الاسم أولى من تسميتها بالاستفهام لأن إضافة الحرف في تسميتها إلى المعنى المنعكس به في الدلالة لوئي من إضافته إلى أمر ليس من دلالته، والتنبية من دلالته هذه للحروف بخلاف الاستفهام، إلا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التخصيص ونظائرها، لا تكون إلا مستفاحاً بها، ولم تُسمَّ حروف استفهام، لأنه ليس من دلالتها، وإنما سُمِّيت حروف استفهام وحروف تحضيض لـما كان ذلك المعنى مدلولاً لها، وإذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار إضالتها وجنتها كذلك كحرروف النداء وحرروف الشرط وحرروف الفي والاستقبال والجر وغير ذلك، فثبتت أن تسميتها بحروف التنبية أولى. (الأمثلى 4: 118)

4. المبرد: المقتصب 2: 323.

الموقعة في هذه اللغة، فعنصر التبيه فيها يتصدر المذهب عليه، ولا بد في المذهب عليه أن يكون جملة تامة لمعنى كاملة للعناصر.

ويذهب الأسترابادي (686هـ) إلى أنه تجمع حروف التبيه صدر الكلام، كما للاستفهام، إلا (ها) الدخلة على اسم الإشارة غير مفصولة، فإنها تكون إما في الأول، لو في الوسط، بحسب ما يقع لاسم الإشارة.⁽¹⁾ ويقرر الأسترابادي (686هـ) في موطن آخر أن "كل ما يغير معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفًا، فمرتبته الصدر كحروف التبيه".⁽²⁾

وتأثيرها في الجمل للعربية كما يرى الأسترابادي (686هـ) يكمن في أن قائلتها المعنوية توكلد مضمون الجملة.⁽³⁾ ولعل صداره هذه الأحرف تتجاوز الجمل إلى النصوص والمقطوعات اللغوية، كما هو الشأن في (الا).

وللحاجة في (ها) التبيه غير المنصلة باسم الإشارة مذهبان: الأول ما يراه الخليل (170هـ) في نحو قوله: (ها أنا ذا)، و(ها نحن أولاء)، و(ها أنت أولاء)، من أن (ها) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلت هذا، وإنما أرلوا أن يقولوا: (هذا أنت)، ولكنهم جعلوا (أنت) بين (ها) و(ذا)، وأرلوا أن يقولوا: (أنا هذا)، و(هذا أنا)، فسموا (ها) وصارت (أنا) بينهما.⁽⁴⁾

ومذهب الآخر ما يراه سيبويه (180هـ) من أنه قد تكون (ها) في (ها أنت ذا) غير مقدمة، ولكنها تكون للتبيه بمنزلتها في (هذا)، بذلك على هذا قوله عز

1. انظر: الأسترابادي: شرح للكافية 4: 433.

2. المصدر نفسه 4: 339.

3. الأسترابادي: شرح للكافية 4: 431.

4. سيبويه: الكتاب 2: 354.

رجل: «هَا أَنْتُمْ هَوَلَاءِ»،⁽¹⁾ فلو كانت (ها) هاهنا هي التي تكون اولاً إذا قلت: «هَوَلَاءِ» لم تعد (ها) هاهنا بعد أنت.⁽²⁾

ويرى الكاتب ما يراه سيبويه(180هـ)، فكما أنَّ هناك (ها) للتبيه تتصل بأسماء الإشارة لتصالاً مباشراً، وظيفتها تتبه المخاطب، وتقع حيث يقع لضم الإشارة، فهناك أيضاً (ها) للتبيه تختص بالدخول على الجمل كما هو الشأن في (ألا) و(لما)، وظيفتها تتبه المخاطب على ما تحدّث به، وتقع في صدر الجمل التي تدخل عليها كما هو الشأن في (ألا) و(لما).

أمّا (ها) للتبيه للملازمة لـ(أي) في أسلوب النداء، فليس لها الصدارة في التراكيب العربية، وتأتي بعد (أي) عوضاً من الإضافة، لأنَّ أصل (أي) أن تكون مضافة إلى الاستفهام والخبر،⁽³⁾ ولو لا أنَّ التبيه فصل بين المنادي للمعرف بـ(أي) و(أي) لذهب لواهم إلى أنه مضاد.⁽⁴⁾

1. آل عمران، آية: 66. / يرى الفراء إنَّ العرب إذا جاءت بضم مكتن، فلرادت التقرير فررت بين (ها) وبين الاسم المشار إليه باسم المكتن، يقول الرجل: (أين أنت؟)، فيقول: (ها أنا ذا)، ولا يجوز عنده (ألا) في التقرير والمضمر. وقال أبو إسحاق: هو جائز في المضمر والمظاهر (ألا أنه) في المضمر أكثر. قال أبو عرو بين العلاء: (ها أنت) الأصل فيه (أنتم) بهمزتين بينهما ألف، (اللاحض: إعراب القرآن 1: 402 – 403)، وما هذه الهاء التي عانها بين العلاء إلا همزة الاستفهام التي قلبت هاء ووضع بينها وبين همزة الضمير (أنتم) ألف، لكراءية توالي الهمزتين في بعض لغات العرب. (انظر: سيبويه: الكتاب 3: 551).

2. سيبويه: الكتاب 2: 354.

3. انظر: ابن منظور: لسان العرب 1: 204.

4. انظر: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص: 204.

3.4 أحرف التحضيض:

التحضيض: مبالغة للحسن، يقال: (حضره على كذا)، أي رغبته في فعله،⁽¹⁾ وحضره من تركه، فإذا قيل (حضرته) - بالتصديد - دل على تأكيد للحدث، والمبالغة في التحرير؛ فلذلك قبل حروف التحضيض لا الحسن،⁽²⁾ وفي اللغة العربية أحرف تتصدر الجمل، وظيفتها هي المخاطب على فعل شيء لو تركه، وهي: (أولاً)،⁽³⁾ نحو قوله تعالى: (فَلَا نَعْرِفُ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةً)،⁽⁴⁾ و(لَوْمًا) نحو قوله تعالى: (لَوْمًا تَأْتِنَا بِالْمَلَائِكَةِ)،⁽⁵⁾ و(هلاً) نحو قولهم: (هلاً أَعْتَدْتَ أَخَاكَ)، و(ألاً) نحو قولهم: (ألاً حَلَمْتَ عَنْهُ)، وقد يكون في (ألاً) المخففة معنى التحضيض نحو قوله تعالى: (ألا تَحْبُّونَ لِنَ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ)،⁽⁶⁾ وكذلك (لو) في نحو قولك: (لو تَنْزِلْ عَذَنَا، فَتُصْبِّبَ خَيْرًا)، ول ايضاً (أما) في نحو قولك: (أَمَا تَعْظِفُ عَلَىٰ)، وتنلزم هذه العروض الفعل الماضي والمضارع في الجمل الخبرية.⁽⁷⁾

وتتعدد معاني هذه العروض عند النحو وفقاً لما يليها من الأفعال، ووفقاً للسياق التعبيري الذي ترد فيه للتركيب، فيرى الأسترابلزي (686هـ) أن معناها

1. انظر: الفوسي: أحمد بن محمد بن علي (ت: 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للراقي، 1994م، دار الكتب العلمية، بيروت 1: 140.

2. انظر: ابن مالك: شرح عدة الحافظ وعده للالفظ 1: 210.

3. يرى ابن قتيبة أن (أولاً) تكون في بعض أحوالها معنى: (هلاً)، وذلك إذا رأيتها بغير جواب، تقول: (أولاً فعلت كذا)، تزيد: (هلاً فعلت كذا). (تأويل مشكل القرآن ص: 485)

4. سورة التوبه، آية: 122. / يرى أبو عبيدة أن مجازه: فهلاً. (مجاز القرآن 1: 271)، ويرى أبو حيان أن (أولاً) للتفضيض، وهي كثيرة في القرآن. (البحر للمحيط 3: 310)

5. سورة الحجر، آية: 7. / يرى أبو عبيدة أن (لَوْمًا) و(هلاً) و(أولاً) و(ألاً) معناهن واحد: (هلاً تأتينا). (مجاز القرآن 1: 346)

6. سورة النور، آية: 22.

7. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 98، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 88 – 89، ابن مالك: شرح عدة الحافظ وعده للالفظ 1: 210 – 215، الأسترابلزي: شرح الكافية 4: 452، ابن هشام: مغني الورب 1: 296.

إذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل، ومعناها في المضارع للحصن على الفعل والطلب له.⁽¹⁾ وذكر الصبان "أن هذه الأدوات المذكورة كلها للتحضير سواء وليها ماءٌ أو مضرار."⁽²⁾

ويرى النحاة أن ما اختص من هذه الأحرف بالمضارع له معنian: أحدهما: العرض؛ وهو طلب الشيء بلين وتلبي، والمعنى الآخر: للتحضير؛ وهو طلب الشيء بحثٍ وإزاعج، ويظهر ذلك من نبرة الصوت ودرجة الانفعال.⁽³⁾

ولست هنا بقصد البحث في معانى هذه الأدوات في التراكيب العربية خصوصاً إذا لم يكن تحديد المعنى أي دور في رصد الظاهرة الموقعة، ومن هنا كان تأكيد بلومنغفيلد (Bloomfield) "أن دراسة المعنى هي لضعف نقطة في علم اللغة، وحاول إخراجها من نطاق البحث، وقصره على الفونولوجيا والنظم على أساس شكلي".⁽⁴⁾

وهذه الأحرف وإن تراوحت معاناتها بين التحضير والعرض والتوبيخ، فلها كما ينص ابن الحاجب(646هـ) "صدر الكلام":⁽⁵⁾

وينص ابن الحاجب(646هـ) في موضع آخر على "أن حروف التحضير ونظائرها، لا تكون إلا مستفتحاً بها".⁽⁶⁾ فهي من الألفاظ التي تأتي في صدر النصوص والمقطوعات اللغوية.

وكذلك نص ابن مالك(672هـ) على أنه "حروف التحضير صدر الكلام"،⁽⁷⁾ ويقول في موضع آخر: "هي مستحقة للتصرير؛ لأن فيها معنى

1. الأسترابلازي: شرح الكافية 4: 452.

2. الصبان: الحاشية 4: 72.

3. لنظر: ابن هشام: معنى للنبي 1: 303.

4. الراجحي: للحو العربي والدرس للحديث ص: 111.

5. الأسترابلازي: شرح الكافية 4: 452.

6. ابن الحاجب: الأمالي 4: 118.

7. ابن مالك: شرح عدة العلاظ وعدة اللاظ 1: 209.

الاستفهام؛ إذ هي (هلاً فعلت) معنى: (لم لم تفعل)، ولذلك يسمّيها الكوفيون حروف
الاستفهام.⁽¹⁾

وفي قول ابن مالك(672هـ):

كذا لذا لفعل ثلا ما لم يردا ما قبل معمولاً لما بعده وجد

يرى الأسموني(918هـ) أن من هذه الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما
قبلها أدوات التحضيض، ويرى الصبان(1206هـ) علة ذلك لأن لها الصدر، ولو
عمل ما بعدها فيما قبلها للزم وقوعها حشوأ.⁽²⁾

4.4 احرب النفي:

ليس للنفي في كتب التراث العربي القديم باب مستقل واحد، والكاتب في هذه
المصنفات يجد أن عناصر النفي فيها منتشرة في أبواب مختلفة تتحقق كلًا منها
بالباب الذي تشتهر فيه أواخر الكلم بحركة معينة مع بقية أدوات ذلك الباب.⁽³⁾
والنفي يُساب من أبواب المعنى بهدف به المتكلّم إخراج الحكم في تركيب
لغوي مثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم بخلافه
إلى نفيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يفيد ذلك.⁽⁴⁾

وأحرف النفي في اللغة العربية هي: (ما) و(لا) و(لم) و(لن) و(إن).
يشترك الثنان منها في نفي الحال، وهما: (ما) و(إن)، والثان في نفي المستقبل،
وهما: (لا) و(لن)، والثان في نفي الماضي، وهما: (لم) و(لما).⁽⁵⁾

1. المصدر نفسه 1: 215.

2. انظر: الصبان: الحاشية 2: 109 – 110.

3. انظر: عميرة (خليل أحمد): لسلوباً للنفي والاستفهام في العربية ص: 56.

4. عميرة (خليل أحمد): لسلوباً للنفي والاستفهام في العربية ص: 56.

5. انظر: الخوارزمي: للتخمير 4: 90 – 91، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 31.

ومعظم عناصر النفي تتصدر التركيب في اللغة العربية، وقد نص ابن السراج (316هـ) على أنَّ "النفي صدر".⁽¹⁾ أي: أنَّ موقعه صدر الجمل، وقد تبعه في ذلك الأسترابادي (686هـ) بقوله: "كُلُّ مَا يُغَيِّرُ معنى الْكَلَامِ، وَيُؤثِّرُ فِي مَضْمُونِهِ، وَكَانَ حِرْفًا، فَمَرِتبَتِهِ الصَّدْرُ، كَحِرْفِ النَّفِيِّ".⁽²⁾ وهذه قاعدة عامة يضعها الأسترابادي (686هـ) للحروف التي تحوز معاني الجمل؛ ولهذا كان لأحرف النفي الصدارة في الجمل التي تدخل عليها، وتؤثر في مضمونها.

وليس كلُّ أحرف النفي لها الصدارة في التركيب العربي، وإنْ كان الغالب عليها إذا وردت في تركيب أنَّ تتصدر، فقد نصَّ ابن يعيش (643هـ) على ذلك تو قلت: (فَإِنَّمَا مَا زَالَ زِيدٌ) لم يجز، لأنَّ تقدِّمَ ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه، ويجوز ذلك مع (أَمْ) و(أَنْ) و(لَا)، فتقول: (فَإِنَّمَا لَمْ يَزَلْ زِيدٌ)، و(منطلقاً أَنْ يَنْرَخَ بَكْرٌ)، و(خَارِجًا لَا يَزَلَ خَالِدًا)، وإنَّما ساهم ذلك مع (أَمْ) و(أَنْ) و(لَا) ولم يسع مع (ما)، لأنَّ (أَمْ) و(أَنْ) لَمَّا اخْتَصَّتا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزاء منها، فكما يجوز تقدِّمَ منصوب للفعل عليه، لذلك يجوز التقديم مع (أَمْ) و(أَنْ)؛ لأنَّهما كأحد حروفه.⁽³⁾ وقد حكى سيبويه (180هـ) عن العرب: (زِيدًا لَمْ أَضْرَبَ)، و(زِيدًا لَنْ أَضْرَبَ).⁽⁴⁾

وإذا كان تقديم متعلق ما بعد حرف النفي عليه لا يجوز مع (ما) النافية، فكيف يجوز مع (أَمْ) و(أَنْ) و(لَا)، وكلها أحرف نفي معناها واحد، وإنْ اختلف زمان النفي بها.

وإذا كان الحرفان (أَمْ) و(أَنْ) كأحد حروف الفعل، فجاز تقديم معه عليهما، فكيف يجوز ذلك التقديم مع حرف النفي (لَا)، وهو ليس كأحد حروف

1. ابن السراج: الأصول 2: 168.

2. الأسترابادي: شرح للكافية 4: 339.

3. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 368.

4. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 135.

ال فعل. ما كان لاجر النهاة لو أنهم تركوا مشقة الخوض والجدل في مثل هذه الأمور، وقصروا ذلك على أنّ للعربية جرأت في أساليبها على هذا النمط الذي لا يُعلّم، لكن ذلك لقربه إلى المنهج العلمي في دراسة اللغة.

ولحرف النفي التي نصّ النهاة على صدارتها للتركيب العربي هي: (ما) و(لا) العاملة و(إن) في أرجح الأراء،⁽¹⁾ وهي على النحو الآتي:

1.4.4 (ما) التالية:

(ما) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، وقياسه أنّ لا يعمل شيئاً، غير أنّ أهل الجاز والتهامين والتجذيبين يشيّهونه بـ(ليس)، ويرفعون به الاسم، وينصبون به الخبر كما يفعل بـ(ليس)، ولللغة الأولى لغيم، والثانية أفصح، وبها ورد لكتاب العزيز، قال الله تعالى: "ما هذَا بَشَرًا" ،⁽²⁾ ويُروى عن الأصمuni (216هـ) أنه قال: ما سمعته في شيء من أشعار العرب، يعني نصب خبر (ما) المشبهة بـ(ليس).⁽³⁾

ويرى ابن المراج (316هـ) في حديثه عن الحروف التي تكون صدور الكلام أنّ "هذه الحروف عاملة كانت أو غير عاملة، لا يجوز أن يُقدم ما بعدها على ما قبلها، وذلك نحو: (ما) التي للنفي تقول: (ما زِيدَ أَكْلًا طَعَامَكَ)، ولا يجوز أن

1. يرى الأسترابادي جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها (لا (ما)). (الكلفية 4: 35)

2. سورة يوسف، آية: 31. / يرى الزجاج أنّ هذه القراءة هي القراءة المعروفة، وقد رويت: (ما هذا بشرى)، أي: (ما هذا بعد مشترى). وهذه القراءة ليست بشيء، وسيبوه وجميع النحوين يذعنون أنّ (بشرى) منصوب خبر (ما)، ويجعلونه بمنزلة (ليس)، و(ما) معناها معنى (ليس) في النفي، وهذه لغة الجاز، وهي لغة اللفظي الجيد. وزعم بعضهم أنّ الرفع لغوى الوجهين، وهذا غلط؛ لأن كتب الله ولغة رسول الله لغوى الأشياء وأقوى اللغات. ولغة بشى تخدم: (ما هذا بشرى). ولا تجوز القراءة بها إلا برواية مصححة. (معاني القرآن وإعرابه 3: 107-108)

3. انظر: ابن بعشن: شرح المفصل 1: 268، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 333.

تُقْدِمْ (طَعَامَكَ)، فَتَقُولُ: (طَعَامَكَ مَا زِيدَ أَكْلًا)، وَلَا يَجُوزُ عِنْدِي تَقْدِيمَهُ، وَلَنْ رُفِعَ لِلْخَبَرُ، وَأَمَّا الْكُوْفِيُونَ، فَيُجَزِّيُونَ: (طَعَامَكَ مَا زِيدَ أَكْلًا) يَشْبَهُونَهَا بـ(لَمْ) وـ(أَنْ)، وَأَبْيَاهُ الْبَصَرِيُونَ.⁽¹⁾

وَابْنُ السَّرَاجِ (316هـ) هُنَّ يَوْافِقُ الْبَصَرِيِّينَ الَّذِينَ يَرَوْنَ صَدَارَةَ (مَا) النَّافِحةِ لِلْجَمْلَةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا لَكَانَتْ (مَا) عَالِمَةً لَمْ مَهْمَلَةً، وَخُجْجَةً لِلْبَصَرِيِّينَ فِي ذَلِكَ أَنَّ (مَا) لِلنَّفِيِّ، وَلِلنَّفِيِّ لَهُ صَدَرٌ لِلْكَلَامِ، فَجُرِيَ مَجْرِيُ حَرْفِ الْإِسْتِقْهَامِ فِي أَنَّ لَهُ صَدَرٌ لِلْكَلَامِ، وَالسُّرُّ فِيهِ هُوَ أَنَّ الْحَرْفَ إِلَّا مَا جَاءَ لِإِفَادَةِ الْمَعْنَى فِي الْإِسْمِ وَالْفَعْلِ، فَيَنْبَغِي أَنَّ يَأْتِي قَبْلَهَا لَا بَعْدَهَا.⁽²⁾

فَالْبَصَرِيُونَ يَرَوْنَ أَنَّ السُّرُّ فِي صَدَارَةِ (مَا) النَّافِحةِ أَنَّهَا تَتَقَلَّ الْجَمْلَ مِنِ الْإِثْبَاتِ إِلَى النَّفِيِّ، وَكُلُّ حَرْفٍ يَدْخُلُ عَلَى الْجَمْلِ الْعَرَبِيِّ، وَيُغَيِّرُ فِي مَعْنَاهَا، وَيُؤْثِرُ فِي مَضْمُونَهَا، فَمَرْتَبَتْهُ صَدَرُ الْجَمْلِ الَّتِي يَدْخُلُ عَلَيْهَا.⁽³⁾

وَهُدَى نَصُّ الْأَشْمُونِيِّ (918هـ) عَلَى أَنَّ ابْنَ كِيسَانَ (299هـ) يَوْافِقُ الْبَصَرِيِّينَ فِي: (مَا كَانَ) وَنَحْوِهِ، وَخَالِفُوهُمْ فِي: (مَا زَالَ) وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ نَفِيَهَا يُجَابُ.⁽⁴⁾ فَابْنُ كِيسَانَ (299هـ) يَرَى أَنَّ مَنْعَ التَّقْدِيمِ يَشْمَلُ الْأَفْعَالَ الْتَّامَسَخَةَ وَغَيْرَ التَّامَسَخَةِ مِمَّا سَبَقَهَا حَرْفُ النَّفِيِّ (مَا)، أَمَّا الْأَفْعَالُ: (زَالَ) وـ(لَفِيَ) وـ(بَرِحَ) وـ(لَفَكَ)، فَلِنَّهَا تَدْلِي عَلَى النَّفِيِّ، وَنَفِيَ النَّفِيُّ يُجَابُ، فَكَانَهُ لَمْ يَكُنْ هَذَا (مَا) النَّافِحةُ الْمُسْتَحْقَةُ لِلتَّصْدِيرِ.⁽⁵⁾
وَأَجَابَ ابْنَ هَشَامَ (761هـ) عَنْ دَلِيلِ ابْنِ كِيسَانَ (299هـ): بِأَنَّ نَحْوَ: (مَا زَالَ زِيدَ قَائِمًا) نَفِي بِاعتِبَارِ الْلَّفْظِ، يُجَابُ بِاعتِبَارِ الْمَعْنَى، فَمَدُوا التَّقْدِيمَ نَظَرًا إِلَى الْلَّفْظِ، وَلَمَّا كَانَ التَّقْدِيمَ أَمْرًا رَجَعُوا إِلَى الْلَّفْظِ نَظَرًا فِيهِ إِلَى الْلَّفْظِ.⁽⁶⁾

1. ابْنُ السَّرَاجِ: الْأَصْوَلُ 2: 234 – 235.

2. الْأَبْدَارِيُّ: الْإِنْصَافُ، مَسْأَلَةٌ: 17، 1: 159.

3. انْظُرْ: الْأَسْتَرِ الْبَلَاضِيُّ: شَرْحُ الْكَلْفَةِ 4: 339.

4. الصَّبَّانُ: الْحَلْشَيْةُ 1: 343.

5. الْمَصْدُرُ نَفْسُهُ 1: 343 – 344.

6. الْمَصْدُرُ نَفْسُهُ 1: 344.

وهنا يركز ابن هشام(761هـ) على أن دراسة الظواهر الموقعية، وترتيب العناصر في التراكيب يجب أن تكون دراسة شكلية، وأن المعنى لا دور له في تفسير هذه الظواهر.

وأما الكوفيون فلاحتاجوا بأن قالوا: **إِنَّمَا جَوَزْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (مَا) بِمَنْزِلَةِ (لَمْ)** و**(لَنْ)** و**(لَا)**؛ لأنها نافية كما أنها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معهم معمول ما بعدها عليها، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف، فكذلك مع **(مَا)**.⁽¹⁾

وهو الكوفيين هذا يعزه للسماع عن العرب، فلم يوردوا شاهداً واحداً على مثل هذا النمط التركيبى، وكل ما جاءوا به من **الحجج** من قبيل القياس المنطقى الذى لا يؤيده الأداء اللغوى.

وعلى هذا يتبع أن **(مَا)** النافية تتصرّف كمثل **الجمل** التي تدخل عليها سواء كانت هذه الجمل فعلية أم اسمية وسواء كانت **(مَا)** عاملة لم مهملة، فلا يقتضى معمول عليها الحال.⁽²⁾

2.4.4 (لا) النافية:

تُتعدد الأبعاد التركيبية التي تأتي فيها **(لا)** للنافية، فتارة تأتي لنفي الجنس على سبيل التخصيص، وهي بذلك تعمل عمل **(إنْ)**، وتارة تعمل عمل **(الذى)**، وهذا النمط قليل الاستعمال، وللوجه الثالث: أن تكون عاطفة، وللوجه الرابع: أن تكون حرف جوب مناقضاً لـ**(نعم)**، وللوجه الخامس: أن تكون حرفاً مهماً.⁽³⁾

وقد نص ابن السراج(316هـ) في حديثه عن الحروف التي تكون في صدر الكلام على أن من هذه الحروف **"لا"** التي تعمل في النكرة النصب، وبيني معها، فلا تكون إلا صدرأ، ولا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها، وهي مشبهة بـ**(إنْ)**، وإنما يقع بعدها المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن تقدم ما بعد **(إنْ)** عليها

1. الألباري: **الإنصاف**، مسألة: 20، 1: 172.

2. انظر: **السيوطى**: همع الهاشمى 1: 389.

3. انظر: ابن هشام: **معنى الباب** 1: 264 – 271.

كذلك هي، والتقديم فيها أبعد، لأنَّ (إنْ) أشبه بالفعل منها⁽¹⁾. وإن السراج في حديثه هنا يعني: (لا) النافية للجنس.

وقد نصَّ أبو البقاء العكزري⁽²⁾ على أنَّ (لا) عمل عمل (إنْ) لمشابهتها من أربعة أوجه: أحدها: إنَّ كلاً منها له مصدر الكلام.

ويذهب الأسترابازي⁽³⁾ في حديثه عن (لا) النافية للجنس، و(لا) التي بمعنى: (غير) إلى أنه تعني بكون (لا) بمعنى: (غير) كونها لنفي الاسم الذي بعدها كـ(غير)، فلا يكون لها مصدر الكلام، وبكونها للتبرئة: أنها لنفي مضمون الجملة فلزمها التصرُّف⁽⁴⁾. وكان (لا) إذا كانت لنفي النسبة الحاصلة في الجمل يكون لها مصدر هذه الجمل، وإذا كانت لنفي المفرد، فذلك يعني ورودها في حشو الكلام.

وقد تحقَّق (لا) الناء نحو: (لات)، فتختصُّ بلفظ (الحين) مضافاً إلى النكرة، نحو قوله تعالى: (ولات حين متأصل)⁽⁵⁾ وقد تدخل على لفظة (أون) ولفظة (هنا)، وقال الفراء⁽⁶⁾: تكون مع الأوقات كلُّها، ولناء في (لات) إما تأثيث الكلمة، أي (لا)، أو لصالحة لنفي، كما في (علام).

وفي تحديد نوع (لا) الملحدة بالناء يرى الأسترابازي⁽⁷⁾ أنه لا يمتنع دعوى كون (لات) هي: (لا) للتبرئة، ويقويه لزوم تكير ما لضرف (حين) إليه، فإذا

1. ابن المراح: الأصول 2: 235 – 236.

2. الأزهري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 1: 336.

3. الأسترابازي: شرح الكافية 2: 197.

4. سورة ص، آية: 3. / نعمَ الأخضُن على قِيمٍ شَبَهُوا (لات) بـ(ليس)، وأضمروا فيها لسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع (حين)، ورفع بعضهم: (ولات حين متأصل)، فجعله في قوله مثل (ليس)، كذلك قال: (ليس لـه) ولضرر الخبر، وقد لجازوا الخصين، قتلوا: (لات أون). (معانى القرآن 2: 453) ولو قف عليها (لات) بالناء، والكتشي يقف بالباء (لا)، لأنَّه يجعلها هاء للتأثيث. وحقيقة لوقف عليها بالناء، وهذه الناء نظرية الناء في الفعل. (معانى القرآن وإعرابه 4: 320)

5. لنظر: الأسترابازي: شرح الكافية 2: 228 – 229.

افتسب (حين) بعدها، فالخبر محنوف، كما في (لا حول)، وإذا ارتفع، فالاسم محنوف، أي: (لات حين حين مذاص)، كما في: (لا عليك)⁽¹⁾. وممّا يقوى كونها (لا) للبررة التشابه في الموقعة بينهما، فكلامها يقتضي الصدارة.

والنمط التركيبى الذى تتصدره (لا) النافية للجنس يتسم بالجمود فى ترتيب عناصره، فلا بد من تقدم (لا) النافية بليها الاسم، ومن ثم الخبر، ولا يجوز للخبر أن يتوسط بينها وبين اسمها حتى وإن كان ممّا يتسع فيه.⁽²⁾

وكذلك يتسم النمط التركيبى لـ(لا) المشبهة بـ(ليس) بالجمود، فلا بد من تقدم (لا) النافية بليها الاسم، ومن ثم الخبر، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها حتى وإن كان ظرفاً أو مجروراً.

وقد نص ابن السراج(316هـ) على أن " لا " إذا كانت ظى الأسماء والأفعال وتصرفت في ذلك، ولم تشبه بـ(ليس) ذلك للتقييم والتأخير.⁽³⁾ وظاهر كلامه أن (لا) إذا شبّهت بـ(ليس) لا يجوز أن يتقدم شيء من عناصر الجملة عليها، لأنّها من لفاظ الصدارة.

ولعل (لا) النافية للجنس و (لا) المشبهة بـ(ليس) سلكان مسلكاً واحداً من حيث صدارة التراكيب وترتيب العناصر، ولا قيمة للحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها، فنارة تقضي ضمة وأخرى فتحة بحسب لهجات القبائل العربية التي كانت تستخدمها، أمّا المعنى فواحد تقريباً على الرُّغم ممّا يقوله النحاة في مصطلحاتهم بأنّها تكون مع الاسم المرفوع للوحدة، ومع الاسم المنصوب للجنس.⁽⁴⁾

1. الأمطرابي: شرح الكلفية 2: 229.

2. لنظر: الأزهري (خلاد): شرح التصريح على التوضيح 1: 336.

3. ابن السراج: الأصول 2: 235 - 236.

4. عصيرة (خليل أحمد): لسلوباً التقى والاستفهام في العربية ص: 69.

وقد تعدد اللهجات العربية وتختلف في الحركات الإعرابية لعناصر الترکيب، وكذلك في أبنية الصيغ الصرفية لتلك العناصر، ويكون هذا الاختلاف كثيراً بكثرة القبائل العربية، أمّا بالنسبة إلى ظواهر الموقعة وترتيب العناصر فربما يقل الخلاف بينها، وتتعدد تجمع هذه القبائل على أنماط تركيبة قياسية في ترتيب العناصر.

ولذا كانت (لا) حرف جواب مُDACPA لـ(نعم)، فلها الصدارة في جملة الجواب كسائر حروف الجواب، هذا إذا نظرنا إلى جملة الجواب على أنها جملة مستقلة، ليس لها علاقة بجملة السؤال من الناحية الشكلية.

وأمّا غير ذلك من أوجه استعمال (لا) النافية، فقد تقع في هذه الاستعمالات صدراً، وقد تقع حشوأً ذلك أنها تصرفت تصريفاً ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والذكرة، وأنه يتخطاها العامل، فيعمل فيما بعدها نحو قوله: (خرجت بلا زلة)، و(عُوقبت بلا جرم)، فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها، وكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها.⁽¹⁾ ولا كانت (لا) عاطفة، فلا بد أن تقع في حشو الجمل، وليس لها أحقيّة الصدارة.

وممّا ورد من الشواهد على تقديم أحد عناصر الجملة على (لا) النافية قول المعلوط للقربي:

ورَجَّ الفَقِيرُ مَا لِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنْ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

فقد ثُمّ معه الخبر على (لا) النافية والأصل: (لا يَزَالُ يَزِيدُ خَيْرًا).⁽³⁾

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 369.

2. الظرر: سيبويه: الكتاب 4: 222، ابن السراج: الأصول 2: 206، ابن جنني: الخصالص 1: 111، ابن الشجري: الأمالي 3: 148، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 8: 443، الشنقطي: الدرر اللوامع 2: 110.

3. لنظر: الأزهري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 1: 245 – 246.

3.4.4 (إن) النافية:

(إن) النافية بمنزلة (ما) في نفي الحال، وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية كقولك: (إنْ يَقُومُ زِيدٌ)، و(إنْ زِيدٌ قَائِمٌ) قال الله تعالى: «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظُّنُنُ»⁽¹⁾، ولا يجوز إعمالها عمل (الثُّنُون) عند سيبويه(180هـ)، وأجازه المبرد (285هـ).⁽²⁾

إن من خصائص (أفعال القلوب) تعطيها عن العمل، وللتعميق: لطال العمل لفظاً لا م حالاً، لمجيء ماليه صدر الكلام بعد لحد هذه الأفعال،⁽³⁾ وقد نص الأسترابادي(686هـ)، على إن المتعلق قد يكون حرف نفي، وهو: (ما) وإن (لا) نحو: (علمت ما زيد قائماً، وإن زيد قائم، ولا زيد في الدار، ولا عمرو، ولا رجل في الدار). أما (ما) وإن (ما) النافية، فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعاً، فلقيت للجمل التي دخلتها على الصورة الجمليّة رعاية لأصل هذه الحروف، وإن كانت في تقدير المفرد.⁽⁴⁾

ويرى الأسترابادي(686هـ) هنا أن (إن) النافية لها صدر الكلام كما هو الشأن في (ما) النافية، وهذا وضعها في التراكيب العربية، والجملة التي تتصدرها (إن) النافية تحافظ على هذا الترتيب حتى وإن سبقت بعامل من العوامل للفعلية أو غيرها من العوامل، وكأن هذه التراكيب أصبحت بعد دخول (إن) النافية وكذلك (ما) سباتك يصعب إجراء أي تحويل موضعي لعناصرها.

1. سورة الأنعام، آية: 148.

2. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 152، ابن عييش: شرح المفصل 5: 38 – 39.

3. انظر: ابن عييش: شرح المفصل 4: 330 – 331.

4. الأسترابادي: شرح الكلفية 4: 157.

5.4 (إن) وأخواتها:

(إن) وأخواتها من الحروف الناتحة للابتداء، وهي ستة أحرف: (إن) و(إن) و(كأن) و(كـن) و(أـنـتـ) و(أـلـ). وعدها سيبويه (180هـ) خمسة، فلسقط (إن) المفتوحة؛ لأنَّ أصلها (إن) المكمورة. ومعنى (إن) و(إن): التوكيد، ومعنى (كأن): التنبية، و(كـنـ): للأستراك، و(أـنـتـ): للتنبيه، و(أـلـ): للترجح والإشراق. وهذه الحروف تعمل عكس عمل (كـنـ)، فتصب الاسم وترفع للغير.⁽¹⁾

وقد فسر العبرد (285هـ) في حديثه عن هذه الحروف أنه لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنَّها لا تتصرف فيكون منها: (يفعل)، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة والمصادر؛ فلنـك لزـمت طـرـيقـة وـاحـدـة إـذ لمـ تـبلغ لـنـ تكونـ فيـ القـوـةـ كـماـ شبـهـتـ بـهـ، وـنـكـ قـولـكـ: (إن زـيـداً مـنـطـاقـ)، وـ(إن لـخـالـكـ قـائـمـ)، وـ(كـنـ لـقـائـمـ أـخـوكـ)، وـ(أـنـتـ عـبـدـ اللهـ صـاحـبـكـ)، فـلـماـ لـتـقـدـيمـ وـلـتـأـخـيرـ، نـحـوـ: (إن مـنـطـاقـ زـيـداً)، فـلاـ يـجـوزـ؛ لأنـهاـ حـرـوفـ جـامـدـةـ، وـلـكـنـ إـذـاـ كـانـ الـذـيـ يـلـيـهـ ظـرـفـاـ، فـكـانـ خـبـراـ، أوـ غـيرـ خـبـراـ، وـنـكـ: (إن فـيـ الدـارـ زـيـداً)، وـ(إن فـيـ الدـارـ زـيـداً قـائـمـ).⁽²⁾

فـهـذـهـ حـرـوفـ تـضـفـيـ عـلـىـ التـرـكـيـبـ الـتـيـ تـخـلـ عـلـيـهـ شـيـئـاـ مـثـبـثـاـ مـنـ الـجـمـودـ فـيـ حـرـكـةـ عـنـاصـرـهـ، فـلـاـ يـتـقـضـ شـيـئـاـ مـنـهـ عـلـىـ الـآـخـرـ، اللـهـمـ إـلـاـ لـنـ يـكـونـ لـلـغـيرـ ظـرـفـاـ لـوـ جـارـاـ وـمـجـرـورـاـ، وـنـكـ لـهـمـ توـسـعـواـ فـيـ الـظـرـوفـ وـخـصـوـهـاـ بـذـكـ، لـكـثـرـهـاـ فـيـ الـاستـعـمالـ.⁽³⁾

وـالـنـهاـةـ كـعـادـتـهـمـ إـذـاـ مـاـ رـأـواـ جـمـودـاـ تـرـكـيـبـاـ فـيـ لـسـوبـ مـنـ لـسـالـبـ الـعـربـيـةـ، فـإـنـهـمـ سـرـعـانـ مـاـ يـجـعـلـونـ هـذـاـ لـجـمـودـ جـمـودـاـ لـتـقـاطـقـهـ صـرـفـيـاـ يـعـتـرـيـ الـعـامـلـ التـحـوـيـ فـيـ عـنـاصـرـ هـذـاـ التـرـكـيـبـ.

1. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 131، ابن حقيـلـ: شـرـحـ لـهـنـ حـقـيلـ 1: 319.

2. العبرـدـ: المـقـضـبـ 4: 109.

3. انظر: لـهـنـ يـعـيشـ: شـرـحـ الـمـفـصـلـ 1: 256.

وقد نصَّ ابن الحاجب (646هـ) على أنَّ هذه الحروف: لِهَا صدر الْكَلَامُ سُوِيَّ (أَنْ)، فَهِيَ بِعِكْسِهَا.⁽¹⁾ وعلة ذلك عند الأَمْسِرِيَّابَذَى (686هـ) أَنَّ كُلُّ مَا يُغَيِّرُ مَعْنَى الْكَلَامِ، وَيُؤثِّرُ فِي مَضْمُونِهِ، وَكَانَ حِرْفًا، فَمَرِتبَتْهُ الصُّدْرُ، وَإِنَّمَا لَزَمَ تَصْدِيرُ الْمُغَيِّرِ الدَّالِّ عَلَى قِسْمٍ مِّنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ؛ لِيُبَيِّنَ لِلْسَّمْاعِ نَلَكَ الْكَلَامُ مِنْ لَوْلَ الْأَمْرِ عَلَى مَا قَصَدَ الْمُتَكَلِّمُ.⁽²⁾

فَمَا قَدَّمَتْ هَذِهِ الْحَرَفَاتُ إِلَّا لِيُعْلَمَ لِنَّ الْكَلَامَ مُشَتَّمٌ عَلَى التَّوْكِيدِ فِي (أَنْ) أَوِ التَّشْبِيهِ فِي (كَانْ)، وَقَدْ نصَّ ابن يعيش (643هـ) عَلَى أَنَّهُمْ إِنَّمَا "فَطَّمُوهَا" — كَافٌ التَّشْبِيهِ فِي (كَانْ) — إِلَى أُولَئِكَاهُنَّ، لِإِفْرَاطِ عَادِيَّتِهِمُ بالِتَّشْبِيهِ.⁽³⁾ وَمَا قَدَّمَتْ (لَيْتَ) إِلَّا لِيُعْلَمَ لِنَّ الْكَلَامَ مُشَتَّمٌ عَلَى التَّعْنِيَّةِ، وَكَذَّاكَ (الْعَلُّ) حَتَّى يُعْلَمَ لِنَّ الْكَلَامَ مُشَتَّمٌ عَلَى التَّرْجِيِّ.

وَلِمَا اسْتَثَاءَ (أَنْ) مِنْ حُكْمِ الصُّدْرِ؛ فَلَكُونُهَا مَعَ جُزَّاهَا فِي تَأْوِيلِ الْمُفْرَدِ؛ لِكُونُهَا مَصْدِرِيَّةٌ وَجَبٌ وَفَوْعَهَا مَوْلَعُ الْمُفْرَدَاتِ: كَالْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ وَخَبْرُ الْمُبْدَأِ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَلَا تَنْتَصِرُ، وَلِنَّ كَانَتْ فِي مَقْامِ الْمُبْدَأِ لِذِي حُكْمِ الصُّدْرِ.⁽⁴⁾
وَمِنْهُ ذَلِكَ: لِنَّ (أَنْ) وَجْزٌ لِهَا مِمَّا تَعْمَلُ فِيهِ الْعَوَامِلُ، وَهَذَا مَا نصَّ عَلَيْهِ ابنُ يعيش (643هـ) بِقَوْلِهِ: "وَإِنَّمَا لَمْ تَنْتَصِرْ بِهَا لِلْجَمْلَةِ؛ لِأَنَّ (أَنْ) الْمَكْسُورَةُ وَ(أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ مُجْرَاهَا فِي التَّأْكِيدِ وَاحِدٌ إِلَّا لِنَّ الْمَفْتُوحَةَ تَكُونُ عَامِلَةً وَمَعْمُولاً فِيهَا، فَأَخْرَتْ لِلْإِيْذَانِ بِتَعْلُقِهَا بِمَا قَبْلَهَا، وَمَفْلَقُهَا الْمَكْسُورَةُ لِتَّيِّنِي هِيَ عَامِلَةٌ غَيْرُ مَعْمُولٍ فِيهَا".⁽⁵⁾

1. الأَمْسِرِيَّابَذَى: شَرْحُ الْكَافِيَّةِ 4: 334.

2. الْمُصْدَرُ نَفْسُهُ 4: 339.

3. ابن يعيش: شَرْحُ الْمَفْصِلِ 4: 564.

4. الأَمْسِرِيَّابَذَى: شَرْحُ الْكَافِيَّةِ 4: 339.

5. ابن يعيش: شَرْحُ الْمَفْصِلِ 4: 527.

ولأنَّ يَعْمَلُ فِيهَا أَحَدُ الْعَوْلَمِ الْأَفْظُولِيَّةِ ذَلِكَ يُعْنِي وَقْوَعُهَا فِي حُشُو الْكَلَامِ، وَهَذَا حَكْمٌ عَامٌ يُطْرَدُ فِي مُعْظَمِ الْأَفْاظِ الصَّدَارَةِ، فَلَا يَتَقْدِمُ عَلَيْهَا عَامٌ إِلَّا لَئِنْ هَذِهِ الْأَفْاظُ قَدْ يَعْمَلُ فِيهَا حَرْفُ الْجَرِّ، وَقَدْ تَقْعُ مُضَافَةً، فَتَصْبِحُ مَعَ الْمُضَافِ كَلِمَةً وَاحِدَةً لَهَا الصَّدَارَةُ، وَتَتَنَقَّلُ لِحَقِيقَةِ الصَّدَارَةِ مِنْ حِيزِ الْمُفَرَّدَاتِ إِلَى حِيزِ الْمُرْكَبَاتِ الْمُتَضَامَةِ.⁽¹⁾

وَحَصْنُ عَدَمِ الصَّدَارَةِ فِي (الَّنْ) فَقْطُ مِنْ مَا تَرَى حِرْفُ هَذَا الْبَابِ مُخَالِفٌ لِمَا نَصَّ عَلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ (538هـ) وَابْنِ يَعْيَشَ (643هـ)، فَهَذَا نَصُّ لِلزَّمَخْشَرِيِّ (538هـ) فِي حَدِيثِهِ عَنْ (لَكِنْ) أَنَّهَا تَلَاسْتِرَكَ تُؤْسَطُهَا بَيْنَ كَلَمَيْنِ مُتَغَيِّرَيْنِ نَفِيَا وَلِيَجَابَا، فَتَسْتَرَكَ بِهَا النَّفِيُّ بِالإِيجَابِ، وَالإِيجَابُ بِالنَّفِيِّ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكَنْ عَمَراً جَاعِنِي)، وَ(جَاعِنِي زَيْدٌ لَكَنْ عَمَراً لَمْ يَجِيءُ).⁽²⁾ وَبِنَاءً عَلَى هَذَا يَرَى ابْنُ يَعْيَشَ (643هـ) أَنَّهَا شَبِيهَةُ بِ(الَّنْ) الْمُفْتَوَحَةِ فِي كَوْنِهَا لَا تَقْعُ لَوْلَأِ إِلَّا أَنْ (الَّنْ) فِي تَقْدِيرِ مُفَرَّدٍ، وَ(لَكِنْ) فِي تَقْدِيرِ جَمْلَةٍ.⁽³⁾

وَتَقْدِيرُ (الَّنْ) وَمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ بِمُفَرَّدٍ لَا يُغَيِّرُ مِنْ تَرْكِيْبِهَا الشَّكَلِيِّ شَيْئًا، كَمَا أَنْ تَقْدِيرُ (لَكِنْ) وَمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ بِجَمْلَةٍ لَا يُغَيِّرُ مِنْ تَرْكِيْبِهَا الشَّكَلِيِّ شَيْئًا، وَإِذَا كَانَ (الَّنْ) وَمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ تَقْتَضِي عَامِلًا يَعْمَلُ فِيهَا، فَلِنْ (لَكِنْ) وَمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ تَقْتَضِي كَلَامًا سَابِقًا تَسْتَرَكَ عَلَيْهِ، وَالْعَامِلُ لِلَّذِي يَسْبِقُ (الَّنْ) وَالْكَلَامُ لِلَّذِي يَسْبِقُ (لَكِنْ) كَلَاهُمَا مِمَّا يُتَعَلِّقُ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.

وَإِذْ جَازَ لَنَا أَنْ نَحْكُمَ بِصَدَارَةِ (لَكِنْ) عَلَى لَسْمَاهَا وَخَبْرَهَا، وَفَصِّلَاهَا عَنِ الْمُسْبِاقِ لِلتَّرْكِيْبِيِّ الَّذِي تَأْتِي فِيهِ، جَازَ لَنَا أَيْضًا أَنْ نَحْكُمَ بِصَدَارَةِ (الَّنْ) عَلَى لَسْمَاهَا وَخَبْرَهَا، بَلْ لَمْ يَرِدْ فِي التَّرَاكِيبِ لِلْفَصِيحَةِ أَنْ تَقْدِمْ خَبْرُ (الَّنْ) لَوْ لَسْمَاهَا عَلَيْهَا.

1. انظر: الأستاذ بلادي: شرح الكافية 4: 107 – 108.

2. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 560.

3. المصدر نفسه 4: 561.

وقد قرر ابن عباس (643هـ) أنَّه قد تستعمل (أنْ) المفتوحة بمعنى: (أعلُ).

يقال: (بيتِ السوقَ لَكَ تَشَرِّي لَذَا كَذَا)، أي: (العَلْكُ).⁽¹⁾

وفي قول حطاطط بن يعمر: ⁽²⁾

لَرِبِّنِي جَوَادًا ماتَ هَرَزَلًا لَعَنِي لَرِي مَا تَرَقَنَ أَوْ بَخِيلًا مُخْلَدًا

يرى المرزوقي أنَّ لهذا البيت رواية أخرى هي: " (لَذَّنِي لَرِي مَا تَرَقَنَ)، وهو بمعنى: (العَلْكُ)".⁽³⁾ وقد تكون (أنْ) هنا ليست (أنْ) التوكيدية بحيث ترك هذا المعنى، وتصبح بمعنى: (أعلُ)، وإنما هي لغة من اللغات الكثيرة الواردة في (أعلُ)، وقد يكون أصلها (أعلُ) ثم لبدلت العين همزة، وهذا كثير لا ينكر في كلام العرب، كما أنَّ (اللام) قد لبدلت (نوناً)، و(لللام) و(الثون) من الحروف المائعة في اللغة العربية التي يكثر تعلورها فيما بينها.⁽⁴⁾

ولذا ما وردت (أنْ) هذه في لسلوب من لساليب العربية، فإنَّ لها الصداررة في ذلك الأسلوب، وهذا ما نصَّ عليه ابن الحاجب (646هـ) بقوله "وهذه التي بمعنى: (أعلُ) يجب أنْ يكون لها صدر الكلام مثل (أعلُ) ضرورة معنى الإنشاء فيها"،⁽⁵⁾ كما أنَّ اللغات الكثيرة الواردة في (أعلُ) الصداررة، وتعدد اللغات في صيغة من الصيغ العربية لا يوثر في ظواهرها الموقعة.

1. ابن عباس: شرح المفصل 4: 557.

2. ويشتغل أيضاً إلى حاتم الطائي، انظر: ديوان حاتم الطائي ص: 40، وينسب المرزوقي إلى حطاطط بن يعمر، انظر: المرزوقي: أحمد بن محمد بن الحسن (ت: 421هـ)، شرح ديوان الحمسة لأبي تمام، 2003م، ت: غريب الشيخ وبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 4: 1216، ابن عباس: شرح المفصل 4: 557.

3. المرزوقي: شرح ديوان الحمسة 4: 1216.

4. انظر: عبد القوي: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 226 – 228.

5. ابن الحاجب: الأمالي 3: 76.

وقد تدخل (ما) على هذه الحروف، فتكتُّنها عن العمل، وتصير بدخول (ما) عليها حروف البداء تقع للجملة الابتدائية والفعالية بعدها، ويزول عنها الاختصاص بالأسماء؛ ولذلك يبطل عملها فيما بعدها، وذلك نحو قوله: (إِنَّمَا) و(أَنَّمَا) و(كُلُّمَا) و(أَنْتَمَا) و(الْعَلَمَا).⁽¹⁾ كما لَنْ (إِنْ) إذا لفحت صارت كحرف من حروف الابداء يليها الاسم والفعل.⁽²⁾ وهذا ما نصّ عليه سيبويه (180هـ) بقوله: «أَمَّا أَكْثَرُهُمْ فَأَخْلُوْهَا فِي حُرُوفِ الْابْدَاءِ بِالْحَذْفِ كَمَا أَخْلُوْهَا فِي حُرُوفِ الْابْدَاءِ حِينَ ضَمُوا إِلَيْهَا (مَا) فِي هَؤُلَّا: (إِنَّمَا زَيْدٌ أَخْوَكَ)».⁽³⁾ أي لَنْ هذه الحروف جميعها بلا استثناء بعد إلغائها واتصالها بـ(ما) الكافية تصبح من لفاظ الصدارة التي تتصدر الجمل الفعلية والاسمية.

6.4 لام الابتداء:

لام الابتداء هي: اللام المفتوحة في قوله: (أَزِيدُ مَنْطَلِقًا)، وفائدتها توكلد مضمون الجملة، وتدخل باتفاق في موضعين أحدهما: المبتدأ، والثاني: بعد (إِنْ)، وتدخل في باب (إِنْ) على ثلاثة مواضع باتفاق: الاسم نحو: (إِنْ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ)⁽⁴⁾، والمضارع لتشبيه به، نحو: (وَإِنْ رَبِّكَ لَوْحَكُمْ بِيَتَّهُمْ)⁽⁵⁾، والظرف نحو: (وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ)⁽⁶⁾، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة مواضع باختلاف: أحدهما: الماضي الجامد نحو: (إِنْ زَيْدًا لَعْنِي لَنْ يَقُومُ)، والثاني: الماضي المفروض

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 521.
2. المصدر نفسه 4: 548.
3. سيبويه: الكتاب 4: 548.
4. سورة إبراهيم، آية: 39.
5. سورة النحل، آية: 124.
6. سورة القلم، آية: 4.

بـ(قد)، وخالف في ذلك خطاب⁽¹⁾ ومحمد بن مسعود الغزني(421هـ)، وقالا: إذا قيل: (إن زيداً لقذ قام)، فهو جواب لقسم مقدر، والثالث: الماضي للمنصرف المجرد من (قد)، أجازه الكسائي(189هـ) وهشام بن معاوية للضرير(209هـ) على إضمار (قد)، ومنعه للجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم.⁽²⁾

وأختلف للنحوة في دخولها في غير باب (إن) على شتئين: أحدهما: خبر المبتدأ المنقدم نحو: (لَقِيَ زَيْدٌ)، فمقتضى كلام جماعة من النحويين للجوز، وإن كان في لمالي ابن الحاجب(646هـ): لام الابتداء يجب معها المبتدأ، والثاني: الفعل نحو: (لَيَقُومُ زَيْدٌ)، فأجاز ذلك ابن مالك(672هـ) والمالقي(702هـ) وغيرهما، وزاد لل Malikي(702هـ) الماضي الجامد،⁽³⁾ نحو: (لَيُشْرِكُوا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)⁽⁴⁾، وزاد بعضهم للمنصرف المقربون بـ(قد) نحو: (وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلِ)⁽⁵⁾، وقال أبو حيان(745هـ): هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر، وأن لا يكون، ونص جماعة على منع ذلك كله قال ابن الخباز(639هـ) في شرح الإيضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجملة للفطية (لا في باب (إن)).⁽⁶⁾

1. هناك ثلاثة نحويين يسمون بهذا الاسم، الأول منهم هو خطيب بن يوسف الغرطبي المتوفى بعد سنة (450هـ)، والثاني: هو خطيب بن مسلمة بن محمد بن سعيد أبو المغيرة الإيلادي، والثالث: خطيب بن أحمد بن عدي بن خطيب، التامسي.

2. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 145 – 146، الأسترابادي: شرح الكلية 4: 360، المرادي: الجنى الداني ص: 128 – 132، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 255.

3. انظر: الملقي: رصف العباقي ص: 306 – 307.

4. سورة المقدمة، آية: 62.

5. سورة الأحزاب، آية: 15.

6. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 145 – 146، الأسترابادي: شرح الكلية 4: 360، المرادي: الجنى الداني ص: 131 – 132، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 255 – 256.

وقد نصَّ الأستاذ باذى (686هـ) على أنَّ لام الابتداء الواقعة بعد (إنَّ) كانَ حُفْها أنْ تدخلَ أولَ الكلمَ، ولكنَّ لِمَا كانَ معناها: هو معنى (إنَّ) سواء، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء، كرهو اجتماعهما فلخروا اللام، وصَنُّروا (إنَّ) لكونها عاملة، والعامل حرفيٌ بالتقدير على معموله، وخاصة إذا كان حرفاً.⁽¹⁾ وتبعد ابن هشام (761هـ) بقوله: ليسَ للام الابتداء الصنيرية في باب (إنَّ)، لأنَّها فيه مؤخرة من تقديم، ولهذا تسمى للام المزحقة والمزحقة ليضاً.⁽²⁾ أي إنَّ لام الابتداء في هذا الأسلوب لقواسى لا تقع إلا في حشو الكلام، وليس لها الصدارة.

وقسول النهاة: إنَّ لام الابتداء الواقعة بعد (إنَّ) مؤخرة من تقديم - محاولة منهم لوضع قاعدة أساسية للام الابتداء، وهذه القاعدة ترى: أنَّ لام الابتداء لا تقع إلا في صدر التركيب للغة.

وهم في صدِّيدهم هذا يرون أنَّ مهمَة العالم اللغوي لا تتحصَر في النظر إلى ظاهر اللغة فقط، وإنما عليه أن يستقطِّع القواعد الأساسية للغة بأكملها، وأن تكون هذه القواعد ذات صفة توليدية لجميع الجمل الصحيحة والمقبولة من الناطقين للغة ما، وأن تقنع توليد جمل غير صحيحة وغير مقبولة من الناطقين بذلك اللغة.⁽³⁾

وتقدير النهاة بأنَّ لام الابتداء في باب (إنَّ) مؤخرة من تقديم يتوافق وما جاءت به اللغة من تركيب تقدم فيها لام الابتداء على (إنَّ)، لذا يرى ابن جني (392هـ): "الَّذِي يدلُّ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَ الْلَّامِ فِي الْخَبَرِ (إِنَّ) لَوْلَى الْجَمْلَةِ قَبْلِ (إِنَّ) لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمْا جَفَا عَلَيْهَا اجْتَمَاعُ هذِينَ الْحُرْفَيْنِ قَلَبُوا الْهِمْزَةَ (هَاءَ)؛ لِيُزُولَ لَفْظُ

1. الأستاذ باذى: شرح الكافية 4: 360.

2. ابن هشام: معنى الأربعين 1: 258.

3. زوين: علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، 1986م، دار الشروان الثقافية للعلوم، بغداد، ص: 45.

(إن)، فيزول ليضار ما كان مستكرهاً من ذلك، فقالوا: (لَهُنَّكَ قَائِمٌ)، أي (لَهُنَّكَ قَائِمٌ)⁽¹⁾. وعليه قول محمد بن سلمة⁽²⁾:

لَهُنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَىٰ كَرِيمٍ
أَلَا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَىٰ قَلْلٍ الْحَمَىٰ

وكلذك قول الشاعر⁽³⁾:

لَهُنَّكَ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوْسِيَّةٍ
عَلَىٰ هَنَوَاتٍ كَلَبٍ مَنْ يَقُولُهَا

وقال للبصريون: "لا نُسَلِّمُ لَنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِهِ: (لَهُنَّكَ) زَايَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ مُبَدِّلةٌ مِنْ أَلْفٍ (إن)، فَإِنَّ الْهَاءَ تَبَدِّلُ مِنْ لِهْمَزَةٍ فِي مَوَاضِعٍ كَثِيرَةٍ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى جَازَ لَنْ يَجْمِعَ بَيْنَ الْلَّامِ وَبَيْنَهَا، لِتَغْيِيرِ صُورَتِهَا"⁽⁴⁾. ولا أُولَفِقُ البصريين في قولهم: إنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ لَامِ الْابْنَاءِ وَ(إن) جَازَ لِتَغْيِيرِ صُورَةِ (إن)، ذَلِكَ أَنَّ التَّبَدِيلَاتَ الصَّوْتِيَّةَ فِي الْمَفَرَدَاتِ وَالصِّيَغِ لَا يَعْلَمُ لَهَا عَلَاقَةٌ بِالْمَسْطُوِيِّ التَّرْكِيَّيِّ، بَلْ لِنَّ الْمَسْطُوِيِّ التَّرْكِيَّيِّ قَدْ يَفْرُضُ بَعْضُ هَذِهِ التَّبَدِيلَاتِ وَالتَّغْيِيرَاتِ عَلَى الصِّيَغِ وَالْمَفَرَدَاتِ مُؤْثِراً فِيهَا لَا مَثَانِراً.

وَهَذَا الْمَنْهَجُ فِي النَّظَرِ إِلَى التَّرْكِيبِ الْلَّغُوِيِّ وَدِرَاسَتِهَا، وَوَضْعِ الْقَوَاعِدِ الْكَلِيَّةِ وَالْأَمْسَاسِيَّةِ لَهَا — مِنَ الْجُوانِبِ التَّحْوِيلِيَّةِ فِي الْلِّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَالنَّحَاءِ بِذَلِكَ يَتَوَلَّفُونَ

1. ابن جنی: الخصائص 1: 316.

2. انظر: ابن جنی: الخصائص 1: 316، التالي: إسماعيل بن القاسم (ت: 356هـ)، الأمالی مع کتابی ذیل الأمالی والتواتر، 2001م، ت: صلاح هل وسید الجلیسی، المکتبة العصریة، بيروت، ص: 213، للعلقی: رصف المعجمی ص: 134، المرادی: لجنی الدافی ص: 129، السعیدلادی (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 338، الشنقطی: الدرر اللوامع 2: 191، قلن: جمع: قلن؛ وقلة كل شيء: قلته وأعلاه.

3. انظر: الألباری: الإنصاف، مسالمة: 25، 1: 209، البغدادی (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 340، الشنقطی: الدرر اللوامع 2: 190.

4. الألباری: الإنصاف، مسالمة: 25، 1: 216.

مع أحدث المناهج العلمية المعاصرة في دراسة اللغة مع سبق المبادرة من قبل نحاة العربية في اتخاذ هذا المنهج.

وهناك أنماط لغوية وردت عن العرب وقعت فيها لام الابتداء أيضاً في حشو الكلام إلا أن هذه الأنماط سماعية قليلة الشيوخ لورد معظمها الأسترابادي (646هـ) في شرح الكافية، ومن هذه الأنماط وقوع لام الابتداء في خبر (أن) المفتوحة، ومما ورد على ذلك فرادة سعيد بن جبير⁽¹⁾: ((إلا أنْهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)).⁽²⁾

وكذلك قول الشاعر:⁽³⁾

الْمَمْكُنْ حَلَفَتْ بِاللهِ لِلْعَلِيِّ أَنَّ مَطَالِيكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطَالِي

وقد عد ابن عصفور (669هـ) هذا من لضرائر،⁽⁴⁾ هذا في بيت الشعر، لكن ما القول فسي الآية القرآنية؟ يرى تمام حسان أن مثل هذه التراكيب من قبيل الترخيص في القرآن الكريم ولستعمال القرآن للترخيص أقل كثيراً من لستعمال الشعر له، لما الحديث الشريف، ظاهرة الترخيص فيه أقل من الشعر والقرآن كليهما.⁽⁵⁾

كما جاءت لام الابتداء في خبر (الضئي) نحو: (اضئي زيداً لم تطلبني)، وكذلك في خبر (المنسي)، قال الشاعر:⁽⁶⁾

1. انظر: أبو حيان (الأندلسى): البحر المحيط 6: 449.

2. سورة الفرقان، آية: 20.

3. لنظر: ابن حني: الخصائص 1: 316، الماتقي: رصف المباني ص: 312، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 323.

4. البغدادي (عبد القادر): 10: 324.

5. حسان (تمام): الأصول دراسة لبيستيولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص: 82.

6. لنظر: ابن حني: الخصائص 1: 317، ابن بعيسى: شرح المفصل 4: 535، الماتقي: رصف المباني ص: 312، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 327، الشنقطى: الدرر اللولمع 2: 188.

مَرُوا عِجَالاً، فَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبُكُمْ
 قَالَ لِلذِّي سَأَلُوا: أَنْسَى لِمَجْهُودًا
 وَجَاءَتْ فِي خَبْرٍ (زَالَ)، قَالَ كَثُرٌ: ⁽¹⁾
 لَكَ الْهَامِ الْمَقْصُونِ بِكُلِّ مَسْدَادٍ
 وَمَا زِلتُ مِنْ لَيْلَى لَذْنَ لَنْ عَرْقَشَا
 وَجَاءَتْ فِي خَبْرٍ (مَا) النَّافِحةُ، نَحْوٌ: (مَا زِيدَ لِقَائِمَا). ⁽²⁾ وَقَدْ أَلْحَقَ الْكَوْفِيُّونَ
 (لَكِنْ) بِـ(إِنْ) فِي كَثْرَةٍ وَقَوْعَدَ لَامَ الْابْنَاءِ بَعْدَهَا، مُسْتَدِلِّينَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: ⁽³⁾
 يَلْوُمُونَنِي فِي حَبَّ لَيْلَى عَوَالِلِي وَلَكِنْنِي مِنْ حَبَّهَا لَعَمِدَ
 حِيثُ دَخَلَتْ لَامَ الْابْنَاءِ فِي خَبْرٍ (لَكِنْ)، وَلَمْ يَوْرُدْ الْكَوْفِيُّونَ مِنْ الشَّوَاهِدِ غَيْرَ
 هَذَا، وَلَعِلَّ هَذَا لِلنَّمَطِ الْتَّرْكِيَّيِّ مِنَ الْأَنْمَاطِ الْغَوِيَّةِ الْقَلِيلَةِ الْأَسْتَعْمَالِ. ⁽⁴⁾
 وَهَذِهِ الْأَنْمَاطُ السَّمَاعِيَّةُ الْأَنْفَةُ الْذِكْرُ مِنْ قَبْلِ الضرُورَاتِ الَّتِي اخْتَصَّتْ بِهَا
 لِغَةُ الْشِّعْرِ، وَنَعْتَشِي مِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي بَابِ (إِنْ)؛ لَوْرُودَ هَذَا لِلنَّمَطِ فِي الْقُرْآنِ
 الْكَرِيمِ الَّذِي يُمْسِكُ أَعْلَى درَجَاتِ الْبَيَانِ بِجَمِيعِ قِرَاءَتِهِ الْمُتَعَدِّدَةِ، وَالْأَمْرُ الْآخَرُ:
 تَدَلَّلُ الْلُّغَاتُ، وَالتَّرْكِيبُ فِي تَوْظِيفِهَا لـ(إِنْ) وـ(إِنْ) فِي الْأَسَالِبِ الْعَرَبِيَّةِ، مِمَّا حَدَّا
 بِالْمُبَرَّدِ (285هـ) لَنْ يَقُولُ: «(إِنْ) وـ(إِنْ) مَجَازُهُما وَاحِدٌ؛ فَذَلِكَ عَدْفَاهُما حِرْفًا
 وَاحِدًا». ⁽⁵⁾

1. انظر: ديوان كثير عزة من: 443، ابن هشام: معنى للبيب 1: 260، السيوطي: همع للهوماع 1: 448، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 328، الشنقيطي: الدرر اللوامع

2: 188. ذكر صاحب الخزنة لـن صوبه: (بكل سبيل).

2. انظر: الأسترابلي: شرح للكافية 4: 364.

3. انظر: الأنصاري: الانصاف، مسألة: 25، 1: 206، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 532،

الملقسي: رصف المباني ص: 310، المرادي: الجنى الدالى ص: 132، البغدادي (عبد

القادر): خزانة الأدب 10: 361، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 185.

4. انظر: الأنصاري: الانصاف، مسألة: 25، 1: 208 – 218.

5. العبر: المقضب 2: 107.

ولرى أنَّ لفرق بين (إن) و(أن) لا ينبعى للمستوى الصوتي بحيث إذا وردت (إن) في درج الكلام فتحت همزتها طلباً للخفة، وإذا وردت في بدلية الكلام أو سبقت بسعة كسرت همزتها لأنَّ المتكلم يكون في بدلية نشاطه النطقي، فهو يعلى نطق الكسرة التي هي أثقل من الفتحة، وهذا مظاهر صوتي أكثر منه تركيبياً. وفي غير هذا النمط القوامى المتمثل في وقوع لام الابتداء بعد (إن)، وكذلك الأنماط السماعية المتمثلة في وقوع لام الابتداء بعد (أضخم)، و(المنى)، و(زال)، و(ما) النافية، و(لكن) – في غير هذه الأنماط لا بدُّ من وقوع لام الابتداء في مصدر الجملة الأسمية والجملة الفعلية الداخلة عليها.

وقد نصَّ ابن السراج (163هـ) في حديثه عن الحروف التي تكون في صدر الكلام على أنَّ من هذه الحروف: لام الابتداء، حيث لا يجوز أن تقول: (طعامك أزيدَ أكلَ).⁽¹⁾ وتبعدُ في ذلك ابن يعيش (643هـ) بقوله: «لام الابتداء لها صدر الكلام». ⁽²⁾

ويقول العالقى (702هـ): «إِنَّمَا قُدِّمَتْ لام الابتداء أَوْلَى اعتماداً عليها في التوكيد لما بعدها، كما تقدُّم همزة الاستفهام و(إن) المكسورة المشددة و(ما) النافية؛ للاعتماد عليها في معانيها التي وضُبعت لها، ولذلك كانت حروفاً متعلقة بما قبلها عن العمل فيما بعدها، أي قاطعة له، وقطيعة عن عمل ما بعدها فيما قبلها في باب الاشتغال. وإنما ذلك كما ذكرت لك من أنه حرف صدر». ⁽³⁾

وكذا نصَّ ابن هشام (761هـ) على أنَّ للام الابتداء الصدرية، ولهذا علق العامل في: (علمتُ لزيدَ مُنطلقَ)، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: (زيدَ

1. ابن السراج: الأصول 2: 234.

2. ابن يعيش: مشرح المفصل 5: 32.

3. العالقى: رصف المباني ص: 306.

لأنَّا لَكُرْمَةٌ)، ومن أنْ ينْقُضُّ عَلَيْهَا الْخَبَرُ فِي نَحْوِ: (لَزِيدَ قَائِمَ)، وَالْمُبَدَأُ فِي نَحْوِ:

(قَائِمَ زَيْدَ).⁽¹⁾

وَقَدْ شَدَّ قَوْلُ رُؤْبَةٍ:⁽²⁾

أُمُّ الْحَلَبِينِ لَعْجُوزٌ شَهْرَيَّةٌ
تَرْضَى مِنَ الْلَّحْمِ بِعَظَمِ الْرَّقَبَةِ

حِيثُ دَخَلَتْ لَامُ الْابْدَاءِ عَلَى خَبَرِ الْمُبَدَأِ الْمُؤَخِّرِ، وَلِلْوَجْهِ أَنْ يَقَالُ: (لَأُمُّ
الْحَلَبِينِ عَجُوزٌ شَهْرَيَّةٌ)، وَقَدْ عَدَ عَبْدُ الْفَلَدَرِ الْبَغْدَادِيِّ (1093هـ) هَذَا مِنْ قَبْلِ
الْمُسْرُورَةِ.⁽³⁾

وَكَذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:⁽⁴⁾

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرَ خَالَةٌ
يَنْلِي السَّمَاءَ وَيَكْرِمُ الْأَخْرَاءِ

فَهَذَا يُحَتمِّلُ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ لِرَوْدٍ: (خَالِي لَأَنْتَ)، فَأَخْرُجُ لَامَ إِلَى
الْخَبَرِ ضَرُورَةً، وَالْأَخْرَى: أَنْ يَكُونَ لِرَوْدٍ: (لَأَنْتَ خَالِي)، فَنَقْضُ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبَدَأِ، وَإِنْ
كَانَتْ لَامُ الْلَّامِ فِيهِ ضَرُورَةٌ.⁽⁵⁾

وَمَا حَدَثَ هَذَا مِنْ تَأْخِيرِ لَامِ الْابْدَاءِ يَقْتَصِرُ عَلَى لِغَةِ الشِّعْرِ، وَيَرِى ثَمَامُ
حَمْمَانُ أَنَّهُ لَا يَعُودُ اخْتِلَافُ الشِّعْرِ عَنِ النَّثَرِ إِلَى الْأَسْلَوبِ فَقْطًا، وَإِنَّمَا يَعُودُ كَذَلِكَ
إِلَى الْاخْتِلَافِ فِي الْخَصَائِصِ لِلتَّرْكِيبَيْنِ نَحْوِيَا وَصَرْفِيَا، وَمِنْ هَذَا رَأَيْنَا لِلشَّعْرَاءِ

1. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 258.

2. انظر: ديوان رؤبة ص: 170، ابن يعيش: شرح المفصل 2: 357، العالقي: رصف المباني
ص: 311، المرادي: الجنى الدافقي من: 128، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 257، البغدادي
(عبد للقدار): خزانة الأدب 10: 323، الشاقطي: الدرر اللوامع 2: 187. لُمُّ الْحَلَبِينِ:
الأَكْلَان، شَهْرَيَّةٌ عَجُوزٌ كَبِيرَةٌ.

3. انظر: البغدادي (عبد للقدار): خزانة الأدب 10: 323.

4. الأزهري (خالد): التصریح 1: 217، البغدادي (عبد للقدار): خزانة الأدب 10: 323.

5. انظر: البغدادي (عبد للقدار): خزانة الأدب 10: 323.

يُترَّخصون في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حق الترخيص لوضع ما يميز لغة الشعر من لغة للنثر⁽¹⁾:

7.4 لام القسم:

جواب القسم إما جملة اسمية أو فعلية، والاسمية إما مثبتة أو منفية، فالمثبتة تصدر بـ(إن) مشددة أو مخففة، لو بـ(لام)، وهذه اللام هي لام الابتداء المفيدة للتاكيد، لا فرق بينها وبين (إن) إلا من حيث العمل، وإنما أجيبي القسم بهما، لأنهما مفيدان للتاكيد الذي لأجله جاء القسم.

وإذا كانت الجملة فعلية، فإنَّ كان الفعل مضارعاً مثبتاً، فالأكثر تصدره باللام، وكمنعة بالنون، إلا أنْ تخذل اللام على متطلِّع للمضارع مقدم عليه، كقوله تعالى: (ولَئِنْ مَتُّمْ لَوْ قُتِّلْتُمْ لَأَنِّي اللَّهُ تَعَالَى نَحْنُ عَبْدُهُمْ)،⁽²⁾ وإنْ دخلت على حرف التفيس، نحو: (وَاللَّهِ لَسْوَفَ أَخْرُجُ)، فلا يوتى بالنون اكتفاء بإحدى علامتي الاستقبال عن الأخرى، وقلَّ خلو للمضارع عن اللام لاستغناء بالنون، وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل للمضارع.

ولنَّ كان الفعل مضارعاً مثبَّتاً، فال الأولى للجمع بين اللام و(قد) نحو: (وَاللَّهِ لَقَدْ خَرَجَ)، وأمَّا في (نَعَمْ) و(يَسْعَى)، فيلام وحدها، إذ لا يدخلهما (قد)، لعدم تصرُّفهما.⁽³⁾

وذهب الكوفيون إلى أنَّ اللام في قولهم: (أَزِيدَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرُو) جواب قسم مقتدر، والتقدير: (وَاللَّهِ لَزِيدَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرُو)، فأضمرَ لليمين اكتفاء باللام منها، وذهب البصريون إلى أنَّ اللام لام ابتداء.⁽⁴⁾ وعلى هذا ليس في الوجود عند

1. حسان: الأصول ص: 79 – 80.

2. سورة آل عمران، آية: 158.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 104 – 107، ابن السراج: الأصول 1: 435 – 436، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 139 – 140، الأمتنري الرازي: شرح الكلمة 4: 306 – 311.

4. الأبلري: الإنصاف، مسألة: 58، 1: 399.

للكوفيين لام الابتداء، وكل موطن وردت فيه لا بد من تقدير القسم، وكان وظيفة هذه اللام مع تأكيدها للجملة الإشعار بالقسم.⁽¹⁾

واحتاج الكوفيون بأن قالوا: **وَلَدَلِيلٍ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ جَوَابُ الْقَسْمِ**، وليس لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له التنصب، وذلك نحو قولهم: (**الْطَّعَامُكَ زَيْدٌ أَكْلٌ**)، فلو كانت هذه اللام لام الابتداء، لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعاً، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوباً.⁽²⁾

وقد وقع الكوفيون هنا في شرک لزدواجية الاصطلاح، فالابتداء عند متقدمي النحوة قد يطلق على العامل النحوي في المبتدأ إليه في الجملة الاسمية تقدم أو تأخر، وقد يطلق على المنزلة التي تقع فيها الكلمة، وهي الوقع في أول الكلام، وقد استخدم سيبويه(180هـ) المعنى الثاني في حديثه عن لسم الاستفهام (أيهم) حيث قال: **وَلَا تَدْخُلْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ، وَإِنَّمَا تَرْكَتِ الْأَلْفُ اسْتَغْنَاءً، فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْأَبْدَاءِ.**⁽³⁾ يعني صار لها الصدارة، والواقع في أول الكلام.

وقد اصطلاح النحوة على هذه اللام بأنها لام الابتداء؛ لوقوعها في أول الكلام، وليس لدخولها على المبتدأ، ذلك أنها تدخل على الأسماء المنصوبية، وكذلك تدخل على الأفعال والحراف.

ويذهب الأسترابادي(686هـ) إلى أن الأولى كون اللام في (**الزَّيْدُ قَاتِمٌ**) لام الابتداء مفيدة للتاكيد، ولا نظر للفعل كما فعلت الكوفية؛ لأن الأصل عدم التقدير، والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام.⁽⁴⁾

وعلى هذا، فإن اللام الواقعة في جواب للفعل لام الابتداء، ولها الوظيفة النحوية نفسها، ولعل هذا الفصل الذي حدث بينهما ناتج عن ملازمة هذه اللام

1. انظر: الأسترابادي: شرح الكافية 4: 306.

2. الأثباتي: الأنصاف، مسألة: 58، 1: 399.

3. سيبويه: لكتاب 1: 126.

4. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 307.

لジョب القسم المثبت حتى أصبحت عنصراً أساسياً فيه، وكذلك أصبحت عنصراً مهماً في "الصلة للقسم إلى المقسم عليه".⁽¹⁾

والنحواء العرب يرون في الأداة الوحدة من أدوات العربية لنواعاً مختلفة لمجرد تعدد الأساليب والمعانى التي تكمل فيها هذه الأداة، وليس أقل على ذلك من نظرتهم إلى الحرف الوارد من حروف الجر على أنه لفواع متعددة يحسب ما يحمل هذا الحرف من معانٍ.

وأسلوب القسم في اللغة العربية يتكون من شقين، الشق الأول: جملة القسم، وعادة ما تتصدر بحرف القسم، وما تقسم به للعرب في الجاهلية والإسلام، والشق الثاني: جملة جواب القسم، وإذا وجدت اللام في هذه الجملة، فلا بد من تصديرها، فقد نصَّ ابن الشجري(2542هـ) في أماليه على أنَّ "لام التوكيد واليمين، حقُّها أنْ تقع أولاً الكلام".⁽²⁾

وقد نصَّ النحواء على أنَّ "حكم لام القسم في كلِّ موضع لِنْ لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا ما بعدها فيما قبلها؛ لأنَّ ما بعدها من الكلام محوَّفٌ عليه، فلو جعل شيء منه قبلها لزالت منه معنى للحلف عليه".⁽³⁾ وهذا حكم عام تشتَرك فيه معظم ألفاظ الصدارة، وقد اتبَّعه أحكام أخرى، منها ما عرف في الدراسات النحوية التراثية بـ(التعليق).

1. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 140.

2. ابن الشجري: الأمالى 2: 439.

3. الألباري: الإنصاف، مسألة: 1: 58، 399 – 400.

8.4 اللام الموطئة للقسم:

هي اللام الداخلة على أداة الشرط في نحو: (وَاللَّهِ لَئِنْ أَكْرَمْتَنِي لَأَكْرِمْنُكَ)، فلن كأن للقسم مذكوراً لم تلزم، وإنْ كان محنوفاً لزمت غالباً، نحو قوله تعالى: لَئِنْ أَخْرِجُوكُمْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ⁽¹⁾. وقد تحذف، والقسم محنوف، نحو قوله تعالى: نَبْلَى لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمْسِنَ⁽²⁾. وقيل: هي منوية، وإنما سميت هذه اللام الموطئة؛ لأنها وطأت للجواب، وتسمى أيضاً المؤينة، وتسمى أيضاً لام الشرط؛ لدخولها على حرف الشرط، وقولهم: إنها موطئة للقسم فيه تجاوز، وإنما هي موطئة لجواب القسم.⁽³⁾

وقد نص ابن الشجري(542هـ) على أنهم: قد يجمعون بين القسم والشرط، فيحذفون جواب أحدهما؛ لدلالة المذكور على المحنوف، فلن قسموا القسم حذفوا جواب للشرط، وإن قسموا الشرط حذفوا جواب للقسم، وقد يدخلون على حرف الشرط لللام المزيدة مفتوحة مؤذنة بالقسم، فيغلبون بها للقسم على الشرط، وإن لم يذكروا القسم.⁽⁴⁾

وهي بذلك أشبه ما تكون بعنصر تحويل في اللغة العربية "فقد يتسع مفهوم التحويل في الجملة ليشمل التحويل في المعنى أيضاً بحيث تكون الجملة في ظاهرها على تركيب، ويقصد به معنى تركيب آخر، وهذا ما تحدث فيه البلاغيون أكثر من النحوين".⁽⁵⁾ ومن ذلك تحول لسلوب الشرط من حيث المعنى إلى أسلوب القسم لمجرد دخول اللام الموطئة على حرف الشرط، وهذا ما عنده ابن الشجري (542هـ) بقوله: إنهم يغلبون بها للقسم على الشرط، وإن لم يذكروا للقسم.

1. سورة الحشر، آية: 12.

2. سورة المائدة، آية: 76.

3. لنظر: ابن عباس: شرح المفصل 5: 141، ابن هشام: مغني للبيب 1: 136 – 137.

4. ابن الشجري: الأملاني 2: 118.

5. عبد للطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص: 86.

ولعل هذه اللام هي أيضاً لام الابتداء، ولاختصاصها بالدخول على أحرف الشرط، ولكونها معينة أن الجواب للقسم لا للشرط نظر إليها على أنها نوع مستقل عن لام الابتداء مع أن لها نفس أحكام لام الابتداء من حيث توكيده مضمون الجملة، ومن حيث صدارتها لتلك الجملة، وصادرتها هنا حتمية؛ لكونها ضميمة لأحرف الشرط، وأحرف الشرط مستحقة للصدارة في أسلوبها.

9.4 أحرف النداء:

أحرف النداء هي: أصوات تدل المدعو على ذلك ترید منه أن يقبل عليك، لتخاطبه بما ترید أن تخاطبه به، وعدها ستة، وهي: (يا)، و(أيا)، و(أي)، والهمزة، و(وا)، والثلاثة الأولى يستعملونها إذا أردوا أن يمدو أصواتهم للمترافقين منهم أو الإحسان للمعرض، أو للنائم المستقل، وأي) والهمزة تستعملان إذا كان صاحبها قريباً، وإنما كان ذلك من قبل لأن البعيد المترافق والنائم والمستقل والساهي يغفر في دعائهم إلى رفع الصوت ومدّه، وأما (وا) فمختص به للذنبة، لأن الذنبة تفجع وحزن، وللمراد رفع الصوت ومدّه، لاستماع جميع الحاضرين، ولالمدعى الكائن في الوالو والألف أكثر من المدعى الكائن في الباء والألف.⁽¹⁾

وقد سُمِّيَ سيبويه (180هـ) بباب الذي تحدث فيه عن أحرف النداء بـ "باب الحروف التي يُنْبَهُ بها المدعو".⁽²⁾ ويرى ابن عيُش (643هـ) أن "أصل النداء تتبِّيه المدعو؛ ليقبل عليك، وتؤثر في الذنبة والاستغاثة والتعجب، وهذه الحروف تتبِّيه المدعو".⁽³⁾ وقد نصَ الأستراباذي (686هـ) على "لن" النداء تتبِّيه،⁽⁴⁾ ويرى في

1. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 230 – 231، ابن الشجري: الأمالي 1: 417، ابن عيُش: شرح المفصل 5: 48، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 434.

2. سيبويه: الكتاب 2: 229.

3. ابن عيُش: شرح المفصل 5: 51.

4. الأستراباذي: شرح الكافية 1: 341.

موضع آخر **أَنَّ اللِّنْدَاءَ** مع كثُرته في الكلام ليس مقصوداً بالذات، بل هو لتبية المخاطب؛ ليُصغي إلى ما يجيء بعده من **الكلام المُتَادِي لَهُ**.⁽¹⁾

ولمَا كانت أحرف اللداء من جملة حروف للتبيه كان لها الصداره في اللغة العربية، فمعظم عناصر التبيه في هذه اللغة تأتي في أول الكلام، وهذا ما أشار إليه ابن عباس(643هـ) في قوله: **وَلَكُنْهُمْ جَعَلُوا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ حِرْفَ اللِّنْدَاءِ**، وهو قوله: **(يَا)**؛ ليفصلوا بين الخطاب الذي ليس بنداء وبينه، ويختطبوها بذلك القريب والبعيد.⁽²⁾ وكذلك نص الأسترابادي(686هـ) على أن كل ما يغير معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفأ، فمرتبته الصدر، كحروف التبيه.⁽³⁾

وللداء في اللغة العربية وجوه قد يحتملها، وإن كان في أصل وضعه لتبية المدعى، وأحرف اللداء في كل هذه الوجوه تتتصدر للتراكيب، وقد ذكر هذه الوجوه ابن الشجري(542هـ) في أماليه، ورأى أن أكثرها لا يخرج عن كونه نداء، فمن ذلك:

أَنَّ اللِّنْدَاءَ قد يقتصر على لفاظ المدح للمدعى إذا كان قصدك تعظيمه، ومُرادك مدحه، كقولك: **(يَا سَيِّدَ النَّاسِ)**، و**(يَا فَارِسَ الْهَرَبِجَاءِ)**، وبحسب ذلك يكون اللداء ذمياً للمنادى وتنصيراً به وزرياً عليه، كقولك: **(يَا فُسْقَ)**، و**(يَا أَبْخَلَ النَّاسِ)**، فاللداء في هذا الوجه داخل في حيز الخبر.

وقد يكون دعاؤك لمن هو مقبل عليك ومستغٍ عن دعائلك على جهة التوكيد، حتى إن الداعي قد ينادي نفسه وقلبه، وقد يُوجّه اللداء إلى من لم يقصد إسماعه، وذلك إلى غائب تكتب إليه، تشوقه لو تمدحه لو تذمّه، غير أن أكثر العرب يخالفون بين **اللفظ بالنسبة**، و**اللفظ بالنداء**، فيجعلون **(وَ)** مكان **(يَا)**، ويتحققون آخر الأسماء لفأ، فإذا سكتوا ألحقوها هاءً مساكنة، كقولك: **(وَأَسِيدَ الْمُسْلِمِينَ)**، وما زادوه

1. الأسترابادي: شرح الكافية 1: 374.

2. ابن عباس: شرح المفصل 5: 51.

3. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 339.

مِمَّا لَيْسَ بِسَمَاعِهِ مُتَوَهِّمًا الْتَّيَارُ وَالْأَطْلَالُ، وَقَدْ يَنادُونَ الْأَوْقَاتَ بِمَعْنَى الْإِشْكَاءِ
لَطْوِلَاهَا، أَوْ الْمَدْحُ لَهَا بِمَا نَالُوا مِنْ لَسْرُورٍ فِيهَا.

وَقَدْ جَاءَ اللَّدَاءُ تَحْتِيرًا، كَفُولَهُ تَعَالَى: (يَا حَسْرَةُ عَلَى الْعِبَادِ).⁽¹⁾ وَقَدْ جَاءَ
الْمُسْتَغْلَثَةُ، كَفُولَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا طَعَنَهُ الْعَلِيُّجُ لَبُو لَؤْلُؤَةَ الْمَجْوِسِيِّ لَعْنَهُ اللَّهُ:
(يَا لَلَّهُ لِلْمُمْتَمِنِ).

وَمَنْ قَالَ: (يَا بُؤْسًا لِزِيدِ) جَعَلَ اللَّدَاءَ بِمَعْنَى الْدَّعَاءِ عَلَى الْمَذْكُورِ، وَقَدْ وَرَدَ
لِلَّدَاءِ تَعْجِيَّا، كَفُولَهُ حَذَّلَةُ بْنُ مُصْبِحٍ:⁽²⁾

يَا رِئَاهَا الْيَوْمَ عَلَى مُبِينٍ
عَلَى مُبِينٍ جَرَدِ الْقَصِيمِ

وَهَذِهِ وَجْوهٌ شَتَّى قَدْ احْتَمَلَهَا اللَّدَاءُ، وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِ وَضْعِهِ لِتَتِيبِهِ الْمَدْعُوُّ،
وَلَسِيْ كُلُّ هَذِهِ الْوَجْوهِ تَصْنُرْتُ حِرْوَفَ اللَّدَاءِ الْأَسْلَابِ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ
خَرَجَتْ عَنْ كُوْنَهَا حِرْوَفَ تَتِيبِهِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَسْلَابِ.⁽³⁾

1. سُورَةُ بِسْرٍ، آيَةُ: 30. / كَانَ لَبُو بِسْحَاقٍ يَقُولُ: بَلْ كَفُولَهُ جَلْ وَعَزْ (يَا حَسْرَةُ عَلَى الْعِبَادِ) مِنْ
لَصْبَعِ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنِ الْمُسْلِلِ، وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا لِأَنَّ السُّؤَالَ فِيهِ لَنْ يَقُولَ: مَا الْفَاقِدَةُ فِي نَدَاءِ
الْحَسْرَةِ؟ (النَّحْلَمُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 3: 392) وَيَذَهَبُ مُكَيْ لِلْقُوْسِيِّ إِلَى أَنَّ (يَا حَسْرَةً) نَدَاءُ
مَذْكُورٍ، وَإِنَّمَا نَدَى (الْحَسْرَةً) لِيَتَحَسَّرْ بِهَا مِنْ خَالِفِ الرَّمْلِ وَكُفْرِ بِهِمْ، وَالْمَرَادُ بِنَدَائِهَا:
تَحَسُّرُ الْمُرْسَكِ إِلَيْهِمْ بِهَا، فَمِنْعَاهَا: تَعَالَى يَا حَسْرَة، فَهَذَا أُولَئِكَ وَإِلَيْهِمْ لِلَّذِي يَجُبُ أَنْ تَحَسُّرَ
فِيهِ؛ لِيَتَحَسَّرْ بِكَ مِنْ كُفْرِ بِالرَّمْلِ. (مشكَلُ إِعْرَابُ الْقُرْآنِ 2: 602)

2. لِبْنُ قَلْعَكَتْ: يَعْقُوبُ بْنُ بِسْحَقٍ (ت: 244هـ)، إِصْلَاحُ الْمَنْطَقِ، 1949م، ت: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ
شَاكِرُ وَعَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدُ هَارُونَ، دُوْلَةُ الْمَعْلُوفَ، الْقَاهِرَةُ، ط٤، ص: 47، لِبْنُ الشَّجَرِيِّ:
الأَمْلَى 1: 421. مُبِينٌ: مَوْضِعٌ، وَجَرَدٌ: مَوْضِعٌ فِي بَلَادِ بَنِي تَمِيمٍ، لَوْ بَنْرُ.

3. لِنَظَرِ: لِبْنُ الشَّجَرِيِّ: الأَمْلَى 1: 417 – 423.

10.4 أحرف التصديق والإيجاب:

أحرف التصديق والإيجاب في اللغة العربية هي: (نعم)، و(بلى)، و(أجل)، و(جيّر)، و(إي)، و(إن)،⁽¹⁾ فلما (نعم) فمصنقة لما سبقها من كلام مثبت أو منفي، تقول إذا قال: (قام زيد، لو لم يقم؟): (نعم) تصدقأ لقوله، وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام إذا قال: (أقام زيد؟)، أو (لم يقم زيد؟)، فقلت: (نعم)، فقد حقت ما بعد الهمزة، و(بلى) لم يجأب لما بعد النفي، تقول لمن قال: (لم يقم زيد)، لو (الم يقم زيد؟): (بلى)، أي قد قام، و(أجل) لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة، يقول الفائل: (قد لفاف زيد)، فتقول: (جل)، ولا تستعمل في جواب الاستفهام، و(جيّر) نحوها يكرر الراء، وقد تفتح لتصديق الخبر، قال مضرس الأنصي:⁽²⁾

وَقَنْ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أُولُو مَغْرِبٍ أَجَلْ جَيْرٌ إِنْ كَانَتْ أَبِيَتْ دَعَايْرَةً

وَ(إِنْ) كذلك لتصديق الخبر، قال عبيد الله بن قيس الرقيات:⁽³⁾
كَ وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقَلَتْ: إِنْ وَيَقْنَ شَيْبَ قَدْ عَلَا

1. قد تكون (الا) جواباً، وهو قليل، فيقول للسائل: (لم تقم؟)، (لم تخرج؟)، فتقول: (الا)، وهو شاذ بمعنى: (بلى). (رصف المبني ص: 166)

2. انظر: ديوان مضرس الرباعي ص: 76، ابن عوش: شرح المفصل 5: 54، للمرادي: الجن الداني ص: 360، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 138، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 103، الشنقيطي: الدرر اللوامع 6: 43. الفردوس: ماء لبني نعيم، والدعائر: جمع دعثور، وهو الحوض المتهشم.

3. انظر: ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص: 66، سيبويه: الكتب 3: 151، ابن الصراح: الأصول 2: 383، ابن الشجري: الأمالي 2: 65، ابن عوش: شرح المفصل 2: 358، الملاقي: رصف المبني ص: 200، المرادي: الجن الداني ص: 399، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 47، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 11: 213.

و(أي) لا تستعمل إلا مع القسم، إذا قال المستخبر: (هل كان كذا؟)، قلت: (إي والله)، و(إي الله)، و(إي لغزني)، و(إي ها الله ذا).⁽¹⁾

وأحرف الإيجاب في اللغة العربية لها الصدارة في جملة الجواب، ذلك إذا نظرنا إلى جملة الجواب على أنها مستقلة عن جملة الاستفهام من الناحية الشكلية، وللذى يعمق هذا الفصل ما بين جملة الاستفهام وجملة الجواب صدور كل منها عن متكلم مُغاير، وهذا ما يقتضيه مقام الحال من وجود شخص يستفهم، غالباً ما يتصدر كلامه أداة من أدوات الاستفهام، وأخر يجب عما يستفهم عنه، غالباً ما يتصدر كلامه حرف من أحرف الجواب.

ومن علماء اللغة الذين يؤكّدون صداره أحرف الإيجاب السيرافي (368هـ) يقوله: "إنَّ الجوابَ لا ينْتَهِمُ كلامًا".⁽²⁾

وهناك سياق تركيبى تختص به (نعم) دون سائر حروف الإيجاب، وهذا السياق لا يقتضي وجود مستخبر، وإنما تكون فيه (نعم) حرف تذكير لما بعدها، وذلك إذا وقعت صدر الجملة بعدها، نحو: (نعم هذه أطلالهم)، وهذا يحمل التأويل.⁽³⁾

وقيل: إنَّ (نعم) هنا للتوكيد.⁽⁴⁾ أو يذهب ابن هشام (761هـ) إلى: "أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقتضى".⁽⁵⁾

ولخصوص (نعم) بهذا السياق التركيبى لا ينبع من كون (نعم) وقعت في صدر الجملة كما يرى المرادي (749هـ) وابن هشام (761هـ)، فوقعها في صدر الجملة حاصل سواء كانت حرف إيجاب أو حرف تذكير وتوكيد، وإنما تأتي

1. لنظر: ابن يعيش: شرح المفصل 5: 54 – 55، الأسترابازى: شرح الكافية 4: 435.

2. سيبويه: الكتاب 3: 13.

3. المرادي: الجنى الدانى ص: 506.

4. لنظر: ابن هشام: معنى للثبيب 2: 398.

5. المصدر نفسه 2: 398.

اختصاصها بهذا العياق التركيبي من عدم وجود جملة مؤول تسبق جملة الجواب التي تتصدرها (نعم)، ولا داعي لهذا التأويل والتقدير الذي يراه المرادي (749هـ) وأبن هشام (761هـ)، فمثل هذا التأويل والتقدير لا يتوافق مع واقع اللغة ولدائها الاستعمالي.

11.4 حرف الرَّدْع (كلاً):

(كلاً) حرف ردْع وزَجْر، هذا مذهب الخطيب (170هـ) وسيبوه (180هـ) وعامة البصريين، وذهب الكسائي (189هـ) وتلميذه نصير بن يوسف ومحمد بن واصل إلى أنها تكون بمعنى: (حقاً)، وهو يقرب من معنى (الآ) الاستفاحية، ومذهب النضر بن شميل (203هـ): أنها بمعنى: (نعم)، ورُكْب ابن مالك (672هـ) هذه المذاهب الثلاثة، فجعلها مذهبَاً واحداً، حيث قال: (كلاً) حرف ردْع وزَجْر، وقد تُؤوَلْ بـ(حقاً)، وتساوي (إي) معنى واستعمالاً، وذهب أبو حاتم السجستاني (248هـ) إلى أنها تكون: ردًا للكلام الأول، وتكون بمعنى: (الآ) التي للتبني، ويستفتح بها الكلام نحو: (كلاً إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغِي)⁽¹⁾، ووافقه لزجاج (311هـ)، وذهب عبد الله بن محمد الباهلي إلى أنها تكون على وجهين: لحدهما: أن تكون ردًا للكلام قبلها، فيجوز الوقف عليها، وما بعدها لستناف، والآخر: أن تكون صلة للكلام، فتكون بمعنى: (إي)، نحو قوله تعالى: (كلاً وَلَقَمْ)⁽²⁾، وقيل: إن (كلاً) بمعنى: (سوف)⁽³⁾.

جاءت (كلاً) في القرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعًا⁽⁴⁾ وكان لها الصدارَة في كل هذه المواقع، وإن تناولت معانيها بين أن تكون حرف ردْع

1. سورة العلق، آية: 6.

2. سورة المدثر، آية: 32.

3. انظر: سيبوه: الكتاب 4: 235، ابن عييش: شرح المفصل 5: 132، المرادي: الجنى الداني من: 577.

4. انظر: عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 2: 317.

وزجر، لو تكون بمعنى: (حقاً)، لو (الا) الاستفاجية، لو عنصر تبيه، لو حرف جواب بمعنى: (نعم)، أو صلة للكلام بمعنى: (اي).

وكذلك هو شأنها في كلام العرب ذاتي في صدر التراكيب اللغوية، وجميع المعاني التي تعمّر (كلاً) تقضي منها أن تكون في صدر هذه التراكيب، فإذا جاءت بمعنى: (نعم)، فشأن حروف الإيجاب لأن ذاتي في صدر الجمل، وإذا كانت عنصر تبيه، فمعظم عناصر التبيه في اللغة العربية تتصدر التراكيب، وكذلك حالها إذا جاءت بمعنى: (الا) الاستفاجية، وبمعنى: (حقاً)، وكذلك بمعنى: (سوف).

وقد نص ابن خالويه (370هـ) في قوله تعالى: "كلاً إنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى" ⁽¹⁾ على أن "كلاً" يُبَدِّأ به هاهنا، لأنَّه بمعنى: نعم حقاً، وليس ردأ، ⁽²⁾ ويرى الكاتب أنها وإنْ كانت ردأ، فإنه يُبَدِّأ بها، وذلك بالنظر إلى جملة الجواب على أنها جملة مستقلة من حيث الشكل، وكونها أداة جواب، لم يُزيلها في هذا النمط التركيبي.

12.4 (رب):

حرف جرٌّ عند البصريين، ودلول حرفتها عندهم: مساواتها الحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها، وذهب الكوفيون والأخفش (215هـ) في أحد قوله إلى أنها: اسم يحكم على موضعه بالإعراب، ووافقهم ابن الطرفة (528هـ)، واختلف التحريرون في معنى (رب) على لقول: الأولى: أنها للتقليل، وهو مذهب لأكثر التحريرين، والثانية: أنها للتکثير، والثالث: أنها تكون للتقليل والتکثير، والرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل، والخامس: أنها أكثر ما تكون للتکثير، والتقليل بها نادر، والسادس: أنها حرف إثبات لم يوضع للتقليل ولا تکثير، بل ذلك

1. سورة العلق، آية: 6.

2. ابن خالويه: (عرب ثلاثة سور من القرآن الكريم من: 138).

مستفاد من السياق، والسابع: **لأنها للتکثیر في موضع العباهة والاقتخار**، والراجح من هذه الأقوال: ما ذهب إليه الجمهور: لأنها حرف تقليل.

ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة، فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد لو جملة، كقولك: (ربُّ رجلٍ جَوادٌ)، و(ربُّ رجلٍ جَامِنْسِي)، و(ربُّ رجلٍ لَبُوَّهُ كَرِيمٌ)، والمضمرة حقها أن تُفسَّر بمنصوب، كقولك: (ربُّه رَجُلٌ)، ومن خصائصها أيضاً: أن الفعل الذي تسلطه على الاسم يجب تأخره عنها، وأنه يجيء محنوفاً في الأكثر، ومن خصائصها: أن فعلها يجب أن يكون ماضياً، يقول: (ربُّ رجلٍ كَرِيمٌ فَذَاقَتِ)، ولا يجوز: (سَأَلَقَنِ)، لو (لَا لَقَنَ)، ونَكَفَ بـ(ما)، فتدخل حينئذ على الاسم والفعل، وفيها لغات: (ربُّ) الراة مضمومة، والباء مخففة مفتوحة أو مضمومة لو مسكونة، و(ربُّ) الراة مفتوحة والباء مشددة أو مخففة و(ربُّتْ) بالناه والباء مشددة لو مخففة.⁽¹⁾

و(ربُّ) من الكلمات التي اضطرب للحواليون في الكلام فيها،⁽²⁾ وللذي يقوى عزه الأسترابادي (686هـ) مذهب للكوفيين والأخفش، — أعني كونها لسماً — فـ(ربُّ) مضارف إلى النكرة، فمعنى (ربُّ رجلٍ) في أصل الوضع: قليل من هذا الجنس، كما أن معنى (كم رجلٍ): كثير من هذا الجنس، وإعرابه: رفع أبداً على أنه مبتداً لا خبر له.⁽³⁾

وبناءً على ذلك تكون (ربُّ) لسماً، ولراها من كتابات العدد، فكثيراً ما يقرن سيبويه (180هـ) بينها وبين (كم) و(كَلَيْنَ)، حيث يقول: "اعلم أنَّ (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعلم فيه (ربُّ)، لأنَّ المعنى واحد".⁽⁴⁾ وكذلك نص على أنَّ (كَلَيْنَ)

1. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 481 – 486، أبو حيان: ارشاد للضرب 4: 1737 – 1738، المرادي: الجنى الداعي ص: 438 – 458.

2. انظر: الأبياري: الإنصال، مسلة 121، 2: 832 – 834.

3. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 287.

4. سيبويه: الكتاب 2: 161.

معناها معنى رب⁽¹⁾. ويقرر ابن عباس(643هـ) أنَّ معنى (رب) تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقىض (كم) في الخبر، لأنَّ (كم) الخبرية للتكثر، و(رب) للتقليل، تقول: (ربُّ رجلٍ نقيمة)، أي: ذلك قليل.⁽²⁾

ومن أبرز الطواهر الموقعة لكتابات العدد وقوعها في صدر الكلام، وهذا ما نجده مثلاً في (رب)، فقد نصَّ أبو العباس العبرد(285هـ) على أنَّ ربَّ معناها الشيء يقع قليلاً، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكراً، لأنَّه واحد بدل على أكثر منه، ولا تكون (رب) إلا في أول الكلام؛ لدخول هذا المعنى فيها.⁽³⁾

وهذا ما نصَّ عليه ابن السراج(316هـ) بقوله: ثُمَّا كان معنى (رب) التقليل، وكان لا يعمل إلا في نكرة، فصلار مقابلًا لـ(كم) إذا كانت خيراً، فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ(كم).⁽⁴⁾

وينصُّ ابن الشجري(542هـ) على أنَّ من لحكام (رب) لأنَّ لها صدر الكلام بمنزلة ألف الاستفهام، و(ما) النافية؛ لأنَّ تقليل الشيء مضارع لنفيه، فلذلك ألموها صدر الكلام، فقالوا: (ربُّ رجلٍ جاعلٍ)، ولم يقولوا: (جامنٍ ربُّ رجلٍ).⁽⁵⁾
وكُلُّ من نصَّ على صداررة (رب) من لاحقة نظر فيها إلى كونها تدلُّ على التقليل في الأساليب العربية، والألفاظ التي يكتنِّ بها عن محدود قلُّ أو كثر يُطلق عليها في النحو العربي كتابات العدد، وجرت لغة العربية في أساليبها على وضع هذه الألفاظ في أول الكلام.

ويرى أبو حيان(745هـ) أنَّ المراد من تصديرها على ما تتعلق به، فلا يقال: (أقيمت ربُّ رجلٍ عالم)، لا لأنَّ الكلام، فقد وقعت خيراً لـ(إن) و(أن) المخففة

1. المصدر نفسه 2: 171.

2. ابن عباس: شرح المفصل 4: 481.

3. العبرد: المقضب 4: 139 – 140.

4. ابن السراج: الأصول 1: 416.

5. ابن الشجري: الأمالي 3: 46.

من التقلة وجواباً لـ(أو).⁽¹⁾ فهو يرى أن صدورها تكون بتقديمها على الفعل الذي تتعلق به — على ما يرى من كونها حرف جر — وهذا لا يعني وقوعها في أول الكلام، فقد تعمل فيها العوامل كـ(إن) و(إن) المخفة من التقلة، وقد تقع في حشو الكلام جواباً لـ(أو)، وأفاظ الصداراة لا تقع معمولة لما قبلها من العوامل.

ويورد على ذلك شواهد من كلام العرب، كقول حاتم الطائي:⁽²⁾

لَمَّا وَيْدُونِي رَبُّهُ وَلَحِدَّ لَمَّهُ مَلَكْتُ، فَلَا أَسْرَ لَدِيُّ وَلَا قُلْ

حيث وقعت (رب) خبراً لـ(إن). وكذلك قول الشاعر:⁽³⁾

تَيَقَّنْتُ لَنْ رَبُّ امْرِي خَيْلَ خَاتَنَأَ لَمِينَ، وَخَوَانِ يُخَالُ لَمِينَا

حيث وقعت (رب) اسماءً لـ(إن) المخفة من التقلة. وكذلك قول الشاعر:⁽⁴⁾

لَرَبِّ مَقْدُّ فِي الْقُبُورِ وَحَامِدٌ وَلَوْ عِلْمَ الْأَهْوَامِ كَيْفَ خَلَقْتُهُمْ

حيث وقعت (رب) جواباً لـ(أو). ويرى الشاعري (872هـ) أنه يتحمل أن يُعد

ذلك ضرورة.⁽⁵⁾

وورد ثلاثة أسماط من الأسماط العربية تختلف ظاهرة عامة مطردة لا يقدح في هذه الظاهرة شيئاً، وقد لاقت هذه الأسماط الثلاثة على لغة الشعر، مع الأخذ بالحسبان أن الشاهد الأول المنسوب إلى حاتم الطائي متعدد للرواية، وما جاء متعدد

1. انظر: أبو حيان (الأندلسى): ارتضاف الضرب 4: 1745، للسيوطى: همع الهوامع 2: 349.

2. انظر: ديوان حاتم الطائي ص: 51، أبو حيان (الأندلسى): ارتضاف الضرب 4: 1741، للسيوطى: همع الهوامع 2: 349، الشنقطى: الدرر اللوامع 4: 119. وقد جامت روایة عجزه في الديوان ولرتضاف الضرب: «أخذت فلا قتل لدبي ولا لسر».

3. انظر: أبو حيان (الأندلسى): ارتضاف الضرب 4: 1741، للسيوطى: همع الهوامع 1: 454، البغدادى (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 567، الشنقطى: الدرر اللوامع 4: 123.

4. انظر: أبو حيان (الأندلسى): ارتضاف الضرب 4: 1741، للسيوطى: همع الهوامع 2: 349، الشنقطى: الدرر اللوامع 4: 123.

5. السيوطى همع الهوامع 2: 349.

الرواية ليس بحجة كما لجمع عليه أهل هذه الصناعة، والشاهدان الثاني والثالث مجهولاً للقائل، ولم يستشهد بها أحد من النحاة الأوائل، وهذا مما يقلل من قيمة الشاهد اللغوي، والشاهد اللغوي متى لم يعرف لمن قاتله، ولم يورده أحد من النحاة الأوائل النقائض كسيبوه(180هـ) والمبرد(285هـ) ولبن السراج(316هـ) لا يعده به.

ويرى عبد القادر البغدادي(1093هـ) أن الشاهد للمجهول قاتله وتنمته، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل، وإن ألا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبوه أصح للشهاد، اعتمد عليها خلف بعده سلف، مع أن فيها أبياتاً عديدة جعل قاتلها، وما عيب بها ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونظر فيه وفتش، فما طعن أحد من المتقدين عليه، ولا لدعى أنه لئنْ بشر منكر.⁽¹⁾

ويقول ناصر الدين الأسد: «خلاصة بحثنا هذا أنَّ الشعر عامَّة، ومنه الشعر الجاهلي لا يعدو أن يكون في كتب النحو ولللغة وسيلة للاستشهاد والاحتجاج، ومن هنا أهمية نسبة للكثير منه إلى قاتله، لو نصَّ على نسبة البيت إلى رجل غير مسمى من إحدى القبائل العربية، ولذلك فنحن نرى أنَّ كتب النحو ولللغة ليست مصدراً أوكياناً من مصادر الشعر الجاهلي التي تثبت بها نسبة البيت لو الأبيات إلى شاعر بعينه».⁽²⁾

ومن أحكام (رب) أنها توصل بـ(ما)، وقد نصَّ ابن الشجري (542هـ) على أنَّ وقوع (ما) بعد (رب) على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون كافة زيدت لصلاح وقوع الفعل والمعرفة بعدها، والثاني: أنها تكون بعد (رب) بمعنى: شيء،

1. البغدادي (عبد القادر): خزالة الأدب 1: 16.

2. الأسد: ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، 1996م، دار الجيل، بيروت، ص: 598.

والثالث: وقوعها بعدها زائدة لغواً، فلا تمنعها من العمل، كقولك: (رَبِّما رَجُلٌ عَالِمٌ
لَفِيْتُهُ).⁽¹⁾

ومن الشواهد على وقوع (ما) زائدة لغواً قول عدي بن الرّعلا الغمامي:⁽²⁾

رَبِّما ضَرَبَهُ بِسَبَبِ صَقْلِي
بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةِ نَجْلَاءِ

وقد نصَّ سيبويه(180هـ) على أنَّهم: "جَلَوْا (رَبْ) مَعَ (ما) بِمَنْزِلَةِ كَلْمَةِ
وَاحِدَةٍ، وَهِيَئُوهَا لِيُذَكَّرَ بَعْدَهَا لِلْفَعْلِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ سَبِيلٌ إِلَيْهِ: (رَبْ يَقُولُ)،
فَالْحَقُورُهَا (ما)، وَأَخْلَصُوهَا لِلْفَعْلِ".⁽³⁾

وَسَوَاءَ كَانَتْ (ما) الدَّاهِظَةُ عَلَى (رَبْ) بِمَعْنَى: شَيْءٌ، أَوْ زَائِدَةٌ، أَوْ كَافَةَ تَدْخُلِ
عَلَى الْجَمْلَةِ الْفَطْلَيَّةِ وَالْأَسْمَيَّةِ -مَعَ اخْتِلَافِ النَّحَاةِ فِي دُخُولِهَا عَلَى الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ-
فَلَيْلَ (ما) عَلَى اخْتِلَافِ الْأُوْجَهِ فِيهَا لَا تُغَيِّرُ شَيْئًا فِي الظَّوَاهِرِ الْمُوْقَعِيَّةِ
لِـ(رَبْ)، فَتَبَقِّي لَهَا الصِّدَارَةُ فِي الْأَسَالِيْبِ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْ نَصَّ ابْنُ يَعْيَشَ(643هـ)
عَلَى أَنَّ "رَبْ" إِذَا كَفَّتْ بــ(ما) عَنِ الْعَمَلِ صَارَتْ كَحْرَفُ الْأَبْدَاءِ يَقْعُدُ بَعْدَهَا
الْجَمْلَةَ مِنْ لِلْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمُبْدَأِ وَالْخَبَرِ.⁽⁴⁾

وَقَدْ نَابَتِ الْوَلُو عَنْ (رَبْ) فِي بَعْضِ الْأَسَالِيْبِ الْعَرَبِيَّةِ، كَقُولُ لِبْنِ أَحْمَرِ
الْبَاهِلِيِّ:⁽⁵⁾

1. ابن الشجري: الأمالي 2: 566.

2. انظر: الأصمسي: عبد الملك بن قریب، (ت 216هـ)، الأصمسيات، 1970م، ت: أَحْمَدُ شَاكِرُ
وَعَبْدُ السَّلَامِ هَارُونُ، دَلْوَلِ الْمَعَارِفِ، الْقَاهِرَةُ، ص: 152، ابن الشجري: الأمالي 2: 566.
الأستربلاذى: شرح الكافية 4: 291، ظَالِقِي: رَصْفُ الْمَبَانِي ص: 271، ابن هشام: مَعْنَى
الْلَّبِيبِ 1: 157، البَغْدَادِيُّ (عَبْدُ الْفَالِدِ): خَزَانَةُ الْأَدْبِ 9: 582، الشَّنَقِطِيُّ: الدَّرَرُ الْلَّوْمَعُ
4: 205.

3. سيبويه: الكتاب 3: 115.

3. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 486.

5. لِنَظَرِ: دِيْوانُ عَمْرُو بْنِ أَحْمَرٍ ص: 130، ابن الشجري: الأمالي 1: 216.

وأختلف النحويون في هذه اللوتو، تذهب طائفة من المحققين، منهم أبو علي الفارسي (377هـ) وعثمان بن جنى (392هـ)، إلى أنها عاطفة جملة على جملة، و(رب) هي الجارة مضمرة بعدها، وجاز إعمال الجار مضمراً، لأن للفظ باللوتو مذموماً، وقال من خالفهم – وهم للكوفيون والمبرد (285هـ) – بل اللوتو هي الجارة، لأنها صارت عوضاً من (رب)، فعملت عملها بحكم ثباتتها عنها.⁽¹⁾

وقال لفريق الثاني: تو كانت عاطفة لم تقع في أول الكلام.⁽²⁾ وهل دلّ وقوعها لوّلاً على صحة ما ذهبنا إليه؛ لأن اللوتو العاطفة لا يبتداً بها. فإذا لم يكن هذا شيء تقع اللوتو عطفاً عليه، وكانت مبتدأة دلّ على أنها عوض من (رب)، فجاز لبتلوها، كما جاز لبتداء (رب) في (رب قائم)، و(رب بلد) ونحو ذلك.⁽³⁾ ورد لفريق الأول: بأنهم إذا استعملوها في أول الكلام عطفوا بها على كلام مقتدر في نقوتهم.⁽⁴⁾

وسواء كانت اللوتو عاطفة لو نافية عن (رب)، فإن لها صدر الكلام في مثل هذه الأماليب، وقد نص ابن الشجري (542هـ) على أن هذه اللوتو كثيراً ما تقع مبتدأً بها في الشعر.⁽⁵⁾

ومعذاب عن (رب) للفاء في قول ربيعة بن مقرئ الضبي:⁽⁶⁾

1. ابن الشجري: الأمالي 1: 217.

2. المصدر نفسه 1: 217.

3. انظر: الفارسي (أبو علي): الحسن بن لحمد (ت: 377هـ)، المسائل البصرية، 1985م ت: محمد الشناوي أحمد، مطبعة المدى، القاهرة، 2: 699.

4. ابن الشجري: الأمالي 1: 217.

5. المصدر نفسه 2: 134.

6. انظر: المرزوقي: شرح ديوان الحمدلة 1: 385، ابن الشجري: الأمالي 1: 217، الأسترابذلي: شرح الكافية 4: 296، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 4: 101.

فَلِنْ أَهْلُكْ فَذِي حَقِّ لَظَاءَةٍ

بِكَلَّا عَلَىٰ يَلْتَهِبَ التَّهَايَا

فقد وقعت الفاء في صدر جملة جواب الشرط

وكذلك ذابت (بل) عن (رب) في قول رؤبة:⁽¹⁾

بَلْ بَلْدِ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمَةٌ لَا يَشْرِي كَثَانَةً وَجَهْرَةً

فقد نصّرت (بل) هذا الأسلوب، ووقوع (بل) ذاتية عن (رب) قليل بالنسبة للحرفين الآخرين.

وكان اللولو ولقاء و(بل) في مثل هذه الأساليب من كنایات الأعداد التي تتصدر التراكيب، وليس أحرف عطف، لأن أول الكلام لا يعطى، والعاطف لا يقع أولاً، وإنما يجيء بعد معطوف عليه، وليس كذلك أحرف جر، فقد نص أبو علي الفارسي (377هـ) على أنه تو كان لجر باللولو، دون (رب) المضمّنة، لكان في قوله: (بل بلدي) لجر بـ(بل)، وهذا لا نعلم لحدّا به اعتداد بيقوله.⁽²⁾

13.4 (إذن) الناصبة:

مذهب الجمهور في (إذن) أنها: حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها: اسم، ولصلتها (إذا)، والأصل أن تقول: (إذا جئتهي لكرمتك)، فتحذف ما يضاف إليه، وعوض مده التوين، والراجح ما ذهب إليه الجمهور: أنها حرف ينصب الفعل المضارع، بثلاثة شروط: الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً، فإن كان حالاً رفع، والثاني: أن تكون مصدّرة، فإن تأخرت لغبت حتماً، والثالث: إلا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم والدعاء والنداء، وأجاز ابن عصفور (669هـ) الفصل بالظرف،

1. انظر: ديوان رؤبة ص: 150، ابن الشجري: الأمالي 1: 218، الأبياري: الإنصف، مسألة: 2: 72، 529، ابن بعيسى: شرح المفصل 5: 27، العطقي: رصف العباتي ص: 232، المرادي: الجنى الداني ص: 95. البلد هنا: القر، لفجاج: جمع فج، وهو الطريق الواسع بين جبلين، والقمة: للنبار، والجهنم: البساط من الشعر.

2. الفارسي (أبو علي): كتاب الشعر 1: 51.

نحو: (إِنْ غَدَا أَكْرِمٌ)، وأجاز للكسائي (189هـ) وهشام الضريير (209هـ) للفصل بمعنى الفعل، وفي الفعل حينئذ وجهاً، والاختيار عند الكسائي (189هـ) للنحيب، وعند هشام الضريير (209هـ) الرفع، وبعض العرب بلغى (إِنْ) مع استيفاء الشروط، وهي لغة نادرة حكاها عيسى (149هـ) وسيبوه (180هـ).

ومعنى (إِنْ) عند سيبوه (180هـ): للجواب والجزاء، فحمله قوم منهم ألو علي للشلوبين (660هـ) على ظاهره، وقال: إنها للجواب والجزاء في كل موضع، وحمله الفارسي (377هـ) على أنها قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب وحده، نحو أن يقول القائل: (أَبِيكَ)، فتقول: (إِنْ أَظْنَكَ صَادِقًا)، فلا يتصور هذا الجزاء.

واختلف النحويون أيضاً في رسمها على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها تكتب بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف، والثاني: أنها تكتب بالنون، وإليه ذهب المبرد (285هـ) والأكثرون، وروي عن المبرد (285هـ) قوله: أشتقي أن أكون يد من يكتب (إِنْ) بالألف؛ لأنها مثل (أن) و(إن)، ولا يدخل التقويم بالحروف، والثالث: التفصيل، فلن تُنْفَع كتب بالألف، وإن عملت كتبت بالنون.⁽¹⁾ وقد نصَّ سيبوه (180هـ) على أنَّ (إِنْ) إذا كانت جواباً، وكانت مبدأً عملت في الفعل، وذلك قوله: (إِنْ أَجِبْتَكَ)، و(إِنْ أَتَيْتَكَ).⁽²⁾ وبُعْلُ الأسترادي (686هـ) سبب كون (إِنْ) العاملة في صدر الجملة لهم إنما اشترطوا في نصب الفعل ألا يتوسط (إِنْ) بل يتصدر؛ لأنَّ نصب الفعل لغرض التصريح على معنى

1. انظر: سيبوه: الكتاب 3: 12-16 / 4: 234، بمن السراج: الأصول 2: 148-149، المرادي: فجنى الباقي من: 361 - 366.

2. سيبوه: الكتاب 3: 12.

للشرط في (إذن)، والشرط مرتبته التصدّر⁽¹⁾. دلالة (إذن) على الشرط ظاهرة في قول سيبويه(180هـ): "ولمَا إذن، فجواب وجاء".⁽²⁾

وأشترط سيبويه(180هـ) أن تكون (إذن) العاملة جواباً لكلم سابق فيه إشارة إلى الموضع الذي تحل فيه، ويحدد هذا الموضع الميرافي(368هـ) بقوله: "لَمَّا كَانَتْ (إذن) جواباً قويّاً في الابتداء، لِأَنَّ الْجوابَ لَا يَقْدِمُهُ كَلَامٌ، وَلَمَّا وَسْطَتْ وَأَخْرَتْ زَلِيلَهَا مَذْهَبُ الْجَوَابِ، فَبَطَلَ عَمَلُهَا".⁽³⁾

ويرى سيبويه(180هـ) أن "إذن" إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل محمد عليه، فإنها ملقة لا تناسب لبيته، وذلك قوله: (أنا إذن أتيك) حيث لا تكون إلا ملقة.⁽⁴⁾ وتفسير الاعتماد على ما ذكر عبد القاهر الجرجاني(471هـ) أن يرجع الفعل الواقع بعدها إلى شيء يقتضي فيه رفعاً أو جزماً، كقولك: (أنا إذن أكرمك)، و(والله إذن لأفعل).⁽⁵⁾ واعتماد الفعل بعد (إذن) على شيء سابق يكون الفعل فيه من تمام معناه مما ينافي وصدارة (إذن).

وقد وردت (إذن) ذاتية للفعل المضارع مع عدم صدرتها في قول الشاعر:⁽⁶⁾

لا تجعلنّي فيهم شطيرا
إذن أهلك أو أطيرا

1. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 41.

2. سيبويه: الكتاب 4: 432.

3. المصدر نفسه 3: 13.

4. سيبويه: الكتاب 3: 14.

5. انظر: الجرجاني (عبد القاهر): المقصد 2: 1054، الخوارزمي: التخمير 4: 154.

6. انظر: الأنباري: الإصناف، مسألة: 22، 1: 177، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 227، الملاقي: رصف المبالي ص: 154، المرادي: الجنى الدافني ص: 144، ابن هشام: معنى التبيّب 1: 29، البغدادي (عبد القادر): خزنة الأدب 8: 456. والشطير: البعيد والغريب، أطير: أذهب بعيداً.

ويُخرج ذلك الأسترابادي (686هـ) على أن الخبر هو: (إذن أهلك)، لا: (أهلك) وحده، ف تكون (إذن) مصدرة.⁽¹⁾

وهذا ينظر الأسترابادي (686هـ) إلى جملة الخبر: (إذن أهلك) على أنها جملة مستقلة بحسب أصلها، وجاءت (إذن) في صدرها، وكثيراً ما يحدث هذا في الأساليب العربية حيث يُؤتى بتركيب مسبوك وفق ترتيب معين، ويوضع في حشو تركيب آخر ليحل مكان كلمة من كلمات التركيب، ويشغل الوظيفة النحوية لهذه الكلمة، ولعل هذا من باب تداخل التركيب حيث يوضع تركيب لغوي مسبوك تتصرّره إحدى الفاظ الصدارة في حشو تركيب آخر، ومن معيزاته أن يحافظ على الترتيب الموقعي لعناصره، وكذلك يحافظ على فونيم الإعراب لهذه العناصر بحيث لا يعمل في هذه العناصر ما قبلها من العوامل، وهذا ما منّي في النحو العربي بالتعليق.

وفي باب (إذن)، يثير النهاة قضية للنقاش هي أنك لو قدمت معمول الفعل على (إذن) نحو قوله: (زيداً إذن أكرم) هل تعمل (إذن) لم تلغي؟ فقد ذهب القراء (207هـ) إلى أنه يبطل عملها، وأجاز للكسائي (189هـ) لرفع والنصب⁽²⁾.

لما أبو حيان (745هـ) قله مذهب آخر في تناول مثل هذه القضايا، فيرى أنه يجب على عالم اللغة قبل الخوض في مثل هذه القضايا والمناقشات أن ينظر إلى متكلمي اللغة هل نطقوا بمثل هذه الأسماط؟ فيكون بالإمكان إدخالها في نطاق البحث للغوي لم أنها من قبيل التمارين غير العملية، فتُبعد عن نطاق البحث.⁽³⁾

1. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 44.

2. انظر: السيوطي: همع الهوامع 2: 295.

3. انظر: ضيف: شوقي، المدارس النحوية، 1999م، دار المعرفة، القاهرة، ط8، ص: 320-326.

فـَرَاهُ هـَنـَا يـُطـَبـِّقـُ هـَذـَا الـَّمـَهـُجـُـ لـَذـِي يـَتـَبـَـأـَـهــ حـِـيــثــ يـَقـُـوـلــ: «لـَـا نـَـصــ» عـَـنــدــ الـَّبـَـصــرــيــيــنــ لـَـحـَـفـَـظــهــ فـِـيــ ذـَـاكــ، وـَـالـَّذـِي يـَـقـَـضـَـيــهــ قـَـوـَـاعـَـدــهــ لـَـمــعــ»⁽¹⁾، أـَـيــ أـَـنــهــ لـَـمــ يـَـرــدــ لـَـنــ تـَـكــلــمــ الـَّـعــرــبــ بـَـمــثــلــ هـَـذــا الـَّـنــمــطــ التـَّـرــكــيــيــ.

ولذا كان الأمر يحتمل النقاش، فإن "مقتضى لشترطهم للتصدير في عملها إلا تحمل والحالة هذه؛ لأنّها غير مصيّرة"؛ ويحتمل أن يقال: تعلم؛ لأنّها وإن لم تصير لفظاً، فهي مصدرة في اللذة؛ لأنّ اللذة بالمعنى **التأخير**.⁽²⁾

وفي قول أبي حيان (745هـ): (إنها مصادر في النية) الثقافة منه إلى البنية العربية للجمل والتركيب، وهذا من الجوانب التحويلية في النحو العربي، فالمنهج التحويلي ينظر إلى مبني الجملة باعتبارين: مبني ظاهري للجمل، ومبني باطنى لها، فالمبني الباطنى أو العميق يتميز بالعلاقات المعنوية التي تكون واضحة فيه تماماً، أمّا المبني الظاهري لو للخارجي، فهو يمثل شكل العلاقات بترتيب كلماته على أنماط مختلفة، وتنظم قواعد الاستبطاط لغة العلاقة بين المبنيين، فتطبق على المبني العميق، وتحوله إلى المبني الظاهري، وتدعى هذه العملية بالتحويل.⁽³⁾ أي أنَّ (إنَّ) من حيث البنية السطحية هي مثل هذا التركيب لم تُصنِّر، لكنها من حيث البنية العميقية لها الصدارة؛ لأنَّ الأصل في المفعول أنْ يأتي بعد الفعل.

وبناءً على ما سبق يتبيّن أنَّ لـ(إذن) العاملة الصدارية في الجملة الفعلية مع الأخذ بالحسبان أنَّ (إذن) لا تأتي في صدر النصوص والمقطوعات اللغوية، ولا يُستدأ بها الحديث إذا ما تجاوَه اثنان من المتكلمين، فلا بدَّ أنْ تُسبَق بكلام من المتحدث الأول حتى يكون لها الصدارية في كلام المتحدث الثاني، وهذا ما عداه أبو حيَان (745هـ) بقوله: "إِنَّهَا لَا تَقْعُدُ لِبَدَاهَ كَلَامَ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَسْبُقَهَا كَلَامٌ لَفْظًا لَوْ تَقْرَأُهُ أَنْ" (4).

١. انظر: أبو حيان: ارتفاع للضرب ٤: ١٦٥٤، لسيوطى: هم الہولمع ٢: ٢٩٥.

.295. لم يوطّي: هم الولاعم 2: 2

³. زوين: مذهع البحث لللغوي ص: 45.

المراجع

1. ابن الأثير، المبارك بن محمد، 1399هـ، النهاية في عريب الحديث، تحقيق: محمود محمد للطناحي وظاهر لحمد لازلو، دار الفكر، بيروت.
2. أحمد، نوزاد حسن، 1996م، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قار بونس، بنغازي.
3. ابن أحمر، عمرو الباهلي، (ت: 65هـ)، (د.ت)، ديوانه، جمعه وحققه: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
4. الأخفش، سعيد بن مسدة، (ت: 215هـ)، 1981م، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، عمان، ط.3.
5. الأزهري، خالد بن عبد الله، (ت: 905هـ)، 2000م، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد ياسل عيون المسود، دار الكتب العلمية، بيروت.
6. الأزهري، محمد بن أحمد، (ت: 370هـ)، 2001م، معجم تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت.
7. الأسترابادي، محمد بن الحسن، (ت: 686هـ)، (د.ت)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أحمد السيد لأحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
8. الأسد، ناصر الدين، 1996م، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، دار الجليل، بيروت.
9. إشريفه، عزام محمد ذيب، 2004م، دور الرتبة (المنزلة والموقع) في الظاهرة اللحوية، دار الفرقان، عمان.
10. الأصمسي، عبد الملك بن قریب، (ت: 216هـ)، 1970م، الأصمسيات، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
11. لمرو القيس، (ت: 545هـ)، 1958م، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

12. الأَبْسَارِي، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، (ت: 577هـ)، 1998م، الْإِنْصَافُ فِي
مَسَائلُ الْخِلَافِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ الدِّينُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ،
بَيْرُوت.
13. أَنْوَسُ، إِيْرَاهِيمُ، 1992م، دِلَالَةُ الْأَفْاظِ، مَكْتَبَةُ الْأَنْجُلوِ الْمَصْرِيَّةُ، الْقَاهِرَةُ، ط. 6.
14. أَنْوَسُ، إِيْرَاهِيمُ، 2003م، مِنْ أَسْرَارِ لِلْغَةِ، مَكْتَبَةُ الْأَنْجُلوِ الْمَصْرِيَّةُ، الْقَاهِرَةُ،
ط. 8.
15. السَّبَخَارِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلٍ، (ت: 256هـ)، 2005م، الْجَامِعُ لِلصَّحِيحِ،
تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ نَّاَمِرٌ، دَارُ الْبَيْانِ لِلْعَرَبِيِّ، الْقَاهِرَةُ.
16. بِرْجِشْتَرَاسِرُ، 2003م، التَّطَوُّرُ النَّحْوِيُّ لِلْغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، مَرَاجِعَةُ: رَمَضَانُ عَبْدُ
الْتَّوَابِ، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْقَاهِرَةُ، ط. 4.
17. بَشَرُ، كَمَالُ، 1998م، درِّسَاتٌ فِي عِلْمِ لِلْغَةِ، دَارُ غَرِيبِ، الْقَاهِرَةُ.
18. الْبَغْدَادِيُّ، عَبْدُ الْفَقَادِرِ بْنُ عَمْرٍ، (ت: 1093هـ)، 2000م، خَزَانَةُ الْأَدْبِ وَلِبِ
لِبَابِ لِسَانِ الْعَرَبِ، تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْعَلَامِ هَارُونَ، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْقَاهِرَةُ، ط. 4.
19. التَّرْزِيُّ، فَؤَادُ حَنَاءُ، (دَمَتْ)، فِي اصْوَلِ اللَّغَةِ وَالنَّحْوِ، دَارُ الْكِتَبِ، بَيْرُوت.
20. الْجَرْجَانِيُّ، عَبْدُ الْفَاهِرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، (ت: 471هـ)، 2004م، دَلَائِلُ
الْإِعْجَازِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ شَاكِرٌ، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْقَاهِرَةُ، ط. 5.
21. الْجَرْجَانِيُّ، عَبْدُ الْفَاهِرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، (ت: 471هـ)، 1982م، الْمَقْصُدُ فِي
ثَرْحِ الْإِيْضَاحِ، تَحْقِيقُ: كَاظِمُ بْنُ الْمَرْجَانِ، دَارُ الرَّشِيدِ لِلْنُّشْرِ، بَغْدَادُ.
22. ابْنُ جَنْبِيِّ، أَبُو الْفَتْحِ عَثْمَانَ الْمَوْصَلِيِّ، (ت: 392هـ)، 1999م، الْخَصَائِصُ،
تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ عَلَى النَّجَارِ، لِلْهَيْئَةِ الْمَصْرِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْكِتَابِ، الْقَاهِرَةُ، ط. 4.
23. حَاتِمُ الطَّائِيُّ، (ت: 605هـ)، 1981م، دِيْوَانُهُ، دَارُ صَادِرِ، بَيْرُوت.
24. ابْنُ الْحَاجِبِ، عَثْمَانُ بْنُ عَمْرٍ، (ت: 646هـ)، 1985م، الْأَمَالِيُّ النَّحْوِيُّ،
تَحْقِيقُ: هَادِي حَسَنٌ حَمْوَدِيٌّ، مَكْتَبَةُ النَّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بَيْرُوت.
25. حَجازِيُّ، مُحَمَّدٌ فَهْمِيُّ، 1992م، مَدْخُلٌ إِلَى عِلْمِ الْلَّغَةِ، دَارُ التَّقَافَةِ، الْقَاهِرَةُ.

26. حسان، تمام، 1988م، **الأصول دراسة فيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
27. حسان، تمام، 2004م، **اللغة العربية معناها وبناؤها**، عالم الكتب، القاهرة، ط.4.
28. حسان، تمام، 1990م، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
29. حسن، عاصم، 1975م، **النحو الولفي**، دار المعارف، القاهرة، ط.5.
30. أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هـ)، 1998م، **لرشف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.
31. أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هـ)، 2001م، **البحر للمحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
32. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت:370هـ)، (د.ت)، **إعراب ثلاثة سور من القرآن الكريم**، تحقيق: لحمد العبد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
33. الخضري، محمد الشافعي، (ت:1286هـ)، 2005م، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، تحقيق: فركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.2.
34. الخوارزمي، القاسم بن الحسن، (ت:761هـ)، 2000م، **النخمير**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العزيكان، الرياض.
35. الذانبي، عثمان بن سعيد، (ت:444هـ)، 1985م، **التبسيير في القراءات السبع**، تحقيق: لوتو برنتز، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.3.
36. الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، (ت:1230هـ)، 2000م، **حاشية الدسوقي على مغني الليب عن كتب الأعارة**، تحقيق: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت.

37. دمشقية، عفيف، 1987م، المطالقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت.
38. أبو دهيل الجمحي، 1972م، ديوانه، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف الأشرف.
39. ذو الرُّمة، (ت: 117هـ)، 1982م، ديوانه، تحقيق: عبد القومن أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط.2.
40. رؤبة بن العجاج، (ت: 145هـ)، 1980م، ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط.2.
41. الراجحي، عبده، 1986م، النحو العربي والدرر من الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت.
42. راغب، نبيل، 2003م، موسوعة للنظريات الأنوية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.
43. الزبيدي، محمد مرتضى، (ت: 1205هـ)، 1973م، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، وزارة الإعلام في الكويت.
44. الزجاج، إبراهيم بن المري، (ت: 311)، 1988م، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت.
45. الزركلي، خير الدين، 1984م، الأعلام قاموس ترجم لأشهر الرجال والنساء والمستعربين والمستشرقين، دار لعلم للملايين، بيروت، ط.6.
46. زكريا، ميشال، 1983م، الأنسنة للتوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
47. زوين، علي، 1986م، منهج البحث اللغوي بين الترك وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
48. أبو زيد، سعيد بن أوس، (ت: 215هـ)، 1967م، الدولر في اللغة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.2.

49. **السامرائي**، فاضل صالح، 1998م، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، منشورات المجمع العلمي، بغداد.
50. **السامرائي**، فاضل صالح، 2002م، **معاني لغوي**، دار الفكر، عمان، ط2.
51. **ابن المراج**، محمد بن سهل، (ت: 316هـ)، 1999م، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفطلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.
52. **الستعران**، محمود، (د.ت)، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الدهضة العربية، بيروت.
53. **ابن السكين**، يعقوب بن إسحق، (ت: 244هـ)، 1949م، **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4.
54. **المسيلمي**، محمد بن عيسى، (ت: 770هـ)، 1986م، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
55. **السوهلي**، عبد الرحمن بن عبد الله، (ت: 581هـ)، 1984م، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الرياض، ط2.
56. **سيبوه**، عمرو بن عثمان، (ت: 180هـ)، 2004م، **الكتاب** ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
57. **السيوطى**، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، 1985م، **الإنقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3.
58. **السيوطى**، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، 1985م، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

59. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، 1979م، بغية
اللوعة في طبقات اللغويين والذاهة، دار الفكر، بيروت، ط2.
60. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت: 911هـ)، 1998م، همع
الهوامع في شرح جمع الجواب، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب
العلمية، بيروت.
61. شاهين، عبد الصبور، 1977م، المنهج الصوتي للبنية لغوية جديدة في
الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
62. ابن الشجري، هبة الله بن علي، (ت: 542هـ)، 1992م، ألمالي ابن الشجري،
تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
63. الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت: 1331هـ)، 2001م، الذرر اللولع على
همع الهولع شرح جمع الجواب، تحقيق: عبد العال مالم مكرم، عالم الكتب،
القاهرة.
64. الصبان، محمد بن علي، (ت: 1206هـ)، 1997م، حاشية للصبان على شرح
الأسموني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
65. ضيف، شوقي، 1999م، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط8.
66. طحان، ريمون، 1981م، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2.
67. عابنة، يحيى والزعيبي: آمنة، 2005م، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات،
دار الكتاب الثقافي، أربد.
68. عبد التواب، رمضان، 1997م، التطور اللغوي ظاهره وعلمه وقولئنه،
مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
69. عبد التواب، رمضان، 1999م، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي،
القاهرة، ط6.
70. عبد التواب، رمضان، 1995م، للدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي،
مكتبة الخانجي، القاهرة.

71. عبد للطيف، محمد حماسة، 2003م، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة.
72. عبد للطيف، محمد حماسة، 1990م، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
73. عبد المطلب، محمد، 1994م، البلاغة والأسلوبية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.
74. عبد الله بن فيس للرقيات، (ت: 85هـ)، 1986م، ديوانه، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.
75. أبو عبيدة، مغمر بن المثنى، (ت: 210هـ)، 1970م، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد مزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.2.
76. عضيمة، محمد عبد الخالق، 2004م، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
77. العقاد، عباس محمود، 1988م، لشنات مجتمعت في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، ط.6.
78. ابن عقيل، عبد الله العقيلي، (ت: 769هـ)، 2003م، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محبي الدين عبد للحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
79. العكري، عبد الله بن الحسين، (ت: 616هـ)، 1987م، إعراب الحديث النبوي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار المنارة، جدة، ط.2.
80. عمارنة، خليل أحمد، (د.ت)، أسلوبية النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، إربد.
81. الفارسي، الحسن بن أحمد، (ت: 377هـ)، 1988م، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

82. الفارسي، الحسن بن أحمد، (ت:377هـ)، 1985م، *السائل البصريات*، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدنى، القاهرة.
83. الفراء، يحيى بن زيد، (207هـ)، 1983م، معانى القرآن، الجزء الأول بتحقيق: أحمد يوسف نجاشى ومحمد على النجار، والجزء الثاني بتحقيق: محمد على النجار، والجزء الثالث بتحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط.3.
84. الفراهيدى، الخليل بن أحمد، (ت:170هـ)، 1995م، كتاب الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، طب، ط.5.
85. أبو الفرج، محمد أحمد، 1966م، مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار النهضة العربية، بيروت.
86. فريحة، أنيس، 1981م، *نظريات في اللغة*، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط.2.
87. الفهري، عبد القادر الفاسي، 1983م، *الاسانيات واللغة للعربية نماذج تركيبية ودلالية (الكتاب الأول)*، دار تويقال للنشر، الرباط.
88. فودة، عبد العليم السيد، 2003م، *صدارة أسماء الاستفهام*، في لصول للغة، مراجعة: أحمد عمر مختار، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مجلد 4.
89. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، (ت:770هـ)، 1994م، *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعى*، دار الكتب العلمية، بيروت.
90. القلاسي، إسماعيل بن القاسم، (ت:356هـ)، 2001م، *الأمالى مع كتابى ذيل الأمالى والنولدر*، تحقيق: صلاح هل وسید الجلیمی، المکتبة العصریة، بيروت.
91. ابن قتيبة، محمد بن عبد الله، (ت:276هـ)، 2006م، *تأویل مشکل القرآن*، تحقيق: السيد أحمد صقر، مکتبة دار التراث، القاهرة، ط.2.
92. القطى، علي بن يوسف، (ت:215هـ)، 1986م، *إنباه الرواة على أئمأة النحاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، بيروت.

93. القبيسي، مكي بن أبي طالب، (ت: 1988م، 437هـ)، *مشكل إعراب القرآن*، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، طـ4.
94. كثیر عزّة، (ت: 1971م، 105هـ)، ديوانه، تحقيق: إحسان علّام، دار الثقافة، بيروت.
95. كشك، أحمد، 1997م، من وظائف الصوت اللغوي، القاهرة، طـ2.
96. نبيد بن ربعة العامری، (ت: 1997م، 41هـ)، ديوانه، تحقيق: عمر فاروق الطياع، دار الأرقم، بيروت.
97. الملاقي، أحمد بن عبد النور، (ت: 2002م، 702هـ)، *وصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق: محمد محمد الخراط، دار لقلم، دمشق، طـ2.
98. ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت: 672هـ)، (د.ت)، *شرح عمدة الحافظ وعده اللافظ*، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار الفكر العربي، القاهرة.
99. ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت: 672هـ)، 1983م، *شواهد للتوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، طـ3.
100. العبرد، محمد بن يزيد، (ت: 285هـ)، 1963م، *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عصيّمة، عالم الكتب، القاهرة.
101. ابن مجاهد، أحمد بن موسى، (ت: 324هـ)، 1980م، *السبعة في القراءات*، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، طـ2.
102. المرادي، للحسن بن قاسم، (ت: 749هـ)، 1992م، *الجني الداني في حروف المعاني*، تحقيق: فخر الدين كباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت.
103. المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، (ت: 421هـ)، 2003م، *شرح ديوان الحمامنة لأبي تمام*، تحقيق: غريب الشيخ وإبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

104. المُصري، فتح الله صالح، 1987م، الأدوات المفيدة للتتبّع في كلام العرب، دار الوفاء، القاهرة.
105. مصطفى، إبراهيم، والزيات: أحمد حسن، وعبد القادر حامد، النجاشي: محمد علي، 1972م، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ط.2.
106. مُضرُّس الربعي، 1970م، ديوانه، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، بغداد.
107. مطلوب، أحمد، 1987م، بحوث لغوية، دلو الفكر، عمان.
108. المعربي، أبو العلاء (ت: 449هـ)، 1977م، رسالة الغفران، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط.10.
109. مندور، محمد، 1980م، الأدب وفنونه، دلو نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
110. بن منظور، محمد بن مكرم، (ت: 711هـ)، 2000م، لسان العرب، دلو صادر، بيروت.
111. الميداني، أحمد بن محمد، (ت: 518هـ)، 1987م، مجمع الأمثال، تحقيق: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.
112. السنّاح، أحمد بن محمد، (ت: 338هـ)، 1988م، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط.3.
113. النمر بن تولب العكلي، (ت: 14هـ)، 2000م، ديوانه، تحقيق: محمد نبيل طريفى، دلو صادر، بيروت.
114. النووي، يحيى بن شرف، (ت: 676هـ)، 1990م، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.
115. هارون، عبد السلام محمد، 2002م، معجم شواهد العربية، مكتبة الخاجي، القاهرة، ط.3.

116. ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، (ت: 761هـ)، *لوضع المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
117. ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، (ت: 761هـ)، *معنى للبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد للحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
118. ابن هشام: عبد الملك الجميري، (ت: 213هـ أو 218هـ)، 1996، *الصيرة النسبيّة*، تحقيق: مصطفى السقا وپر ابراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار الخير، بيروت.
119. ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت: 643هـ)، 2001، *شرح المفصل*، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

